وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة محمد بوضياف المسيلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية
وعلوم التسيير
قسم العلـــوم الاقتصـــادية

Université Mohamed Boudiaf- M'SILA
Faculté des Sciences Économiques,
Commerciales et des Sciences de Gestion
Département Science économique

الموضوع:

دور مؤشرات الحيطة والحذر الجزئية في الحد من مخاطر الأزمات المصرفية
-دراسة حالة البنك الوطني الجزائري (2009- 2012)-

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية
تخصص: مالية وإدارة حساب المخاطر

من إعداد الطالبة: بورزق فريدة

إشراف الأستاذ: سعودي عبد الصمد

نوقشت علنا بتاريخ : 2015/06/02

أمام اللجنة المكونة من السادة:

أعضاء اللجنة	الرتبة	الصفة
محمد صلاح	أستاذ محاضر	رئيسا
سعودي عبد الصمد	أستاذ مساعد أ	مشرفا ومقررا
غفصي توفيق	أستاذ مساعد ب	مناقشا

السنـــة الجامعيـــة

2015 / 2014

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

رمزا للمحبة والوفاء واعترافا بفضلهما علي, أهدي هذا الجهد المتواضع إلى

"والدي الغاليين أطال الله في عمرهما "

إليكم يا من تزالون بجانبي وترقبون خطوات تقدمي وتقدمون لي كل الوقت

وكل الحب وكل الدعم " إخوتي وأخواتي"

إلى " زملائي وزميلاتي"

إلى كل شخص بعيد عن نظري وقريب من قلبي

.....أهدي ثمرة جهدي .

شكر وعرفان

الحمد والشكر والثناء لله العلي القدير على النعمة الباطنة والظاهرة وعلى توفيقي لإنجاز هذا العمل

أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى الأستاذ "سعودي عبد الصمد" لاشرافه على مذكرتي وأفادني بنصائح قيمة لاتمام هذا العمل

وأشكر كذلك لجنة المناقشة لتفضلكم على قراءة وتقييم المذكرة

كما أشكر جميع أساتذتي من الطور الابتدائي إلى الطور الجامعي وإلى كل من كان له فضلا في تلقيني العلم النافع.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

محتويات البحث	الصفحة
الإهــداء	I
شكر وعرفان	II
فهرس المحتويات	III
فهرس الجداول	V
المقدمـة العامـة	
تمهيد	أ
إشكالية البحث	ب
فرضيات البحث	ب
أهمية البحث	ج
أهداف البحث	ج
أسباب اختيار الموضوع	ج
منهجية وحدود البحث	د
الدراسات السابقة	د
خطة وهيكل البحث	و
صعوبات البحث	ز
الفصل الأول: الإطار النظري للأزمات المصرفية	
تمهيد	2
المبحث الأول: ماهية الأزمات المالية والمصرفية	2
المطلب الأول: أساسيات حول الأزمة المالية	2
المطلب الثاني: الأزمة المصرفية	8
المطلب الثالث: بعض التجارب الدولية في الأزمات المصرفية ونتائجها	13
المبحث الثاني: إدارة المخاطر وأساليب الوقاية من الأزمات المصرفية	17
المطلب الأول: تعريف وأهداف إدارة المخاطر	18
المطلب الثاني: أنواع المخاطر المالية	20
المطلب الثالث: أساليب الوقاية والعلاج من الأزمات المصرفية	25
خلاصة الفصل الأول	28
الفصل الثاني: مؤشرات الحيطة والحذر لسلامة النظام المالي	

فهرس المحتويات

تمهيد	30
المبحث الأول: مؤشرات الحيطة والحذر الكلية لتجنب الأزمات المالية	30
المطلب الأول: تعريف وأهمية مؤشرات الحيطة والحذر الكلية	30
المطلب الثاني: أنواع مؤشرات الحيطة والحذر الكلية	31
المطلب الثالث: معايير ومقررات لجنة بازل للسلامة المصرفية	36
المبحث الثاني: مؤشرات الحيطة والحذر الجزئية من منظور نظام camels	43
المطلب الأول: أساسيات حول نظام التقييم camels	44
المطلب الثاني: مؤشرات كفاية رأس المال, جودة الأصول والإدارة	49
المطلب الثالث: مؤشرات الربحية, السيولة والحساسية لمخاطر السوق	56
خلاصة الفصل الثاني	63
الفصل الثالث: تحليل مؤشرات البنك الوطني الجزائري باستخدام نظام camels	
تمهيد	65
المبحث الأول: تقديم البنك الوطني الجزائري	65
المطلب الأول : النشأة والوظائف والهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري	65
المطلب الثاني: البنك الوطني الجزائري ومقررات لجنة بازل	68
المبحث الثاني: محاولة تطبيق نظام camels على البنك الوطني الجزائري	72
المطلب الأول: تحليل مؤشرات كفاية رأس المال وجودة الأصول والربحية	73
المطلب الثاني: تحليل مؤشرات السيولة والحساسية لمخاطر السوق	81
خلاصة الفصل الثالث	88
الخاتمة العامة	
الخلاصة العامة	90
نتائج البحث	91
نتائج اختبار الفرضيات	92
الاقتراحات	93
آفاق البحث	94
قائمة المراجع	96
قائمة الملاحق	104

فهرس الجداول:

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1-1	المؤشرات الاقتصادية التقليدية الدالة على وقوع الأزمات المالية	7
1-2	أنواع مؤشرات الحيطة والحذر الكلية	34
2-2	أوزان المخاطر المرجحة للأصول حسب اتفاقية بازل I	38
3-2	تصنيف البنوك حسب نظام التقييم المصرفي camels	46
4-2	تصنيف جودة أصول البنك	52
5-2	تصنيف ربحية البنك	57
6-2	تصنيف سيولة البنك	60
1-3	نسبة رأس المال الأساسي إلى متوسط الأصول	73
2-3	نسبة الأصول المرجحة	75
3-3	نسبة التصنيف الإجمالي	76
4-3	ملخص نسب تحليل مؤشر جودة الأصول	77
5-3	معدل العائد على إجمالي الموجودات	78
6-3	نسبة الدخل من التمويل إلى إجمالي الدخل	79
7-3	تلخيص نسب تحليل مؤشر الربحية	80
8-3	نسب السيولة الحاضرة	81
9-3	نسبة القروض إلى الودائع	83
10-3	نسبة القروض إلى إجمالي الأصول	84
11-3	تلخيص نسب تحليل مؤشر السيولة	84
12-3	تحليل فجوة الاستثمار بين الموجودات والالتزامات الحساسة للفائدة	85
13-3	تصنيف مؤشرات السلامة للبنك الوطني الجزائري	86

مقدمة

تمهيد:

شهد الاقتصاد العالمي في النصف الثاني من سنوات التسعينات من القرن الماضي عدة أزمات مالية ومصرفية تؤثر بطريقة أو بأخرى وبدرجات متفاوتة على الاقتصاديات المتقدمة والناشئة أيضا، وبعد التدقيق والتحقيق في تلك الأزمات والانهيارات المالية التي شهدها العالم تبين أن من أبرز أسبابها يعود إلى العوامل الداخلية في تلك الاقتصاديات وليس إلى عوامل خارجية لا يمكن التحكم فيها، كما أن نقاط الضعف داخل الأنظمة المصرفية والتي لم تؤخذ بعين الاعتبار كانت إحدى المسببات الرئيسية للأزمات المالية في بلدان عدة خلال العقد الأخير.

تعد السلامة المصرفية الغاية التي ينبغي على كل مصرف الوصول إليها، وتحقيق مبدأ السلامة يتطلب أن تتمتع كل وحدة من وحدات النظام المصرفي بموقف مالي سليم ولديها القدرة والكفاءة الإدارية التي تمكنها من إدارة مطلوباتها وموجوداتها بكفاءة عالية، والقيام بدورها في الوساطة المالية مع تمتعها بالملاءة المالية والقدرة على مقابلة متطلبات كفاية رأس المال وتحقيق قدر مناسب من السيولة، والاستخدام الأمثل للموارد والوصول إلى أعلى عائد بأدنى مخاطرة وبأقل تكلفة ممكنة، ومن هنا بدأ الاهتمام المبكر باستخدام مؤشرات مالية لدعم البنوك والمؤسسات المالية من قبل لجنة بازل تحت رعاية بنك التسويات الدولي لوضع معايير لملاءة رأس المال، وكذلك العديد من المعايير الرقابية الداخلية لقياس مدى سلامة واستقرار الأنظمة المالية، ثم توالت الجهود والدراسات لوضع نظم أو مؤشرات للحد من المخاطر وقياس صحة الجهاز المصرفي ومنها نظام تقييم يتصف بالشمولية ويمكن تطبيقه بشكل موحد وهو نظام camels، والذي يعتمد على مجموعة مؤشرات جزئية تجميعية أساسية لتحليل وضع المؤسسات المالية وتعد الولايات المتحدة الأمريكية من أوائل الدول التي استخدمت هذه المعايير وذلك بسبب الانهيارات المصرفية العديدة التي تعرضت لها.

تعتبر البنوك الجزائرية كغيرها من البنوك معرضة للمخاطر التي تواجه عمل المنظومة المصرفية الجزائرية الحالية بسبب ضعف الإجراءات الرقابية على بعض الأنشطة الداخلية للبنك، وعدم وجود نظام ذو هيكلة قوية لإدارة المخاطر، وعدم إتباع قواعد الإفصاح والشفافية للمعلومات التي تمكن من التعامل مع المخاطر بدرجة عالية من الكفاءة والفعالية،

وبالتالي فإن هذه الأسباب تؤدي إلى ضعف البنوك كمرحلة أولى ثم تعثرها كمرحلة ثانية ثم خلق أزمة مصرفية كمرحلة ثالثة، وذلك حال عدم التدخل المبكر في المرحلة الأولى أو الثانية بإجراءات وقائية من الأزمات المصرفية المتوقعة ومن هنا وجب الاهتمام بمؤشرات من شأنها حماية النظام المالي وتشكل مداخل مهمة للبحث عن جذور المشكلات المصرفية ومسبباتها، كما يجب أن تكون لدى جهات الرقابة الآليات اللازمة للتخفيف من الأخطار والخسائر حتى لا تنتقل عدواها إلى غيرها من المؤسسات المالية الأخرى وتهدد سلامة النظام المصرفي في مجمله.

ومن هذا المنطلق نطرح الإشكالية التالية:

➢ **ما هي مؤشرات الحيطة والحذر الجزئية؟ وماهو دورها في الحد من الأزمات المصرفية في ظل تزايد المخاطر؟**

من هذا التساؤل الرئيسي يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

– ما مفهوم الأزمات المصرفية وما هي أهم أسبابها؟

– هل هناك مؤشرات كلية تساير المؤشرات الجزئية تهدف إلى الحد من تأثيرات الأزمة على نطاق المنظومة الاقتصادية؟

– ما مدى نجاعة أسلوب تحليل المخاطر camels في قياس صحة الجهاز المصرفي والحد من القابلية للتعرض للأزمات؟ وما مدى التزام البنك الوطني الجزائري BNA بتطبيق هذه المعايير؟

➢ **فرضيات البحث:**

للإجابة على التساؤلات الفرعية تم وضع الفرضيات التالية:

– الأزمة المصرفية تكون في شكل أزمة سيولة أو أزمة ائتمان والسبب في حدوثها هو عدم الاهتمام بقواعد وأنظمة إدارة المخاطر بالبنوك.

– توجد مؤشرات كلية ترتكز على النظام المالي ككل وتهدف إلى الحد من تأثيرات الأزمة على نطاق المنظومة الاقتصادية تتمثل في مؤشرات متغيرات الاقتصاد الكلي.

– تساهم المعلومات التي يكشف عنها نظام camels في قياس صحة الجهاز المصرفي والحد من القابلية للتعرض للأزمات، ويلتزم البنك الوطني الجزائري بتطبيق القواعد الاحترازية التي يفرضها عليه بنك الجزائر.

➢ **أهمية البحث:**

نقل التجربة الدولية والاستفادة من تجارب الدول الأخرى المستخدمة لنظام التقييم المصرفي camels الأمر الذي يشجع المصارف العاملة في الجزائر علي استخدام هذا النظام في تحديد وقياس المخاطر المصرفية والتنبؤ بالأزمات، مما يعزز وضع القطاع المصرفي في الجزائر ويساهم في دعم ثقة المودعين والمستثمرين وبالتالي تحقيق الأهداف الإستراتيجية للمصرف وتقوية دوره في المجتمع بما يدعم الاقتصاد الوطني.

➢ **أهداف البحث:**

– تحديد مفهوم الأزمات المالية والمصرفية وإبراز أهم المؤشرات والدلائل التي تكشف عن التدهور الحاصل في أداء البنوك في وقت مبكر وكذا إظهار الجوانب الإيجابية في أدائها ومحاولة تعزيزها, والتغلب على نقاط الضعف التي يعاني منها البنك الوطني الجزائري بصفة خاصة.

– دراسة وتحليل مؤشرات الحيطة والحذر الجزئية مع تبيان الكيفية التي تستخدم بها هذه المؤشرات في البنوك والتي تساهم في تحقيق متطلبات التخطيط المالي السليم للمصارف ومعرفة المستوى المتحقق لأداء البنك واكتشاف الانحرافات ومعرفة أسبابها لاتخاذ الإجراءات التصحيحية ومنع حدوثها.

➢ **أسباب اختيار الموضوع:**

يمكن تلخيص الدوافع التي أدّت بنا إلى اختيار هذا الموضوع فيما يلي:

– إذا كانت ظاهرة الأزمات المصرفية بشكل عام أخذت حصتها من الدراسة فإن موضوع الوقاية منها وآليات التصدي لها وعلاجها يعتبر موضوعا لا يزال يحتاج إلى الكثير من البحث رغم كل الجهود المبذولة للوقاية والتصدي لها وبالتالي البحث عن إجراءات وسياسات حديثة وفعالة من شأنها تجنب الوقوع في الأزمات.

– وعلى المستوى الشخصي فإن المبرر الأساسي لاختيار الموضوع هو الحداثة النسبية لهذا الموضوع وأهميته البالغة في عالم اليوم خصوصا مع التغيرات التي يشهدها الاقتصاد العالمي وازدياد المخاطر.

– توافق عنوان البحث مع طبيعة التخصص "مالية وإدارة حساب المخاطر".

➢ **منهجية وحدود البحث:**

تم الاعتماد في انجاز هذه الدراسة على المنهج الاستقرائي، وذلك من خلال جمع البيانات والمعلومات وتصنيفها وتحليلها من أجل صياغة الخلفية النظرية للموضوع، واعتمدنا كذلك على أسلوب دراسة حالة في الشق التطبيقي كونه منهج وصفي يتسم بشمولية التحليل ويعتمد أكثر من مدخل وطريقة وتصميم علمي، وذلك في اقتصار الدراسة على نظام التقييم المصرفي camels ومحاولة تطبيقه على البنك الوطني الجزائري BNA خلال الفترة الممتدة من سنة 2009 إلى سنة 2012، وذلك بالاعتماد على الموقع الخاص بالبنك الوطني الجزائري على شبكة الانترنت والاعتماد على القوائم المالية للبنك.

➢ **الدراسات السابقة :**

هناك العديد من الدراسات التي تناولت موضوع الأزمات المصرفية وسبل الوقاية منها وكذلك موضوع مؤشرات ونظم الإنذار المبكر كإحدى آليات الوقاية والعلاج من هذه الأزمات ويمكن حصر أهم الدراسات فيما يلي:

– **دراسة عبد القادر بادن بعنوان:** " دور حوكمة النظام المصرفي في الحد من الأزمات المالية والمصرفية "، الدراسة عبارة عن مذكرة ماجستر(جامعة الشلف)، تهدف الدراسة إلى إبراز أهمية حوكمة الشركات وكيفية الاستفادة منها في البنوك وإبراز أدوات الحوكمة بالبنوك الجزائرية، ومن بين أهم النتائج التي خلص إليها هي أن للبنك المركزي دور كبير وجوهري في عمليات إرساء مبادئ الحوكمة بالبنوك، من خلال السلطات والصلاحيات التي لديه والتي تمكنه من القيام بمهامه الرقابية والإشرافية على أعمال البنوك بما يضمن اِحترام القواعد التنظيمية والاحترازية عند إجراء مختلف المعاملات، ومن أبرز الأدوات المّلحة والتي تمكن من إرساء مبادئ الحوكمة بالبنوك الجزائرية هي مبدأ الشفافية والإفصاح التي لها دور كبير في رصد وضعية البنوك من قبل المشرفين أو المودعين والمقرضين، إضافة إلى الرقابة والإشراف التي ينبغي ممارستها داخل البنك ومن خارجه للتأكد من سلامة عمليات البنك ومتانتها.

– **دراسة عبد الرضا حمودي بعنوان:**" مؤشرات الحيطة الكلية وإمكانية التنبؤ المبكر بالأزمات دراسة تطبيقية في العراق 2003–2009"، يهدف البحث إلى دراسة مؤشرات الحيطة الكلية بشقيها وهي مؤشرات الحيطة الجزئية ومؤشرات متغيرات الاقتصاد الكلي، وتم

تطبيق هذه المؤشرات على الجهاز المصرفي العراقي لمعرفة إمكانية تعرضه لأزمات مالية قبل وقوعها, ومن بين النتائج التي خلص إليها ضرورة لجوء المؤسسات المصرفية إلى مؤشرات الحيطة الجزئية والكلية كونها الإطار الذي يضمن سلامة القطاع المصرفي ككل من الوقوع في الأزمات.

- **دراسة أحمد نور الدين الفرا بعنوان:**" تحليل نظام التقييم المصرفي الأمريكي كأداة للرقابة على القطاع المصرفي دراسة حالة بنك فلسطين 2004-2007"، الدراسة عبارة عن مذكرة ماجستر(جامعة غزة)، تهدف هذه الدراسة إلى تقييم القطاع المصرفي الفلسطيني باستخدام نظام التقييم المصرفي الأمريكي، وذلك من خلال دراسة حالة بنك فلسطين لتحديد المخاطر المصرفية التي تشكل نقاط ضعف في العمليات المالية والتشغيلية والإدارية للمصرف, وقد توصل الباحث إلى نتائج من بينها أهمية تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي لتقييم المصارف الفلسطينية، حيث أبرز الجوانب الإيجابية بتطبيق النظام ودورها في التغذية الراجعة والرقابة بالمعلومات التي تكشف بعض مظاهر الضعف والقصور ومسبباتها.

- **دراسة معدة من قبل وكالة التنمية الدولية الأمريكية USAID عام1999** بعنوان: "مشاكل التعامل مع البنوك في فلسطين"، وتمثلت مشكلة الدراسة في تحديد المشاكل التي تعاني منها المصارف الفلسطينية، وذلك بموجب التقييمات المعدة عن تلك المصارف من خلال نظام camels وهدفت الدراسة إلى إيجاد حلول وإجراءات تصحيحية لازمة للمصارف التي تعاني من بعض المشاكل والمصنفة بالمستوى الثالث مع تطبيق إجراءات تنظيمية محددة على مستوى المصارف الأخرى التي يصل تصنيفها بموجب نظام camels إلى المستوى الرابع أو الخامس ولعل أهم النتائج التي خرجت بها هذه الدراسة هو تبني نظام camels من قبل سلطة النقد الفلسطينية كأداة مساعدة تساهم في إحكام الرقابة على المصارف.

ومن خلال استعراض الدراسات السابقة تبين أنها التقت نحو مناقشة مشكلات محددة ذات علاقة بموضوع هذه الدراسة حيث نجد أن هناك أوجه تشابه في عدة جوانب بين هذه الدراسات مع دراستنا، أهمها ما يلي:

- أهمية متابعة القواعد التنظيمية والاحترازية الصادرة من البنك المركزي للتأكد من سلامة عمليات البنوك ومتانتها؛

– الاعتماد على مؤشرات معيارية حديثة تضمن الأمن والاستقرار المالي؛

– يعتبر نظام camels كأداة مساعدة تساهم في إحكام ودعم الرقابة على البنوك من خلال تحديد نقاط قوة وضعف العمليات المالية والإدارية للبنك وسبل معالجتها والتعامل معها وقائيا بدرجة عالية من الكفاءة والفعالية؛

– معرفة وقدرة نموذج camels على إعطاء صورة متكاملة عن أداء البنوك ودرجة تصنيفها والقيام بالإجراءات التصحيحية للأداء السيئ أو المرضي؛

ومن خلال دراستنا هذه فترتكز على دور وأهمية مؤشرات الحيطة والحذر الجزئية والتي تعرف بإطار camels في قياس صحة البنوك ومنع انهيارها وبالتالي ضمان سلامة واستقرار القطاع المصرفي والحد من الأزمات.

➢ **خطة وهيكل البحث:**

للإجابة على الإشكالية المطروحة، واختبار الفرضيات، تضمن بحثنا ثلاثة فصول، تسبقها مقدمة عامة وتتبعها خاتمة عامة تتضمن ملخصا عاما عن الموضوع متبوع بأهم النتائج المتوصل إليها من خلال توصيات ومقترحات بعدها ننتهي إلى تحديد الآفاق المستقبلية للبحث.

– **الفصل الأول:** يتناول هذا الفصل أهم الجوانب النظرية للأزمات المصرفية، وتم تقسيمه إلى مبحثين، حيث يتناول المبحث الأول مفهوم الأزمات المالية والمصرفية وسيتم التطرق فيها من خلال المطلب الأول إلى تعريف وأنواع الأزمات المالية، وكذلك بعض مؤشرات وأعراض حدوثها أما في المطلب الثاني فسوف نتطرق إلى تعريف الأزمة المصرفية وأسباب حدوثها وأهم مؤشراتها، وبالنسبة للمطلب الثالث في هذا الفصل فسنعرض أهم التجارب الدولية في الأزمات المصرفية والنتائج المترتبة عنها، أما المبحث الثاني فيتناول مفاهيم حول إدارة المخاطر والإجراءات العلاجية للوقاية من الأزمات المصرفية وسوف نتطرق فيه إلى التعريف بإدارة المخاطر وأهميتها وكذلك أهدافها في المطلب الأول، كما سنحاول التعرف على أهم أنواع المخاطر المالية التي تواجهه القطاع المصرفي وهذا في المطلب الثاني أما المطلب الثالث فسيتم توضيح أساليب الوقاية والعلاج من الأزمات المصرفية.

– **الفصل الثاني:** يتناول هذا الفصل مؤشرات الحيطة والحذر بشقيها الجزئية والكلية حيث تم تقسيمه إلى مبحثين حيث يتناول المبحث الأول مؤشرات الحيطة والحذر الكلية وسنحاول

من خلاله التطرق إلى مفهومها وأهميتها في المطلب الأول، أما المطلب الثاني فسنتطرق إلى أنواع مؤشرات السلامة المالية والحيطة الكلية، وباعتبار معايير لجنة بازل من أهم المعايير المعتمدة لسلامة القطاع المصرفي فسيتم التعريف بهذه المعايير في المطلب الثالث، وبالنسبة للمبحث الثاني من هذا الفصل فسنتطرق إلى توضيح أهمية ودور مؤشرات الحيطة والحذر الجزئية والتي تتجسد في نظام التقييم المصرفي الأمريكي camels حيث سنحاول في المطلب الأول التعرف على مفهوم هذا النظام و كيفية استخدامه، وأهميته و مميزاته، أما في المطلب الثاني سنتعرف على كل من مؤشرات كفاية رأس المال وجودة الأصول والإدارة وفي المطلب الثالث والأخير فسنتعرف على كل من مؤشرات الربحية والسيولة والحساسية لمخاطر السوق.

– **الفصل الثالث**: حاولنا من خلال هذا الفصل إسقاط بعض المفاهيم النظرية على البنك الوطني الجزائري BNA، حيث حاولنا في المبحث الأول التعرف على هذا الأخير من خلال نشأته، وأهم وظائفه وهيكله التنظيمي، ثم سنحاول معرفة أهم التوصيات والقواعد التي تطبق عليه من طرف بنك الجزائر والتي تتبناها عن لجنة بازل الأولى، أما في المبحث الثاني فقد حاولنا تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي على البنك الوطني الجزائري.

➢ **صعوبات البحث :**

واجهتنا أثناء إعداد البحث سواء في جانبه النظري أو التطبيقي العديد من الصعوبات نذكر منها:

– ندرة المراجع وخاصة الكتب التي تناولت نظم ومؤشرات الإنذار المبكر، خاصة نظام التقييم المصرفي الأمريكي camels؛

– صعوبة الحصول على المعطيات المالية والمحاسبية وحتى البنوك التي تقوم بنشر تقاريرها السنوية على مستوى مواقعها الالكترونية فإنها تكتفي بنشر بيانات سطحية فقط؛

– صعوبة إجراء الدراسة التطبيقية للبحث وذلك لعدم تطبيق البنوك الجزائرية لمثل هذه الوسائل في التقييم والرقابة؛

الفصل الأول

1

الإطار النظري للأزمات المصرفية

- المبحث الأول : ماهية الأزمات المالية والمصرفية
- المبحث الثاني : إدارة المخاطر والأساليب المتخذة للوقاية من الأزمات

تمهيد:

شهد العديد من دول العالم المتقدمة والناشئة الكثير من البرامج لإعادة هيكلة الجهاز المصرفي، وذلك نتيجة لما تعرضت له تلك الدول من أزمات اقتصادية أو مصرفية، ونظرا للآثار الحادة التي خلفتها فقد أصبح موضوع الأزمات من المواضيع الهامة التي تستحق الدراسة فأصبح من الضروري إخضاع المصارف لعمليات الرقابة التي تقوم عليها إدارة المخاطر، وذلك للحفاظ على سلامة المراكز المالية للمصارف والتوصل إلى قطاع مصرفي سليم يضمن الاستقرار وتجنب الأزمات، ومن هذا المنطلق وجب علينا البحث في مفهوم الأزمات المالية والمصرفية وأساليب وطرق الوقاية والحد منها.

المبحث الأول: ماهية الأزمات المالية والمصرفية

دائما ما يكون للأزمات المالية آثارا ضخمة مؤثرة على اقتصاديات البلاد، إذ أنها غالبا ما تسبب تدهورا حادا في الأسواق المالية وذلك لتعثر الأنظمة المصرفية في البلاد التي تكتسحها الأزمة في أداء مهامها الرئيسية، ومن ثم ينعكس ذلك في تدهور كبير في قيمة العملة فضلا عن تدهور أسعار الأسهم الأمر الذي يؤدي إلى التأثير السلبي على قطاعات الإنتاج والعمالة وما ينتج عن ذلك من آثار اقتصادية واجتماعية.[1]

المطلب الأول: أساسيات حول الأزمة المالية

أولا: نشأة وتعريف الأزمة المالية

1- نشأة الأزمات المالية:

يرجع تاريخ الأزمات المالية والتي تضم الأزمات المصرفية، وأزمات سعر الصرف إلى أواخر القرن التاسع عشر وتبلورت في أزمة الكساد الكبير(1929- 1933)، ولذلك فهي ليست ظاهرة جديدة في الاقتصاد العالمي، وخلال العقدين الأخيرين عانت كثير من الدول سواء الصناعية أو الناشئة من نوع أو آخر من هذه الأزمات وبدرجات متفاوتة، وخلال الفترة (1979- 1997) كانت هناك أكثر من 158 أزمة سعر صرف، و54 أزمة

[1] رمزي محمود، **الأزمات المالية والاقتصادية في ضوء الرأسمالية والإسلام**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية،2012، ص 13.

مصرفية، وكانت أزمات أسعار الصرف أكثر شيوعا من الأزمات المصرفية خلال الفترة (1975– 1986)، بينما سادت الأزمات المصرفية في الفترة(1987–1997)، حتى البنوك الأمريكية لم تسلم من الأزمات ففي أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات عانى أكثر من79 بنك من بين 509 بنوك في ولاية نيوانجلاند من الفشل وانخفضت بشدة أسعار الأصول العقارية بحيث كان ذلك سببا في فشل أكثر من 14% من بنوك نيوانجلاند.[1]

2– تعريف الأزمة المالية:

هي تلك الذبذبات التي تؤثر بشكل كلي أو جزئي على مجمل المتغيرات المالية كحجم الإصدار أسعار الأسهم والسندات وكذلك اعتمادات الودائع المصرفية ومعدل الصرف، وهذا الاختلاف في تقدير الظواهر الخاصة بالارتفاع والانخفاض يستلزم فترة طويلة لتفسيرها، وعادة ما تحدث الأزمات المالية بصورة مفاجئة نتيجة لأزمة ثقة في النظام المالي سببها الرئيسي تدفق رؤوس أموال ضخمة للداخل يرافقها توسع مفرط وسريع في الإقراض دون التأكد من الملاءة الائتمانية للمقرضين، وعندها يحدث انخفاض في قيمة العملة، مؤديا إلى حدوث موجات من التدفقات الرأسمالية إلى الخارج.

وبالتالي نستطيع القول بأن الأزمة المالية هي اضطراب حاد ومفاجئ في بعض التوازنات الاقتصادية يتبعه انهيار في عدد من المؤسسات المالية تمتد آثاره إلى القطاعات الأخرى.[2]

و للأزمة المالية خصائص أساسية تبرزها مهما كانت طبيعتها وهي:

– متداخلة ومعقدة سواء كان الأمر يتعلق بعناصرها وأسبابها أم كان يتعلق بقوى المصالح المؤيدة والمعارضة لها؛

– مصدر الأزمة المثل هو نقطة تحول أساسية في النسيج الاجتماعي أو الاقتصادي أو السياسي نتيجة الخسائر التي تنجم عنها، حيث إن لم تعالج في وقتها يمكن أن تؤدي إلى أوضاع غير مرغوبة؛

– حدوثها بشكل عنيف ومفاجئ، واستقطابها لاهتمام الجميع؛

[1] عبد النبي إسماعيل الطوخي، **التنبؤ المبكر بالأزمات المالية باستخدام المؤشرات المالية القائدة**، كلية التجارة، جامعة مصر، ص 2، متاح في الموقع: www.kantakji.com/media/1110/104.doc تاريخ النقل 2015/2/14.

[2] سهام فرحوش، **دور الأساليب الحديثة لإدارة المخاطر الائتمانية للبنوك في التخفيف من حدة الأزمة المالية الحالية**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة سطيف، يوم 20–21 أكتوبر، 2009، ص 2.

– إن مواجهتها يستوجب درجة عالية من التحكم في الطاقات والإمكانيات، وحسن توظيفها في إطار تنظيمي يتسم بدرجة عالية من الاتصالات الفعالة التي تؤمن التنسيق والفهم الموحد بين الأطراف ذات العلاقة؛

– تتسم أحداثها بالسرعة والديناميكية وعدم وجود رد فعل مؤثر وسريع لتفاديها.[1]

ثانيا: أنواع الأزمات المالية

تختلف الأزمات المالية وتتنوع وفقا لمسبباتها وطبيعة القطاع الذي حدثت فيه، وفي هذا الإطار يمكن التمييز بين أربعة أشكال أساسية للأزمات المالية:

1– أزمة العملة وأسعار الصرف:

تحدث هذه الأزمة عندما يحصل هبوط حاد في قيمة العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية، وهذا بسبب حدوث مضاربات كبيرة في عملة بلد ما مما يدفع بالبنك المركزي إلى استخدام احتياطاته من العملة الصعبة للدفاع عن العملة الوطنية، إن هذا النوع من أزمة العملة ذو طابع جديد وهو يختلف عن أزمات العملة ذات الطابع القديم والذي كان سببها الإفراط في الإصدار النقدي وهذا يؤدي إلى ارتفاع الأسعار وبالتالي انخفاض القيمة الحقيقية للعملة، ومن أمثلة الأزمات التي أدت إلى انهيار سعر العملة ما حدث في تايلاندا والذي كان السبب المباشر في تفجير الأزمة المالية في شرق آسيا عام 1997.[2]

2– أزمة مصرفية:

تحدث الأزمة المصرفية عندما يواجه المصرف ارتفاعا مفاجئا وتزايدا كبيرا في الطلب على سحب الودائع، فالمصرف يستخدم نسبة كبيرة من هذه الودائع في عمليات الإقراض والتشغيل، ويحتفظ بنسبة محددة من هذه الودائع لتلبية طلبات السحب اليومية المعتادة، ويواجه المصرف أزمة مصرفية حقيقية عندما يواجه هذا الارتفاع المفاجئ والتزايد الكبير في الطلب على سحب الودائع والتي تتجاوز النسبة المعتادة للسحب، فتحدث الأزمة في هذا المصرف في صورة أزمة سيولة، وعندما تتفاقم هذه الأزمة وتمتد إلى المصارف الأخرى فإن

---

[1] حمزة دبار، **انعكاسات الأزمة المالية العالمية على الأمن الغذائي في الوطن العربي**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، قسم العلوم الاقتصادية ، جامعة بسكرة ، 2013 ، ص 5.

[2] مساعد مرابط، **الأزمة المالية العالمية 2008 الجذور والتداعيات**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، يوم 20–21 أكتوبر، 2009، ص 2.

هذه الأزمة تصبح أزمة مصرفية في تلك الدولة أو مجموعة دول، وليس بالضرورة أن تكون الأزمة المصرفية هي أزمة سيولة، فهذه الأزمة قد تكون أزمة ائتمان (إقراض) وتحدث هذه الأزمة عندما تمتنع المصارف عن إعطاء القروض ومنحها للزبائن تخوفا من عدم القدرة على تلبية طلبات السحب.[1]

3- أزمة ديون:

تحدث أزمة الديون عندما يتوقف المقترض عن السداد، أو عندما يعتقد المقترضون أن التوقف عن السداد ممكن الحدوث، ومن ثم يتوقفون عن تقديم قروض جديدة، ويحاولون تصفية القروض القائمة، وتؤدي المخاطر المتوقعة بأن يتوقف القطاع العام عن سداد التزاماته إلى تراجع حاد في تدفقات رأس المال الخاص، وإلى أزمة في الصرف الأجنبي ومن أمثلة ذلك أزمة المديونية لسنة 1982، في بلدان أمريكا اللاتينية أين كان حجم القروض الموجهة إلى البلدان النامية ينمو بمعدل 27% خلال الفترة (1973- 1982)، وقد أدى التوظيف السيئ للرأسمال المصرفي الدولي وانسيابه إلى منافذ الاستثمار القصير المدى في هذه البلدان إلى ارتفاع متوالي في أسعار الفوائد، وهو ما أرهق كاهل الاقتصاديات النامية التي تحولت اعتبارا من سنة 1982(وهي سنة انفجار أزمة المديونية)، إلى مصدرة صافية لرأس المال المالي وذلك كنتيجة طبيعية لزيادة حجم خدمة الديون السنوية عن حجم القروض الجديدة.

4- أزمة الأسواق المالية:

تعرف أيضا بأزمة انفجار الفقاعة المالية، وتحدث عند قيام المضاربين بشراء أصل مالي بسعر يفوق قيمته الأساسية في ظل توقع مكاسب رأسمالية عالية ولعل أهم ما يميز ظاهرة الفقاعة المالية هو طريقة انفجارها، بمعنى التدهور المفاجئ في الأسعار، الذي يلحق خسائر كبيرة بالمدخرين ويؤدي إلى انخفاض مستمر في قيمة الأصول المعنية وحتى تدهور مستمر في مجموع الاقتصاد، ونظرا لأن أسواق الأوراق المالية هي الإطار الذي تتحدد فيها القيمة السوقية للأدوات المالية فإن مخاطر الاستثمار فيها ترتبط عموما بعدم اليقين بالعائد،

[1] يوسف أبو فارة، **قراءة في الأزمة المالية العالمية 2008**، كلية العلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة فلسطين، ص 6، متاح في الموقع: http://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads تاريخ النقل 2014/12/01.

بمعنى احتمال عدم تحقق العائد وربما احتمال وقوع خسائر رأسمالية، وعليه فقد زاد اهتمام إدارة السوق بكفاءة أسواق الأوراق المالية ومؤشراتها.[1]

ثالثا: الأعراض والمؤشرات الاقتصادية لحدوث الأزمات المالية

1- الأعراض التي تسبق وقوع الأزمة المالية:

إن مشاكل السيولة والإعسار تعتبر من الملامح أو المظاهر العامة للأزمات المالية، ولا يقتصر الأمر على هاتين الظاهرتين المصاحبتين للأزمات المالية بل هناك مظاهر وأعراض أخرى بعضها يرجع لعوامل خارجية والبعض الآخر إلى عوامل داخلية من بينها:

- ركود أو تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي؛
- خصائص هيكلية كاتجاه رؤوس الأموال الأجنبية للهروب للخارج، وتزداد خطورتها عندما يكون جزء كبير من الائتمان موجه للقطاع الخاص؛
- المخاطر المعنوية، كقيام رجال البنوك بالإفراط في الإقراض بدون ضمانات كافية مما يعني تزايد المخاطر؛
- ارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية مما يؤدي إلى تدهور معدلات التبادل وانخفاض قيمة الصادرات، وارتفاع نسبة الديون غير القابلة للتحصيل وانهيار أسعار الأصول؛
- انهيار العملة يؤدي إلى تدهور أوضاع البنوك وتزايد خسائرها وتعرضها للإعسار وتنشأ معها أزمات مالية جديدة.[2]

2- المؤشرات الاقتصادية لحدوث الأزمات المالية:

يعد الاستقرار الاقتصادي هدفاً للسياسة الاقتصادية، وأول ما يعترض تحقيقه من عقبات هو قصور المعرفة بالمؤشرات الاقتصادية للأزمات، ويتوقف اختيار هذه المؤشرات دون غيرها على فهم كل شخص لأسباب الأزمة، فإذا كان الاعتماد السائد أن أسبابها مالية، فسوف يعتمد على الحجر المالي، الاستهلاك الحكومي، الائتمان المصرفي للقطاع العام ....، أما إذا كان يعتقد أن مشكلات القطاع الخارجي مسؤولة أكثر من غيرها عن الأزمات، فإن

---

[1] نادية العقون، **العولمة الاقتصادية والأزمات المالية الوقاية والعلاج دراسة لأزمة الرهن العقاري في الو م ا**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، 2013، ص ص 9-10.

[2] بشرى عاشور، **الاقتصاديات النامية بين الأزمات المالية وتحديات الإصلاح الاقتصادي**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2008، ص 43.

الأولوية سوف تعطى لمؤشرات أخرى مثل سعر الصرف الحقيقي، ميزان الحساب الجاري، تغيرات معدل التبادل الدولي، تفاوت أسعار الفائدة المحلية وغيرها.[1]

ويمكن تصنيف أهم المؤشرات الاقتصادية إلى صنفين هما:

- التطور في السياسة الاقتصادية الكلية؛
- الخصائص الهيكلية للسوق؛

ويمكن توضيح المؤشرات الاقتصادية لكل صنف في الجدول التالي:

الجدول رقم 1-1: المؤشرات الاقتصادية التقليدية الدالة على وقوع الأزمات المالية

التطورات في الاقتصاد الكلي	الخصائص الهيكلية أو البنيوية
-ارتفاع معدل التضخم والنمو السريع في التدفق النقدي؛ -انخفاض حقيقي في معدلات نمو الصادرات؛ -عجز مالي متزايد؛ -ارتفاع معدل التبادل بالنسبة للاتجاه السائد؛ -النمو السريع في الاعتمادات المالية المحلية كنسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي؛ -ارتفاع نسبة القروض غير المنتجة إلى إجمالي القروض؛ -نمو الديون الخارجية و زيادة الديون بالعملات الأجنبية وانخفاض النمو الاقتصادي الحقيقي؛ -انخفاض الاحتياطي العالمي وانخفاض النمو الاقتصادي الحقيقي -ارتفاع معدل الفائدة المحلية وارتفاع معدل البطالة؛	-انخفاض معدلات التبادل؛ -إستراتيجية النمو المتزايد في الصادرات وقطاع التصدير أكثر تركزًا؛ -ارتفاع معدل التغير للديون الخارجية و ارتفاع حجم الدين الخارجي قصير الأجل؛ -تحرير السوق المالي الحديث؛ -إطار ضعيف للإشراف على الأموال وتنظيمها؛ -أسواق الائتمان مضمونة بأصول مالية أو عقارية؛ -انخفاض الاكتتاب في سوق الأسهم؛ -سيطرة بعض المؤسسات على سوق الأسهم؛ -الرقابة على دخول السوق والخروج منه؛

المصدر: نجيم بن منصور، **الأزمات المالية والعالمية والمهام الجديدة لصندوق النقد الدولي**، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2009-2010، ص 122.

[1] حمزة دبار، مرجع سابق، ص 8.

المطلب الثاني: الأزمة المصرفية

أولا: تعريف الأزمة المصرفية

كانت الأزمات المصرفية نادرة الحدوث في الخمسينات والستينات بسبب وجود قيود على حركية الودائع ورؤوس الأموال في البنوك، ولكنها أصبحت كثيرة الظهور بداية من السبعينات وهذا راجع لتطور وسائل وتكنولوجيات الإعلام والاتصال والابتكارات الحاصلة في أدوات ووسائل التمويل[1]، وتعرف الأزمة المصرفية استنادا إلى التمييز بين مفهومي التزاحم على المصارف لاسترداد الودائع والإعسار المصرفي، فيحدث التزاحم نتيجة لوجود ذعر مصرفي لدى الأفراد، والذعر المصرفي يحدث عندما يطلب المودعون في مصرف أو عدة مصارف مرة واحدة وبشكل مفاجئ سحب ودائعهم لدى هذه البنوك، وهذا الذعر ينشأ نتيجة وجود معلومات لدى الأفراد عن احتمال اضطراب الأوضاع المصرفية، ويمكن تحديد ثلاثة شروط للذعر المصرفي وهي:

- زيادة حجم القروض قصيرة الأجل وعدم وجود سيولة كافية لتمويلها؛
- محدودية حجم المؤسسات المالية الخاصة وعدم قدرتها على الوفاء باحتياجات المستثمرين من القروض قصيرة الأجل؛
- عدم وجود مقرض أخير، وسيحدث عندها التدافع على سحب الودائع من المصارف بسرعة؛
- أما بالنسبة للإعسار المصرفي فالمقصود به عدم قدرة المصارف أو الجهاز المصرفي على مواجهة الزحم الكبير من الطلب على الودائع لديه، أي أن التزامات المصارف تفوق القيمة الحالية للأصول المصرفية وستكون المصارف عندها في حالة إفلاس فعلي.[2]

وتعتبر الأزمة المصرفية مزيج معقد ومتفاعل من حالات الضعف الاقتصادي والمالي والهيكلي والباعث للكثير من الأزمات، هو بالأساس متغير اِقتصادي كلي يتزامن في الأغلب مع الانسحاب المفاجئ لرأس المال الخارجي (الأجنبي).[3]

---

[1] مساعد مرابط، مرجع سابق، ص 2.

[2] قصي الجابري، رصد التغيرات في الطلب على النقود خلال الأزمات المصرفية باستخدام نماذج التكامل المشترك، **مجلة الإدارة والاقتصاد**، العدد 80، 2009/11/3، كلية الإدارة والاقتصاد, ص 83.

[3] عبد القادر بادن، **دور حوكمة النظام المصرفي في الحد من الأزمات المالية والمصرفية**، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة الشلف،2007-2008، ص 76.

➢ يمكن التمييز بين نوعين من الأزمات المصرفية الأولى تتمثل في الأزمة المصرفية غير الشاملة، وتعرف أيضا بالأزمة المصرفية العادية وهي عبارة عن عدم استقرار مصرفي نتيجة لعدم قدرة بعض المصارف عن الوفاء بالتزاماتها أو زيادة الأصول المتعثرة مما يؤدي إلى تآكل قاعدتها الرأسمالية ولكن لا تترافق مع التأثيرات الأخرى، وبين الأزمة المصرفية الشاملة وتعرف أيضا بالأزمة المصرفية المنظومية، أين يصاب النظام المصرفي بالشلل الكامل وتدفع حتى بالبنوك السليمة إلى إقفال أبوابها، ولعدم إمكانية التمييز بين البنوك الضعيفة والسليمة بسبب عدم وضوح المعلومات فإن المودعين يتجهون إلى سحب نقودهم مهما كانت حالة البنك وهو ما يسبب ذعر مالي وهذا النوع من السلوك يعبر عنه بسلوك القطيع.[1]

ثانيا: أسباب الأزمة المصرفية

هناك جملة من الأسباب والظروف التي تشابكت لإحداث معظم الأزمات التي عرفها الاقتصاد العالمي والتي تؤدي إلى ضعف الجهاز المصرفي وحدوث الأزمة، ويمكن حصر أهم هذه الأسباب ما يلي:

1-الاختلالات الاقتصادية الكلية:

تعددت الأسباب التي تؤدي إلى سرعة التقلبات في الأسواق الناشئة، فعلى سبيل المثال نجد أن كل من التضخم ومعدلات النمو من الأمور سريعة التغير بصفة عامة، وهذا بدوره يؤدي إلى مخاطر ائتمانية ويعرض النظام المصرفي إلى العديد من المشكلات، كما أن التأرجح الحاد في التضخم أو في معدلات النمو يحدث دوما قبل حدوث أزمة مصرفية، حيث انتهت إلى أن الاضطرابات التي يتعرض لها الاقتصاد الكلي وخاصة تلك المتعلقة بدورات الكساد والرواج تعتبر أهم عوامل الأزمات المصرفية، ففي ظل التفاؤل الشديد في مرحلة الرواج تميل البنوك إلى التوسع في منح الائتمان وإقراض المزيد من المشروعات ومنها مشروعات قد لا تكون ذات جدوى أو جدارة ائتمانية لأنها في تلك الفترة قد تحقق ربحية عالية بسبب موجة التفاؤل السائد في تلك الفترة، وفي المقابل فإن التقلبات الحادة في أسعار العقارات والأوراق المالية تقلل من القيمة السوقية للضمانات البنكية وتزيد من ضعف وحدات الجهاز المصرفي وبالتالي حدوث الأزمة.

[1] نادية العقون، مرجع سابق، ص 8.

2-عدم كفاءة سياسة الإقراض:

إن الإفراط في تقديم الائتمان والتمويل غير الكفء أثناء مرحلة التوسع في دائرة الأعمال هو كفيل بذاته لخلق أزمة مصرفية ومن ثم ضعف البنوك، إذ قد تضعف قدرة البنوك خلال تلك المرحلة على إجراء دراسات دقيقة للتسهيلات الائتمانية بشكل يصعب عليه الحكم بكفاءة على جدوى تلك القروض، وهو الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع حجم الديون الرديئة وتعثر البنك.[1]

3- التحرير المالي:

في حالة تحرير معدلات الفائدة يمكن للبنك أن يخسر الحماية التي وضعتها السلطات النقدية والتنظيمية التشريعية، وكذلك دخول منافسين جدد يرفع من الضغط على البنوك بهدف التعامل الجدي مع أنشطة تحوي مخاطر كبيرة ما لم يتم تعزيز وتقوية أطر الرقابة والتنظيم قبل التحرير المالي، فبعض الأسواق المحلية لا تتحمل دخول المزيد من المؤسسات، لأنه يعني حدوث وفرة مصرفية وهذا ينجم عنه بنوك غير سليمة، فالتحرر المالي غير الوقائي يؤدي إلى اِستحداث مخاطر اِئتمانية جديدة للبنوك وقد لا يستطيع العاملون في هذه البنوك تقييمها والتعامل معها بحذر ووقاية وكما يعني التحرير دخول مصارف أخرى مما يزيد من الضغوط التنافسية على المصارف المحلية، فبدون الإعداد والتهيئة الرقابية اللازمة قبل التحرير فإن البنوك قد لا تتوفر لها الموارد والخبرات اللازمة للتعامل مع المخاطر الجديدة.[2]

4- سياسات سعر الصرف:

تلعب السياسة التي تتخذها السلطات النقدية دورا هاماً في حدوث الأزمة المصرفية، فأسعار الصرف المرنة قد تزيد من حدة المضاربة على العملة، ومن ثم زيادة الأسعار المحلية، وسيؤدي ذلك إلى تخفيض موجودات ومطلوبات المصارف دون المستوى المطلوب لضمان متطلبات الأمان المصرفي، في حين أن نظام سعر الصرف الثابت قد يزيد من هشاشة النظام المصرفي في مواجهة الصدمات الخارجية وذلك لما له من آثار على نسبة

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **الديون المصرفية المتعثرة والأزمة المالية المصرفية العالمية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009، ص ص 168- 169.

[2] عبد القادر بادن، مرجع سابق، ص ص 78-79.

العجز في ميزان المدفوعات، فإتباع سياسة سعر الصرف الثابت وفي ظل حالة من التحرر المالي سيجعل من الصعب على السلطات النقدية أن تمارس دورها كملجأ أخير للإقراض بالعملات الأجنبية، وهذا يعني فقدان السلطات النقدية لاحتياطياتها من النقد الأجنبي، وبالتالي حدوث أزمة العملة، هذه الأزمة ستؤدي إلى ظهور عجز في ميزان المدفوعات، مما يؤثر باتجاه انخفاض مستوى عرض النقد، وبالتالي ارتفاع أسعار الفائدة المحلية وانخفاض حجم الائتمان، وبهذا الشكل تتعمق الأزمة المصرفية.[1]

➢ أما من بين الأسباب الجزئية التي تؤدي إلى نشوب الأزمات المصرفية نذكر منها:

– ارتفاع نسبة القروض بالنسبة لحقوق الملكية، مما يضع أعباء مرهقة على النظام المصرفي خصوصًا في وقت الأزمات الاقتصادية حيث توجز مشروعات الأعمال في تسديد الالتزامات المصرفية التي ترتبت عليها في فترات الرواج السابقة؛

– وجود علاقة حميمة بين المصارف والشركات، حيث من الطبيعي أن يتعرف المصرف على نشاط عملائه كي يستطيع تقويم الجدارة الائتمانية لهم دون الوصول بهذه العلاقة إلى درجة تؤثر على سلامة القرارات الائتمانية؛

– إن الكثير من مسببات الأزمة لم تنجم عن جانب الخصوم أو الالتزامات الواردة في ميزانيات المصارف وإنما جاءت من جانب الأصول بسبب تدهور قيمة هذه الأصول، حيث أن ارتفاع نصيب القروض الرديئة في محفظة المصارف أو تراجع أسعار الأسهم والعقارات قد تكون لها صلة قوية بإخفاق النظام المصرفي؛

– عدم توافق تواريخ الاستحقاق، حيث أن المشكلة التي تواجه مديري المصارف هي كيفية تحويل تواريخ الاستحقاق للودائع قصيرة الأجل لتمويل عمليات ائتمانية طويلة الأجل، بل إن الأمر يتعدى أحيانًا عدم التوافق بين تواريخ الاستحقاق ليصل هيكل الودائع المصرفية من جهة وهيكل الائتمان المصرفي من جهة أخرى.[2]

---

[1] قصي الجابري، مرجع سابق، ص 86.

[2] تطوير مؤشرات للتنبؤ بالأزمات المصرفية، متاح في الموقع: http://cbl.gov.ly/pdf/04obK1uIE41EL5E7E تاريخ النقل 2015/02/14.

ثالثا: مؤشرات رصد الأزمات المصرفية

لقد كان هناك اهتمام كبير للتعرف على المتغيرات الاقتصادية التي يمكن أن تصلح كإشارات تحذير للأزمات المالية والتي يكون سلوكها قبل حدوث الأزمة مختلفا عن السلوك الذي تسلكه خلال الفترات العادية، وعن طريق مراقبة هذه المتغيرات فإنه من الممكن تتبع مسار أنماط سلوكها في الفترة التي تسبق حدوث الأزمة المالية،[1] فنستطيع القول أن التطورات التي حدثت في مجال العلوم الاقتصادية قد وفرت مجموعة من الأدوات التحليلية التي تمكن الباحثين من رصد هذه الأزمات عبر مجموعة من المؤشرات منها:

1–ارتفاع رصيد الديون المتعثرة، فلا شك أن العمل المصرفي ينطوي على قدر من المخاطرة المقبولة، ومن مظاهر هذه المخاطر هو تعثر العميل في سداد الديون المستحقة عليه، ومهما دقق المصرف في دراسة الملاءة الائتمانية لعملائه فإن ذلك لن يحول دون تعثر بعض العملاء في الوفاء بالديون المستحقة عليهم، ولكن هذا التعثر يجب أن يكون في أضيق الحدود بحيث لا تتجاوز نسبة الديون المتعثرة 10% من إجمالي القروض المصرفية، وعند تجاوز هذه النسبة فإن ذلك يعتبر مؤشرًا على عدم كفاءة الأداء المصرفي وبالتالي يعتبر مؤشر الديون المتعثرة دليلا هامًا في رصد الأزمات المصرفية؛

2–غياب الشفافية والإفصاح ونقص المعلومات مما يوقع النظام المصرفي في خيارات سيئة، حيث يلجأ بعض المقترضين إلى تضخيم القيمة الرأسمالية للأصول(خاصة العقارية) بقصد الحصول على قروض بقيمة عالية مما يوقع النظام المصرفي في أخطاء في اختيار المشروعات التي يتم تمويلها خصوصًا عندما يعجز المدينون عن الوفاء بالالتزامات المترتبة عليهم بسبب المبالغة في تضخيم قيمة الأصول التي يمتلكونها من جهة واستخدام هذه القروض في قطاعات ليس لها جدوى اقتصادية، أو تواجه نقصًا في الطلب وليس لديها المرونة الكافية في السوق (قطاع العقارات مثلا) من جهة أخرى؛

3– التدهور السريع في نسب رأس المال نتيجة لانخفاض موجودات المصرف؛

4–الإعسار المصرفي والذي يعتبر مؤشرًا أوليًا على أزمة النظام المصرفي، ويحدث الإعسار عادة قبل فترة قصيرة من إشهار الإفلاس وتعتبر القروض المتعثرة، والتدهور

---

[1] هيل عجمي جميل، الأزمات المالية مفهومها ومؤشراتها وإمكانية التنبؤ بها في بلدان مختارة، **مجلة جامعة دمشق**، العدد 01، 2003, كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية, ص 283.

السريع في نسب رأس المال وانخفاض معدل التغطية دلائل على دخول المصارف مرحلة الإعسار؛

5-مراحل الإفلاس المصرفي وهذا الإفلاس بدوره ناجم عن المخاطر الائتمانية ومخاطر السيولة ومخاطر السوق.[1]

المطلب الثالث: بعض التجارب الدولية في الأزمات المصرفية والنتائج المترتبة عنها

أولا: التجربة الأمريكية بالجهاز المصرفي

كانت البنوك الأمريكية في طليعة البنوك التي خاضت مضمار الاندماجات التي قادتها المؤسسات الاقتصادية الأمريكية، والتي بلغت خلال الفترة (1985-2002) نحو 18 تريليون دولار، منها 40% تمت في صناعة الخدمات المصرفية وذلك بغية التغلب على مشكلاتها أولهما تعثر تلك المؤسسات بسبب تعثر القروض العقارية[2]، وهذا أدى إلى فشل ملايين المقترضين لشراء مساكن وعقارات في الولايات المتحدة الأمريكية في تسديد ديون للبنوك، وأدى ذلك إلى حدوث هزة قوية للاقتصاد الأمريكي، وصلت تبعاتها إلى اقتصاديات أوربا وآسيا مطيحة في طريقها بعدد كبير من كبار البنوك والمؤسسات المالية العالمية، وبالتالي ظهرت الأزمة الأمريكية للرهن العقاري، حيث بدأت هذه الأزمة مع بداية عام 2007 وعندما بلغت ذروتها نجدها تحولت إلى أزمة مالية مصرفية عالمية.[3]

1- أهم أسباب أزمة الجهاز المصرفي بالولايات المتحدة الأمريكية:

- الإسراف في التمويل العقاري في بداية عقد الثمانينات، حيث قامت مؤسسات الادخار والإقراض التي تقوم بهذا النوع من التمويل بمنح قروض لآجال طويلة تصل إلى 30 سنة بأسعار فائدة محددة، ومع تغيير أسعار الفائدة تعرضت تلك المؤسسات لخسائر وذلك في ظل ضعف الإشراف والرقابة الفعالة على أعمال تلك المؤسسات؛

- تراجع أرباح البنوك الأمريكية وتحقيق جانب منها لخسائر، وذلك بسبب تكوين

---

[1] حيزية هادف، **كيفية مواجهة الأزمات المالية في الدول النامية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة تلمسان، 2013 ، ص 50-51.

[2] عبد الغني حريري، **دور التحرير المالي في الأزمات والتعثر المصرفي**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، يوم 20-21 أكتوبر، 2009، ص 6.

[3] حمزة دبار، مرجع سابق، ص 17.

مخصصات لمقابلة الخسائر المتوقعة والناتجة عن إفراطها في الإقراض في الدول النامية، وما يشوب تلك القروض من مخاطر مرتفعة مع تعثر جانب كبير منها بخلاف تعثر القروض العقارية؛

- تحرير القطاع المصرفي من بعض القيود، تزامن ذلك مع ارتفاع حدة المنافسة بين وحدات الجهاز المصرفي، فضلا عن انعكاسات المتغيرات العالمية وأهمها أزمة الوقود التي شهدها العالم مطلع الثمانينات من القرن الماضي؛

2- نتائج ومظاهر أزمة القطاع المصرفي في الولايات المتحدة الأمريكية:

- الارتفاع المستمر في عدد البنوك المتعثرة والتي بلغت نحو 1780 وحدة مصرفية خلال الفترة (1934- 1989)، كما تعرضت نحو 11% من مؤسسات الادخار والإقراض البالغ عددها 3147 مؤسسة للإفلاس عام 1987؛

- تراجع أداء الجهاز المصرفي، حيث انخفضت الأرباح المحققة بالبنوك من نحو 9.5 بليون دولار إلى 0.3 بليون دولار عام 1987، كما أعلنت تسعة من أكبر بنوك تكساس إفلاسها في ذات العام، بالإضافة إلى إفلاس 109 مؤسسة ادخار والإقراض العاملة إجمالها 281 مؤسسة في ذات الولاية[1]، ويرجع ذلك إلى:

➢ تحقيق بعض البنوك خسائر بسبب مدينيها وإعدام جانب من ديونها حيث بلغت خسائر حوالي 29 بنك من أكبر البنوك المحلية والتي يزيد حجم أصول كل منهم عن 10 بليون دولار أمريكي نحو 4.7 بليون دولار أمريكي عام 1987؛

➢ زيادة حجم المخصصات المكونة لمقابلة الديون المتعثرة بنحو60%عن حجم المخصصات المكونة في العام السابق عن عام 1987، وقد أدت الظواهر إلى اللجوء للاندماج كأحد أهم الوسائل لعلاج التعثر في الجهاز المصرفي بعد إعادة هيكلة العديد من وحداته، وقد كانت غالبية البنوك التي تم دمجها بسبب التعثر متمركزة في ولايات الجنوب الشرقي والجنوب الغربي ووسط الولايات المتحدة.[2]

ثانيا: تجارب دول جنوب شرق آسيا

شهدت الأسواق المالية لدول جنوب شرق آسيا انهيارا كبيرا منذ الاثنين الموافق ل

[1] عبد الغني حريري، مرجع سابق، ص 6.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص 201.

1997/10/27، حيث بدأت الأزمة من تايلاند ثم انتشرت بسرعة إلى بقية دول المنطقة حيث سجلت أسعار الأسهم انخفاضا حادا، إضافة إلى انخفاض مؤشرات بقية بورصات دول المنطقة دون أن يكون متوقعا لانهيار هذه الأسواق بهذه الدرجة والسرعة نظرا لما تتمتع به اقتصاديات الدول المعنية من معدلات نمو مرتفعة وتنوع قاعدتها التصديرية، واندماج أسواقها واقتصادياتها في الأسواق العالمية.[1]

1- أسباب الأزمة المصرفية لدول جنوب شرق آسيا:

تعددت الأسباب المشتركة لتعثر بعض البنوك في دول جنوب شرق آسيا ويمكن تلخيص أهم الأسباب في الآتي:

- اعتماد النظام المالي إلى حد بعيد على القطاع المصرفي في مواجهة أسواق الأوراق المالية كمصدر للتمويل، ومما يزيد الأمور سوءا هو هشاشة النظام المالي بصفة عامة والنظام المصرفي بصفة خاصة؛
- تركيز القروض خاصة في قطاع العقارات حيث بلغت القروض العقارية في هونج كونج على سبيل المثال 40% من إجمالي الإقراض المصرفي، في حين شهد قطاع العقارات انخفاض أسعاره بشدة مما حتم على البنوك مواجهة عبئ تزايد ديونها المتعثرة والتي بلغت في تايلاند مثلا 20% من إجمالي محفظة تسهيلاتها الائتمانية؛
- التوسع السريع للوساطة المصرفية في اقتصاديات تلك الدول لم يواكب تطور مماثل لنظم الرقابة والإشراف وعدم وجود نظام للتأمين على الودائع، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع نسبة الديون المتعثرة مما ترتب عليه ضغوط على الجهاز المصرفي ومن ثم المالي؛
- عدم إتباع قواعد الإفصاح والشفافية، حيث كشفت الأزمات التي تعرضت لها البنوك في الدول الآسيوية عن عدم الالتزام بقواعد الإفصاح المالي السليم، وتعمدت إخفاء الحجم الكبير للديون المتعثرة، والادعاء بأن الاحتياطات تفوق هذا الحجم بكثير؛
- وإجمالا فإن إتباع أسلوب التحرير المالي في تلك الدول قد تم بخطوات غير محسوبة لنواحي القطاع المالي، مثل السماح بحرية دخول السوق المصرفية وتخفيض القيود على

[1] حمزة دبار، مرجع سابق، ص 14.

نواحي منح الائتمان، وتحرير أسعار الفائدة، وعدم وضع آلية لخروج رؤوس الأموال للخارج وقت الأزمة في ظل قطاع مالي هش هي أهم أسباب تلك الأزمة.[1]

2- نتائجها:

- تكبد أسواق المال في دول جنوب شرق آسيا خسائر بحوالي 600 مليار دولار، أو ما يساوي ثلثي الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول، حيث نتج عن الأزمة انخفاض حاد في القيم، فقد خسرت أسواق الأسهم حوالي 60 % من قيمتها في المتوسط خلال الفترة من(1997/07/01 إلى 1998/02)؛
- تخوف الكثير من المستثمرين من تدهور اقتصاديات دول جنوب شرق آسيا، مما جعلهم يسارعون إلى بيع حجم كبير من الأسهم لتقليص خسائرهم، وهو ما زاد من تدهور قيمة الأسهم وزعزعة الثقة لدى المستثمرين؛
- الانسحاب المفاجئ لرؤوس الأموال الأجنبية في الوقت الذي أسهمت فيه هذه الأموال في رفع معدلات النمو لهذه الدول خلال السنوات الأخيرة قبل الأزمة وإفلاس وانهيار العديد من المصارف والشركات مما أدى إلى ارتفاع نسبة البطالة والتضخم؛
- فشل النظام المصرفي في أداء مهامه الرئيسية وتردي أوضاع المؤسسات المالية والاقتصادية الأخرى؛
- انخفاض الناتج المحلي الإجمالي وتراجع النمو الاقتصادي وهروب رؤوس الأموال وخفض الإنفاق العام والخاص، وزيادة عجز الحسابات الجارية وموازين المدفوعات وتفاقم المديونية للخارج بدول الأزمة.[2]

ثالثا: تجارب دول أمريكا اللاتينية

شهد منتصف السبعينات ثلاث أكبر برامج الإصلاح والتحرير المالي والائتماني، حيث كان ذلك في كل من الأرجنتين والأرجواي، الشيلي، واستهدفت إزالة القيود المفروضة على الائتمان، والتوصل إلى تحقيق معدلات فائدة حقيقية على الودائع والقروض بغية تشجيع تعبئة المدخرات المحلية وجذب رؤوس الأموال الأجنبية وتحسين فعالية استخدام الموارد المالية، وقد تضمنت إستراتيجية التحرير المتبعة من جانب البلدان الثلاثة إزالة تامة

[1] عبد الغني حريري، مرجع سابق، ص 8.

[2] حمزة دبار، مرجع سابق، ص 15.

وسريعة للأسقف الخاصة بأسعار الفائدة والقيود على الائتمان، وتخفيف الرقابة والإشراف الحكومي على الجهاز المصرفي، غير أن هذا التحرير المالي المتسرع وغير المتدرج قد أدى إلى العديد من الممارسات السيئة من جانب البنوك مما ترتب عليه حدوث خسائر كبيرة، ويرجع البعض جانبا هاما من المشكلات التي حدثت في بلاد أمريكا اللاتينية إلى نقص الإشراف المصرفي، وعدم الالتزام بالقواعد الإشرافية التحويطة من قبل البنوك المركزية، حيث تمثل أهم أوجه القصور ونقاط الضعف التي أشابت الإشراف المصرفي فيما يلي:

- عدم الالتزام بالمعايير كفاية رأس المال؛
- عدم الالتزام بالتصنيف المقرر للديون وتكوين المخصصات اللازمة لها؛
- نقص الإشراف المباشر على محافظ القروض بالبنوك لمنع الممارسات السيئة، والتي جاءت في مقدمتها القروض الرديئة حتى لا يظهر الإعسار في حساباتها من ناحية، فضلا عن ارتباط البنوك بعلاقات ملكية مع بعض المقترضين من ناحية أخرى.
- ضعف الإشراف على البنوك العامة المملوكة للحكومة وبصفة خاصة في الأرجنتين، حيث لا تخضع هذه البنوك لإشراف فعال، في الوقت الذي تسبب فيه خسائر كبيرة للحكومة؛
- نقص الإجراءات القانونية الواضحة التي تضمن للبنك المركزي ممارسة إشراف فعال على البنوك، كما هو الحال في الأرجنتين التي لا يخول قانون العمل المصرفي بها للبنك المركزي سلطة كافية لإحكام الرقابة على الجهاز المصرفي.[1]

المبحث الثاني:إدارة المخاطر وأساليب الوقاية من الأزمات المصرفية

إن بناء أنظمة لإدارة المخاطر في المؤسسات المالية هو استثمار في المستقبل بحيث يضمن الاستقرار المالي، وتقليل التعرض للصدمات، كما أن إدارة المخاطر تطور قابلية التنبؤ ومراقبة مشاريع الشركات كما تتيح الفرص في توطيد وتطوير علاقة المؤسسة المالية

[1] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص ص 225- 226.

بأطراف المصلحة، كما تعد كآلية إنذار مبكر في مواجهة مختلف المخاطر والأزمات المالية.[1]

المطلب الأول: تعريف وأهداف إدارة المخاطر

أولا: تعريف إدارة المخاطر

ترتكز مشكلات القطاع المالي بشكل عام والقطاع المصرفي بشكل خاص في إدارة المخاطر، فالقطاع المالي المصرفي يواجه مشكلة مخاطر المستقبل أكثر من غيره وعليه أن يطور الأساليب والأدوات والمقاييس التي تمكنه من التعامل مع هذه المخاطر بكفاءة، ومن بين التعاريف التي أعطيت لإدارة المخاطر ما يلي:

-عرفت بأنها: "مدخل علمي للتعامل مع المخاطر بتحديد الخسائر المحتملة وتصميم وتطبيق الإجراءات التي تقلل حصول الخسارة أو التأثير المالي للخسائر التي يمكن أن تحدث ".

- كما تعرف بأنها:" كافة العمليات التي تحدد بواسطتها المنظمات مخاطرها ومن ثم تتخذ أي أفعال مطلوبة لمراقبة الانحرافات عن المخاطر الحقيقية والتعرض لهذه المخاطر".[2]

- وكذلك عرفت بأنها:" العمل على تحقيق العائد الأمثل من خلال تقليل المخاطر إلى أدنى حد ممكن مع المحافظة على متطلبات السيولة والأمان".[3]

- وعرفت :"مجموعة من الواجبات والأنشطة الوظيفية التي يبذلها المسئولين عن المشروع للتحكم في الأخطار التي يتعرض لها، والتي من شأنها خلق ظروف آمنة معقولة قبل حدوث الحادث وبالتالي إرساء خطة للتخفيف من الآثار المادية المترتبة أثناء وقوع الخسارة وبهدف حماية المنشأة من أي خسارة مفاجئة نتيجة لأي ظروف تتعرض لها".[4]

---

[1] عبد القادر عصماني،**أهمية بناء أنظمة لإدارة المخاطر لمواجهة الأزمات في المؤسسات المالية**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، يوم 20-21 أكتوبر، 2009، ص 3.

[2] صادق راشد الشمري، **إستراتيجية إدارة المخاطر المصرفية وأثرها في الأداء المالي للمصارف التجارية**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص 41.

[3] نفس المرجع ، ص 44.

[4] فريد كورتل، **الأزمة المالية العالمية التنبؤ بالأزمة فرص الاستثمار المتاحة في ظلها والحلول الممكنة لمواجهتها**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، يوم 20-21 أكتوبر، 2009، ص 5.

– وبهذا فإن إدارة المخاطر عبارة عن إجراء منتظم للتخطيط من أجل تحديد وتحليل ومتابعة المخاطر المتعلقة بأي مشروع، وتتضمن الإجراءات والأدوات والتقنيات التي ستساعد مدير المشروع على تعظيم إمكانية وأسباب تحقيق نتائج ايجابية وتخفيض إمكانية وأسباب تحقيق نتائج غير ملائمة، وإدارة المخاطر لا تعني تجنب المخاطر فقط، فنشاطاتها ينبغي أن تضمن أن أصول المساهمين وعوائدهم محمية، والمفهوم الحقيقي في إدارة المخاطر هو تنفيذ معايير الأمان في المؤسسات أو الشركات وهي أيضا عملية مستمرة ومتواصلة، أي تحليل المخاطر التي تواجهها تكون بصفة منتظمة، ويمكن تحليل ومتابعة المخاطر في مجال مسؤوليات مدراء المصالح والفروع باستخدام أدوات وطرق مناسبة على مستوى المؤسسة بكاملها.[1]

ثانيا: أهمية وأهداف إدارة المخاطر

1– أهمية إدارة المخاطر:

إن إدارة المخاطر ليست ظاهرة جديدة لكن أهميتها قد تنامت بشكل واسع في الوقت الحاضر بعد الأزمات المصرفية العديدة، وبالتالي سعت السلطات الرقابية والجهات الإشرافية الدولية أن تعمل بجد للوصول إلى نظام إدارة المخاطر ذو هيكلة جديدة، لذلك فإن أهمية إدارة المخاطر تبرز من خلال الآتي:

– المحافظة على الأصول الموجودة لحماية مصالح المودعين والدائنين والمستثمرين؛

– إحكام الرقابة والسيطرة على المخاطر في الأنشطة؛

– تحديد العلاج النوعي لكل نوع من أنواع المخاطر؛

– العمل على الحد من الخسائر وتقليلها إلى أدنى حد ممكن، وتأمينها من خلال الرقابة الفورية أو من خلال تحويلها إلى جهات خارجية؛

– تحديد التصرفات والإجراءات التي يتعين القيام بها فيما يتعلق بمخاطر معينة للرقابة للأحداث والسيطرة على الخسائر؛

– إعداد الدراسات قبل الخسائر أو بعد حدوثها، وذلك بهدف منعها أو تكرار حدوثها؛

– حماية صورة البنك بتوفير الثقة المناسبة لدى المودعين والدائنين والمستثمرين بحماية قدراتهم على توليد الأرباح رغم أي خسائر عارضة والتي قد تؤدي إلى تقلص الأرباح أو

---

[1] عبد القادر عصماني، مرجع سابق، ص ص 4– 5.

عدم تحقيقها؛

- مساعدة البنك على احتساب معدل كفاية رأس المال وفقا للمقترحات الجديدة للجنة بازل؛

2- أهداف إدارة المخاطر:

يمكن القول أن أي نظام لإدارة المخاطر يجب أن يعمل على تحقيق العناصر التالية:

- إعطاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين فكرة كلية عن جميع المخاطر التي يواجهها البنك؛

- وضع نظام للرقابة الداخلية وذلك لإدارة مختلف أنواع المخاطر في جميع وحدات البنك؛

- التأكد من حصول البنك على عائد مناسب للمخاطر التي قد يواجهها؛

- استخدام إدارة المخاطر كسلاح تنافسي؛[1]

و الهدف الرئيسي لإدارة المخاطر هو دعم الإدارة العامة لتتمكن من تحديد المخاطر تحديدا صحيحا، وبالتالي قياسها ومن ثم الحد منها ومراقبتها بشكل صحيح على مستوى البنك ككل.[2]

المطلب الثاني : أنواع المخاطر المالية

تتضمن المخاطر المالية جميع المخاطر المرتبطة بإدارة الأصول والخصوم المتعلقة بالبنك، وهذا النوع من المخاطر يتطلب رقابة وإشراف مستمرين من قبل إدارة البنك ووفقا لتوجه حركة السوق والأسعار والعمولات والأوضاع الاقتصادية والعلاقة بالأطراف الأخرى ذات العلاقة وتحقق البنوك عن طريق أسلوب إدارة هذه المخاطر ربحا أو خسارة[3], ومن أهم المخاطر المالية التي يتعرض لها القطاع المصرفي ما يلي:

أولا: المخاطر الائتمانية

1- تعريف المخاطر الائتمانية:

تعد مخاطر الائتمان من أهم المخاطر التي تتعرض لها المصارف، مع العلم أن

[1] صورية عاشوري، **دور نظام التقييم المصرفي في دعم الرقابة على البنوك التجارية دراسة حالة البنك الوطني الجزائري**، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم التجارية، جامعة سطيف، 2011، ص 50.

[2] سمير الخطيب، **قياس وإدارة المخاطر بالبنوك**، منشأة المعارف للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2005، ص 18.

[3] حسين بلعجوز ورابح بوقرة، **إدارة المخاطر المصرفية بالإشارة إلى حالة الجزائر**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ص 4، متاح في الموقع: http://www.docstoc.com/doc تاريخ النقل 03 /2014/11.

كثيرا من الدراسات المصرفية أشارت إلى أن معظم الأزمات التي تعرضت لها المصارف والمؤسسات المالية في الدول المتقدمة أو الدول النامية كان أهم أسبابها هو تعثر الائتمان، والذي جعل ذلك في أساسيات اهتمام المسئولين ليس في الدول التي حدثت فيها الأزمات فقط ولكن على المستوى المصرفي الدولي[1]، وتنشأ مخاطر الائتمان بسبب لجوء البنك إلى تقديم القروض أو الائتمان للأفراد أو القطاعات الاقتصادية المختلفة مع عدم مقدرته على استرجاع حقوقه المتمثلة في أصل القرض وفوائده، وهذا السبب قد يكون نتج عن عدم قدرة المقترض على الوفاء برد أصل القرض في تاريخ الاستحقاق المحدد وبالتالي فالمخاطر الائتمانية تتمثل في الخسائر التي يمكن أن يتحملها البنك بسبب عدم قدرة الزبون أو عدم وجود النية لديه لسداد أصل القرض وفوائده.[2]

2– إدارة المخاطر الائتمانية :

تقوم إدارة المخاطر الائتمانية بما يلي:

– وضع معايير لمنح الائتمان ومن العناصر الأساسية لأي نظام رقابي وجود تقييم مستقل لسياسات المصرف وممارساته وإجراءاته المتعلقة بمنح القروض والاستثمارات؛

– تقدير جودة الموجودات وكفاية الاعتمادات والاحتياطات المخصصة لتغطية خسائر القروض؛

– تكثيف المخاطر والتعرض لها على نطاق واسع وذلك بتوفير نظم معلومات خاصة بالإدارة تتيح للإدارة العليا للمصرف تحديد المخاطر، ووضع حدود تحوطية للحد من مخاطر الإقراض إلى مقترضين منفردين أو إلى مجموعات من المقترضين ذوي الصلة؛

– إقراض الشركات ذات الصلة والأفراد ذوى الصلة على أساس تجاري محض، والتأكد من وجود مراقبة فعالة على منح مثل هذه القروض؛

– على المراقبين المصرفيين التأكد من أن لدى المصارف سياسات وإجراءات للقيام بشأن عمليات الإقراض والاستثمار التي تقوم بها على صعيد دولي بتحديد المخاطر القطرية ومخاطر التحويل، ومن ثم متابعتها ومراقبتها والاحتفاظ باحتياطات كافية لمواجهة مثل هذه

---

[1] صادق راشد الشمري، مرجع سابق، ص 62 .

[2] عبد المعطي رضا ومحفوظ أحمد جودة ، **إدارة الائتمان**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان،1999، ص 213 .

المخاطر.[1]

ثانيا : مخاطر السيولة

1- تعريف مخاطر السيولة:

السيولة هي مدى امتلاك المصرف لأموال متاحة لمواجهة ومقابلة طلبات النقد من قبل المفترضين وسحوبات الودائع من قبل المودعين[2]، فتنشأ مخاطر السيولة عن عدم قدرة البنك على تلبية التزاماته قبل الغير أو تمويل زيادة الأصول، وهو ما يؤدى إلى التأثير السلبي على ربحية البنك وخاصة عند عدم القدرة على التسييل الفوري للأصول بتكلفة مقبولة، وقد تقف عدة أسباب وراء التعرض لمخاطر السيولة نذكر منها:

- ضعف تخطيط السيولة بالبنك، مما يؤدى إلى عدم التناسق بين الأصول والالتزامات من حيث آجال الاستحقاق؛
- سوء توزيع الأصول على استخدامات يصعب تحويلها لأرصدة سائلة؛
- التحول المفاجئ لبعض الالتزامات العرضية إلى التزامات فعلية؛
- كما تسهم بعض العوامل الخارجية مثل الركود الاقتصادي والأزمات الحادة في أسواق المال في التعرض لمخاطر السيولة.[3]

2- إدارة مخاطر السيولة:

تتم إدارة مخاطر السيولة من خلال:

- تنويع مصادر أموال البنك ودراسة الأصول في إطار سياسة نقدية تتمثل في الاحتفاظ برصيد سيولة معقول، وأدوات مالية قابلة للتسييل في السوق المالي؛
- التدقيق اليومي لأوضاع السيولة لدى البنك والاحتفاظ بنسبة معينة من الودائع وتوزيع التمويل وتنويع قرارات التمويل الممنوحة للعملاء وتنويع فترات استحقاق الأقساط؛
- تغطية العجز في السيولة من خلال الاقتراض من البنك المركزي أو البنوك الأخرى وعدم التركيز على عميل معين أو مجموعة من العملاء ومعالجة فائض السيولة.[4]

---

[1] سمير الخطيب، مرجع سابق، ص ص 63- 64.

[2] صادق راشد الشمري، مرجع سابق، ص 69 .

[3] حسين بلعجوز ورابح بوقرة ، مرجع سابق، ص 6.

[4] صورية عاشوري ، مرجع سابق ، ص 48.

ثالثا : مخاطر السوق

تعتبر الأدوات والأصول التي يتم تداولها في السوق مصدرا لهذا النوع من المخاطر، و التي تأتي إما لأسباب متعلقة بالمتغيرات الاقتصادية الكلية أو نتيجة تغير أحوال المنشآت الاقتصادية، فمخاطر السوق العامة تكون نتيجة التغير العام في الأسعار و في السياسات على مستوى الاقتصاد ككل، أما مخاطر السوق الخاصة فتنشأ عندما يكون هناك تغير في أسعار الأصول أو أدوات متداولة بعينها نتيجة ظروف خاصة بها، على أن تقلبات الأسعار في الأسواق المختلفة تؤدي إلى أنواع مختلفة من مخاطر السوق[1]، وعلى هذا يمكن تصنيف مخاطر السوق إلى:

1- مخاطر أسعار الفائدة:

هي أحد أنواع مخاطر السوق التي تحدث نتيجة تغير أسعار الفائدة وعدم ملائمة استحقاقات الموجودات التي يمتلكها المصرف فتقلب أسعار الفائدة يدل دلالة واضحة على تغير عوائد وقيمة موجودات ومطلوبات المصرف مع العلم أن مخاطرة أسعار الفائدة لا يمكن تجنبها بالتنويع، ولكن يمكن مواجهة هذه الخسائر عن طريق التغطية.[2]

2- مخاطر التقلبات في أسعار الصرف:

هي المخاطر الحالية والمستقبلية التي قد تتأثر بها إيرادات البنك ورأسماله نتيجة للتغيرات في حركة سعر الصرف، وهي تؤثر على البنك وعلى المستثمرين ويؤدي هذا إلى تدهور قيمة أرصدة البنوك من العملات الأجنبية من جهة، وكذا تقلب قيمة العملات التي تم بواسطتها تقديم القروض وهذا ما يؤثر سلبا على القيمة الحقيقية للقرض عند حلول آجاله كما يمكن أن ينتج هذا الخطر عن بعض السياسات والتدابير التي يستخدمها البنك المركزي كتخفيض قيمة العملة الذي يؤدي إلى فقدان القيمة الحقيقية بسبب انهيار قيمة الوحدة النقدية.

3- مخاطر تقلبات أسعار الأوراق المالية:

تنشأ هذه المخاطر نتيجة تقلبات أسعار الأوراق المالية في أسواق رأس المال سواء كانت

---

[1] طارق الله خان، **إدارة المخاطر تحليل قضايا في الصناعة المالية والإسلامية**، ترجمة عثمان بابكر احمد، البنك الإسلامي للتنمية، المملكة العربية السعودية، 2003، ص 31.

[2] صادق راشد الشمري، مرجع سابق، ص 71.

هذه التقلبات بفعل عوامل حقيقية أو عوامل مصطنعة وغير أخلاقية كالإشاعات والاحتكار والبيع والشراء الصوري.

4- مخاطر تقلبات أسعار السلع:

تعرف السلعة على أنها المنهج المادي الذي يمكن المتاجرة به في سوق ثانوية كالمواد المعدنية، البترول، المنتجات الزراعية والمعادن الثمينة، ومخاطر تقلبات سعر السلع هي الأكثر خطرا، فالأسواق السلعية يمكن أن تكون أقل سيولة من أسواق العملات ومعدلات الفائدة، لذلك فالتغيرات في العرض والطلب لها تأثير أكبر على الأسعار والتقلبات.[1]

وهنا ينبغي على إدارة مخاطر السوق التأكد من أن لدى المصارف نظما تتيح قياسا دقيقا لمخاطر السوق ومتابعتها والسيطرة عليها بشكل كاف ويجب أن تكون لدى المراقبين المصرفيين السلطات اللازمة لفرض حدود معينة أو تحديد رأس مال محدد على التعرض لمخاطر السوق.

رابعا: المخاطر التشغيلية

تنطوي أهم أنواع المخاطر التشغيلية على إمكانية حدوث انهيار في إجراءات الرقابة الداخلية وفي كفاءة إدارة المؤسسة، ومن الممكن لمثل هذا الانهيار أن يؤدي إلى خسائر مالية نتيجة الأخطاء أو الغش أو التقصير في إجراء اللازم من الوقت المناسب أو إلحاق الضرر بمصالح المصرف بشكل آخر كأن يكون ذلك مثلا عن طريق عملاءه أو الموظفين المسئولين عن القروض أو موظفين آخرين يتجاوزون صلاحيتهم أو يقومون بعملهم بطريقة غير أخلاقية أو بدافع المخاطرة، أما الجوانب الأخرى من المخاطر التشغيلية فتشمل تعطل أنظمة تكنولوجيا المعلومات أو وقوع حوادث كالحرائق الكبيرة أو غيرها من الأحداث الخارجية.[2]

1- إدارة المخاطر التشغيلية:

على مجلس الإدارة والإدارة العليا أن يقوما بتطوير سياسات عامة وخطط لإدارة مخاطر التشغيل، وحيث أن مخاطر التشغيل قد تنشأ نتيجة الأخطاء البشرية أو بسبب النظم المتبعة أو التقنية، فإن إدارة هذه المخاطر على درجة من الصعوبة، وتحتاج إدارة البنك أن

---

[1] صورية عاشوري، مرجع سابق، ص 111.

[2] سمير الخطيب، مرجع سابق، ص ص 67-68.

تؤسس معايير إدارة المخاطر وموجهات واضحة يتم تطبيقها للإقلال من مخاطر التشغيل، ولإيجاد هذه المعايير والموجهات يجب أن يؤخذ في الحسبان كل ما له صلة بمخاطر التشغيل مثل العاملين في البنك، والتقنية المتبعة وطرق وضوابط العمل إذ يمكن أن تكون هذه مصادر لمخاطر التشغيل.[1]

المطلب الثالث : أساليب الوقاية والعلاج من الأزمات المصرفية

بعد أن تعرضت العديد من الدول إلى أزمات مالية ومصرفية تبين بوضوح أهمية سلامة القطاع المصرفي، ولأن العديد من تلك الدول اشتركت في عدد من العوامل المشتركة التي كانت سببا في تلك الأزمات وأهم تلك العوامل هو الافتقار إلى الإشراف المصرفي الحذر للبنوك ولهذا وجب إتباع أساليب خاصة لوقاية وحماية القطاع المصرفي من حدة الأزمات ومن بين هذه الأساليب ما يلي:

أولا: تبني سلامة النظام المالي والمصرفي

1- المؤشرات التي تتبئ بحدوث أزمات مصرفية:

إن الهدف الأساسي من استخدام هذه المؤشرات هو اكتساب القدرة على التنبؤ بأي اختلال أو تحديد أوضاع المخاطرة واحتمال اندلاع الأزمات أو احتمال التعثر وتقدير حدة الخسائر الناجمة عنه، ومجمل الخسائر الكلية المرتقبة، فالمؤشرات تدخل في صلب عملية إدارة المخاطر، وإيجاد المتغيرات والظروف المفاجئة المسببة والمحددة لأي انحراف أو خسائر أو أزمات غير مرغوب فيها، وهذا يدفع دائما للبحث عن المؤشرات وكيفية قياس الأزمات التي تساعد على كشف الثغرات ونقاط الضعف والأسباب التي أدت إلى تلك الوضعية، وهذا كله يتم في حالة توفر البيانات اللازمة وفي الوقت المناسب، من أجل إعطاء الوقت الكافي لمواجهة أي أمر طارئ قبل فوات الأوان.[2]

2- أهمية وضع آلية للإنذار المبكر بالبنوك:

يهدف إنشاء وحدات التنبؤ المبكر بالأزمات المصرفية إلى زيادة قدرة البنوك على الاستخدام الكفء لمواردها ومواجهة المخاطر التي قد تواجهها عند القيام بأعمالها فضلا عن

---

[1] طارق الله خان، مرجع سابق، ص 45.

[2] عبد القادر عصماني، مرجع سابق، ص 20.

معاونة صانعي القرار في التعرف على أية اختلالات خاصة في المدى القصير واقتراح أهم الأساليب والإجراءات التي تعالج الموقف أولا بأول قبل تفاقم المشكلات.[1]

ثانيا: تبني سياسة الإشراف المصرفي الحذر للبنوك المركزية

وللقيام بما سبق ذكره يتطلب الاهتمام بتحسين وتعزيز الإشراف على البنوك خاصة في ظل التحرير المالي الذي ينبغي أن يقترن برقابة فعالة على الجهاز المصرفي تجنبا لأي ممارسات غير سليمة وتقليل المخاطر والأزمات التي قد يتعرض لها الجهاز المصرفي، لذا يجب تطوير آلية الإشراف الحذر للبنوك المركزية وذلك بتطبيق نوعين من الإجراءات، الأول رقابي والثاني علاجي.[2]

1- الإجراءات الرقابية:

تشتمل على العمليات الرقابية الداخلية والخارجية التي تستهدف تجنب وتفادي حدوث الأزمات في البنوك، وتضمن الالتزام بالقواعد التنظيمية وتكشف حقيقة الوضع المالي للبنوك وتمنع الممارسات غير السليمة، وذلك من خلال:

- تحديد مجالات النشاط المصرفي مع فرض حدود واضحة لتجنب التعرض إلى مخاطر كبيرة؛
- وضع معايير محددة لدخول الوحدات المصرفية إلى السوق المصرفية أو خروجها منه؛
- إلزام البنوك بإتباع قواعد الحيطة والحذر، فعلى الجهات المصرفية التأكد من التزام البنوك بإتباع قواعد الحيطة الرامية للحد من المخاطر مثل مراعاة معايير الملاءة المالية ونسب السيولة، ووضع حدود على تركيز القروض وبالتالي تركز المخاطر، إضافة إلى تكوين مخصصات كافية للديون الرديئة لمواجهة الخسائر المحتملة استنادا إلى التصنيف الخاص بالأصول، وكذلك وضع ضوابط للتعامل بالعملات الأجنبية؛
- منح مراقبي البنوك سلطة اتخاذ الإجراءات اللازمة لتصحيح الممارسات غير السليمة أو إيقاف بعض أوجه النشاط أو مساءلة بعض المسئولين قانونيا عما يتحمله البنك من خسائر وذلك من شأنه منع الخسائر وإنهاء حالات الإعسار مبكرا؛

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص 241.

[2] عبد الغني حريري، مرجع سابق، ص 11.

– استكمال الإشراف الخارجي بالتفتيش من داخل البنك، إضافة إلى الدور الذي يقوم به المراقبون من خارج البنك في إجراءات تحليل مالي مفصل، بناءا على ما تقدمه البنوك من تقارير بصفة دورية، وعلى المراقبين من داخل البنك التأكد من دقة التقارير الدورية وتقدير الجوانب الداخلية الأخرى، مثل الالتزام بالقوانين وقديم نوعية الأصول، ونظم المحاسبة والمراقبة وفاعلية الإدارة؛

– نشر المعلومات، حيث تعد شفافية المعلومات عنصرا هاما في عملية دعم قواعد التنظيمية وتسهل من مهمة السلطات والأجهزة الرقابية؛

– تحسين الإدارة المصرفية فتعتبر نوعية الإدارة في البنوك خط الدفاع الأول ضد الأزمات التي تواجه النظام المصرفي ومن ثم فإن الجهود المبذولة لضمان صحة وسلامة هذا النظام ينبغي أن تركز أيضا على تقوية الإدارة والنظم الإدارية المطبقة.[1]

2– الإجراءات العلاجية:

هي تلك الإجراءات التي وضعت بغرض التخفيف من نتائج الأزمات إذا ما حدثت بالفعل، وإنقاذ البنوك والمودعين حتى لا تنتقل عدواها إلى غيرها من المؤسسات، ومن أهم هذه الإجراءات:

– قيام البنك المركزي بوظيفة المقرض والملاذ الأخير للبنوك التي تتعرض للأزمات كحماية منه للمودعين؛

– تطبيق أنظمة التأمين على الودائع والتي تحقق الأمان للمودعين برد ودائعهم أو جزء منها إذا تعرض البنك للفشل؛

– إنشاء هيكل إداري لشراء الديون المتعثرة أو إعادة هيكلتها، أو تدعيم رؤوس أموال البنوك الأقل تعثرا وإعادة هيكلتها، مع التأكيد على تلك الإجراءات غير مانعة بالتبادل وبما يدعم الثقة في الجهاز المصرفي ككل ويحول دون انهياره في حالات الأزمات.[2]

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق،ص ص 245– 246.

[2] عبد الغني حريري، مرجع سابق، ص ص 10– 11.

خلاصة الفصل الأول:

تتضمن الأزمات المالية توليفات مختلفة من المشاكل النقدية والمصرفية ومشاكل الديون، وعلى هذا الأساس تعددت مفاهيمها مع تعدد أنواعها وأشكالها، فتعتبر الأزمة المصرفية شكل من أشكال الأزمة المالية، ومن الأسباب الرئيسية لمثل هذه الأزمات يرجع إلى تراكم الديون المتعثرة، وهو ما يرجع بدوره إلى عدم التزام البنوك بالقواعد التنظيمية التحوطية الحذرة، بل وقيامها ببعض الممارسات غير السليمة، بالإضافة إلى ضعف نظام الرقابة والإشراف، ولتجنب أو التخفيف من آثار ذلك لابد من مراعاة معايير السلامة المصرفية والعمل على استقرار النظام المالي والمصرفي وذلك من خلال اكتشاف المؤشرات الدالة على وقوع الأزمة وتطبيق برامج الإنذار المبكر، وتدعيم سياسة الرقابة والإشراف الكفء والحازم التي تتبعها بطبيعة الحال أنظمة إدارة المخاطر في البنوك.

الفصل الثاني 2

مؤشرات الحيطة والحذر لسلامة النظام المالي

- المبحث الأول : مؤشرات الحيطة والحذر الكلية لتجنب الأزمات المالية
- المبحث الثاني: مفهوم مؤشرات الحيطة والحذر الجزئية من منظور نظام camels

تمهيد:

في ضوء تحرير الأسواق المالية وما ترتب على ذلك من تدفقات لرؤوس الأموال، وإدراكا لأهمية المخاطر الناجمة عن ضعف الأنظمة المالية، أصبح هناك اهتمام كبير من قبل صناع القرار بأهمية استقرار النظام المالي، وتعتبر مؤشرات السلامة المالية أهم الأدوات التي يتم من خلالها مراقبة النظام المالي لمعرفة مدى قدرة هذا النظام على التعامل مع التذبذبات والصدمات التي تواجهه، وسنحاول في هذا الجزء تقديم المفاهيم والتعريفات المتعلقة بهذه المؤشرات، كما سنسعى للتعريف بمعايير لجنة بازل التي تعتبر من أهم معايير السلامة المالية.

المبحث الأول: مؤشرات الحيطة والحذر الكلية لتجنب الأزمات المالية والمصرفية

هناك عدة مؤشرات رقابية للإنذار المبكر تستخدم لقياس مدى سلامة الأداء المصرفي إذ تستخدم كمؤشرات لتقييم أداء المصارف ثم تصنيفها واكتشاف أوجه الخلل المالي بأدائها في وقت مبكر، ومن أهم هذه المؤشرات التي تستخدم في هذا المجال مؤشرات الحيطة والحذر الكلية.[1]

المطلب الأول: تعريف وأهمية مؤشرات الحيطة والحذر الكلية

أولا: تعريف مؤشرات الحيطة والحذر الكلية

مؤشرات الحيطة والحذر الكلية هي مؤشرات تدل على مدى سلامة واستقرار النظام المصرفي، وتساعد على تقييم مدى قابلية هذا الأخير للتأثر بالأزمات المالية والاقتصادية، وهي أيضا تعمل كأداة للإنذار المبكر في حالات تعرض الجهاز المصرفي والمالي للخطر حيث يتم من خلالها مراقبة ورصد الاتجاهات الهيكلية للتوجيه والإنذار المبكر والتحذير من عدم الاستقرار المالي قبل وقوع الحدث.[2]

---

[1] علي عبد الرضا حمودي، **مؤشرات الحيطة الكلية وإمكانية التنبؤ المبكر بالأزمات دراسة تطبيقية حالة العراق**، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، البنك المركزي العراقي، ص 3.

[2] ريمة ذهبي، **الاستقرار المالي النظامي بناء مؤشر تجميعي للنظام المالي الجزائري للفترة 2003-2011**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، 2013، ص 119.

ثانيا: أهمية مؤشرات الحيطة والحذر الكلية

تنبع أهمية مؤشرات الحيطة الكلية من كونها تساعد في كشف الثغرات ونقاط الضعف والأسباب التي أدت إلى تلك الوضعية، وهذا كله يتم في حالة توفر البيانات اللازمة وفي الوقت المناسب، من أجل إعطاء الوقت الكافي لمواجهة أي أمر طارئ قبل فوات الأوان، وعلى العموم يمكن توضيح أهمية هذه المؤشرات من خلال النقاط الآتية:

- تعمل على كشف مخاطر انتقال عدوى الأزمات المالية والعمل على تقليل حدتها؛
- تسمح بأن يكون التقييم مبنيا على مقاييس موضوعية للسلامة المالية؛
- تساعد على تكريس مبدأ الشفافية والإفصاح وإتاحة المعلومات لعملاء السوق والجمهور؛
- هي مقاييس تسمح بمقارنة الأوضاع (من خلال المؤشرات) عبر الدول؛
- تعمل على معيارية النظم المحاسبية والإحصائية من خلال استخدام نفس المؤشرات التي تسهل المقارنة ليس وطنيا فقط بل عالميا أيضا.[1]

المطلب الثاني: أنواع مؤشرات الحيطة والحذر الكلية

يقوم صندوق النقد الدولي بجمع الخبرة بشأن مؤشرات الحيطة الكلية كجزء من عمله الإشرافي والبحثي، وقد عقد اجتماع للتشاور حول مؤشرات الحيطة الكلية في مقر صندوق النقد الدولي في سبتمبر 1999[2]، وتشمل مؤشرات الحيطة والحذر الكلية على جانبين أساسين هما:

- مؤشرات متغيرات الاقتصاد الكلي المرتبطة بسلامة النظام المالي؛
- مؤشرات الحيطة والحذر الجزئية المجمعة لتقييم سلامة مؤسسات القطاع المالي؛

أولا: مؤشرات الاقتصاد الكلي المرتبطة بسلامة القطاع المالي

1- مؤشرات النمو الاقتصادي:

وتتكون من معدلات النمو الاقتصادي الإجمالي، إذ أن انخفاض معدل النمو في

---

[1] مصيطفى عبد اللطيف، الوضعية النقدية ومؤشرات التطور المالي في الجزائر بعد انتهاء برنامج التسهيل الموسع، **مجلة الباحث**، عدد 06، 2008، جامعة ورقلة, ص 120.

[2] عبد الرحمن بن شيخ، **اتجاهات تقييم استقرار النظام المالي في الإطار العالمي الجديد دراسة حالة الجزائر**، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،2009، ص 76.

الاقتصاد يضعف مقدرة المقترضين المحليين على خدمة الديون ويساهم في رفع مخاطر الائتمان، كما أن تدهور بعض القطاعات التي تتركز فيها قروض المؤسسات المالية واستثماراتها يؤثر بشكل مباشر على قوة المؤسسات المالية وبالتالي يؤدي إلى زعزعة وضع المحافظ المالية للمؤسسات المالية.

2- مؤشرات ميزان المدفوعات:

يعد ارتفاع عجز الحساب الجاري مؤشرًا على احتمالية حدوث أزمات في سعر الصرف، مما يؤثر سلبًا على النظام المالي ولاسيما إذا تم تمويل هذا العجز في تدفقات مالية قصيرة الأجل فضلا عن أن انخفاض نسبة الاحتياطيات في الجهاز المصرفي إلى الالتزامات قصيرة الأجل تعد هي الأخرى مؤشرًا على عدم الاستقرار في النظام المالي، كما تشير التجارب إلى أن التدهور الكبير في شروط التبادل التجاري كان سببًا رئيسًا في الأزمات المالية في الكثير من البلدان ولاسيما البلدان التي تتصف صادراتها بالتركز في سلع محدودة.[1]

3- مؤشرات التضخم:

إن درجة تذبذب التضخم تقلل من دقة تقييم مخاطر الائتمان والمخاطر السوقية، وذلك لارتباط التضخم بتذبذب الأسعار والذي يؤثر على كثير من المتغيرات ويشوه المعلومات التي تعتمد عليها المؤسسات المالية في تقييمها لمخاطر الائتمان والاستثمار، وفي المقابل فإن انخفاض التضخم بشكل سريع وكبير قد يؤثر سلبا على مستوى السيولة ودرجة الإعسار المالي في المؤسسات المالية.

4- مؤشرات معدلات الفائدة وأسعار الصرف:

إن التذبذب في هذه المعدلات هو المخاطرة بحد ذاته، وكلما زاد هذا التذبذب ارتفعت مخاطر أسعار الفائدة وأسعار الصرف بالنسبة للمؤسسات المالية، ويمكن أن تؤثر أسعار الفائدة العالمية في درجة انكشاف النظام المالي في الأسواق الناشئة إلى الهزات العالمية، فإنخفاض مستوى أسعار الفائدة العالمية يزيد من التدفقات المالية التي تزدهر فيها عمليات الاقتراض الخطر، وارتفاع المستويات الحقيقية لأسعار الفائدة المحلية قد يؤدي إلى الإعسار المالي في المؤسسات المالية، وفي المقابل فإن المستوى السالب لمعدلات الفائدة الحقيقية قد

[1] علي عبد الرضا حمودي ، مرجع سابق، ص 10.

يعكس نوعا من الكبح المالي بسبب وجود سياسة تثبيت أسعار الفوائد من قبل الحكومة، أما بالنسبة لأسعار الصرف فإن الارتفاع الكبير في قيمة العملة يضاعف قدرة المقترضين في قطاع الصادرات على خدمة الدين في حين أن التخفيض الكبير في قيمة العملة الوطنية قد يحسن من قدرة هؤلاء المقترضين على خدمة الدين، ولكنه في الوقت ذاته يضاعف من قدرة المقترضين الآخرين(غير المصدرين) على تسديد الدين، كما أن التغيرات الكبيرة في أسعار الصرف يمكن أن تخلف ضغوطا على كاهل القطاع المالي مباشرة من خلال تغيير قيمة الأصول المالية في القطاع، أو بطريقة غير مباشرة من خلال التأثير في الاقتصاد.[1]

5- ازدهار الإقراض وأسعار الأسهم:

يعبر عن ازدهار الإقراض بالفارق بين نسبة النمو في الائتمان المقدم من المصارف ونسبة النمو في الناتج المحلي الإجمالي، مثل هذا النوع من الازدهار يسود عادًة قبل الأزمات المالية الحادة، أما فيما يخص ازدهار أسعار الأسهم فتعد السياسة النقدية التوسعية أحد أسباب هذا الازدهار إذ أن التغير المفاجئ في هذه السياسة لتصبح سياسة نقدية انكماشية يؤدي إلى انخفاض قيمة الأسهم والعقارات، وتراجع النشاط الاقتصادي بشكل عام مما يخلق الظروف الملائمة للإعسار المالي بالنسبة للمؤسسات المالية.[2]

6- آثار الانتقال بالعدوى:

بسب الترابط بين النظم المالية في البلدان المختلفة من خلال التدفقات المالية وأسواق رأس المال والتجارة الخارجية فإن انتقال الأزمات المالية عبر الحدود يصبح متوقعا، ويوجد:

- الانتقال من خلال التجارة: عندما يعاني أحد البلدان من أزمة مالية تظهر على شكل انخفاض حاد في قيمة العملة، فإن البلدان الأخرى الشريكة لها في التجارة تعاني من الأزمة بانتقالها إليها من خلال التجارة بسبب تراجع تنافسية هذه البلدان (تدهور شروط التبادل التجاري) مقارنة مع البلد المنكوب الذي انخفضت عملته بشكل حاد.

- الارتباط بين الأسواق المالية: إن الترابط القوي بين أسعار الأسواق المالية وأسعار الصرف وأسعار الفائدة بين البلدان المختلفة يؤخذ دائما كمؤشر على إمكانية وجود مخاطر الانتقال بالعدوى، وهذا النوع من المخاطر يعتبر مرتفع بين البلدان المتشابهة في صفاتها

[1] مصيطفى عبد اللطيف، مرجع سابق، ص 121.

[2] علي عبد الرضا حمودي ، مرجع سابق، ص 11.

الاقتصادية والمالية، بحيث ينتقل أثر الأزمة المالية من البلد المنكوب إلى البلدان الأخرى المشابهة له من خلال البنوك التجارية وتدفقات رأس المال.

7- العوامل الأخرى:

- توجيه الاستثمار والاقتراض بصورة إلى نشاطات وقطاعات على أسس غير سوقية تؤدي دائما إلى تخصيص غير كفء للموارد وهو ما يؤثر سلبا على درجة الإعسار في المؤسسات المالية؛

- علاقات الحكومة بالقطاع المصرفي والاختلالات في الموازنة، حيث أن زيادة الائتمان الموجه من البنك المركزي إلى الحكومة يزيد من الضغوط التضخمية مما يؤثر على القطاع المصرفي؛

- تراكم المتأخرات في الاقتصاد يعكس صعوبات في خدمة الدين من قبل الحكومة والقطاع الخاص، وهذا يؤثر مباشرة على درجة السيولة والإعسار المالي في المؤسسات المالية.[1]

ثانيا: مؤشرات الحيطة والحذر الجزئية المجمعة لتقييم سلامة القطاع المالي كل على حدى

إذ تعتمد على مجموعة مؤشرات تجميعية أساسية لتحليل وضع المؤسسات المالية والتي تعرف بإطار camels، والذي يغطي مؤشرات ملاءة رأس المال، جودة الأصول، الإدارة، الربحية، السيولة، والحساسية لمخاطر السوق، يضاف إليها مؤشرات خاصة بالسوق وهي لا تدخل ضمن camels .

والجدول الموالي يلخص أنواع مؤشرات الحيطة والحذر الكلية

الجدول رقم 2-1: أنواع مؤشرات الحيطة والحذر الكلية

مؤشرات الحيطة الجزئية		مؤشرات الاقتصاد الكلي
كفاية رأس المال	**السيولة**	**النمو الاقتصادي**
- نسبة رأس المال التجميعية المعدلة بالمخاطر	- تسهيلات البنك المركزي للبنوك التجارية	- مجموع معدلات النمو - تدهور القطاعات
- التوزيع التكراري لمعدلات	- التجزئة في معدلات الإقراض	**ميزان المدفوعات**

[1] عبد القادر زيتوني، **دراسة المؤشرات الدولية الحديثة لتقييم أداء البنوك**، تخصص نقود وبنوك، جامعة الجزائر، ص 26، متاح في الموقع: http:// iefpedia.com/arab/wp-content/upload تاريخ النقل 14/10/ 2014.

رأس المال **جودة الأصول** مؤشرات المؤسسة المقرضة – تركيز الائتمان القطاعي – الإقراض المقيم بالعملة الأجنبية – القروض غير العاملة – القروض للمؤسسات العامة الخاسرة – مخاطر الأصول – الاقتراض المرتبط – مؤشرات الرفع المالي مؤشرات المؤسسة المقترضة – نسبة الدين إلى حقوق الملكية – ربحية الشركات – مؤشرات أخرى لظروف الشركات – مديونية القطاع العائلي **سلامة الإدارة** **الإيرادات والربحية** – العائد على الأصول – العائد على حقوق الملكية – معدلات الدخل والإنفاق – المؤشرات الهيكلية	بين البنوك – الودائع بالنسبة للإجمالي النقدي – نسبة القروض إلى الودائع – هيكل استحقاق الأصول والخصوم – تدابير لسيولة السوق الثانوية **الحساسية بالنسبة لمخاطر السوق** – مخاطر سعر الفائدة – مخاطر الصرف الأجنبي – مخاطر أسعار الأسهم – مخاطر أسعار السلع **مؤشرات خاصة بالسوق** – أسعار السوق للأدوات المالية – مؤشرات على العوائد المفرطة – تصنيف الائتمان –هوامش العائد السيادي	–عجز الحساب الجاري –كفاية الاحتياطي من النقد الأجنبي –معدل التبادل التجاري **التضخم** **أسعار الفائدة والصرف** **ازدهار الإقراض وسعر الأصول** **آثار الانتقال بالعدوى** **عوامل أخرى** – الإقراض والاستثمار الموجه – لجوء الحكومة للنظام المصرفي – التزامات متأخرة السداد في الاقتصاد

المصدر:أحمد طلفاح، مؤشرات الحيطة الكلية لتقييم سلامة القطاع المالي،المعهد العربي للتخطيط،2005، ص ص 6-7.

المطلب الثالث : معايير ومقررات لجنة بازل للسلامة المصرفية

تعتبر سلامة القطاع المالي وازدهاره وكفاءة عمله شرط أساسي للتقدم الاقتصادي ومن هنا ازداد الوعي بأهمية السلامة للمؤسسات المالية المختلفة، وتلعب لجنة بازل للرقابة المصرفية دورا رئيسيا في هذا المجال، وقد خضعت معايير بازل للتطوير باستمرار، فكان فيها بازل I و II وأخيرا بازل III عقب الأزمة المالية العالمية الأخيرة، والتي تسببت في انهيار العديد من البنوك في العالم، لذلك سعت مختلف الدول لتبني هذه المعايير ومواكبة تطوراتها، وذلك لحماية بنوكها وسعت السلطات النقدية في كل دولة إلى إجبار البنوك على إتباعها والتقيد بها حماية لتلك البنوك ومودعيها، وحفاظاً على سلامة النظام المصرفي ككل،[1] ولقد استهدفت جهود لجنة بازل تحقيق هدفين أساسيين هما:

- المساعدة في تقوية واستقرار النظام المصرفي الدولي وذلك عن طريق تقرير حدود دنيا لكفاية رأس المال بالمصارف وتحسين الأساليب الفنية للرقابة على أعمال البنوك إضافة إلى تبادل المعلومات بين السلطات الرقابية؛
- الحد من آثار المنافسة غير العادلة، والتي تنتج من تطبيق متطلبات متباينة لكفاية رأس المال من السلطات الرقابية المصرفية في البلدان المختلفة.[2]

أولا: اتفاقية بازل I وتعديلاتها

تشكلت لجنة بازل الدولية نهاية سنة 1974، وهي تضم خبراء مصرفيين من عشر دول غربية (بلجيكا، كندا، فرنسا، إيطاليا، الولايات المتحدة الأمريكية،هولندا، السويد، بريطانيا، سويسرا، لكسمبورغ)، وتعقد اجتماعاتها بمقر بنك التسويات الدولية(BIS) بمدينة بازل السويسرية، وبعد سلسلة من الجهود والاجتماعات قدمت اللجنة توصياتها الأولى بشأن كفاية رأس المال، والذي عُرف باتفاقية بازل I وذلك عام 1988، ليصبح بعد ذلك اتفاقا عالميًّا، وبعد أبحاث وتجارب تم وضع نسبة عالمية لكفاية رأس المال تعتمد على نسبة هذا الأخير إلى الأصول حسب درجة خطورتها وبطريقة مرجّحة، وقدرت هذه النسبة ب 8%،

[1] سليمان ناصر، المعايير الاحترازية في العمل المصرفي ومدى تطبيقها في المنظومة المصرفية الجزائرية، **مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير**، جامعة ورقلة، العدد 14، 2014، ص 39.

[2] ميرفت على أبو كمال، **الإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف وفقا للمعايير الدولية بازل 2**، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، قسم إدارة الأعمال، الجامعة الإسلامية غزة، 2007، ص 30.

وأوصت اللجنة من خلاله على تطبيق هذه النسبة اعتباراً من نهاية عام 1992، ليتمَّ ذلك التطبيق بشكل تدريجي خلال ثلاث سنوات بدءًا من 1990.

1- معدل كفاية رأس المال وفقا لاتفاق بازل I

برزت إشكالية كفاية رأس المال بسبب أن البنوك خاصة التجارية منها تتميز بصغر حجم رأسمالها، نظراً لطبيعة عملها كوسيط مالي، أي أنها تعتمد في عملها على أموال الغير أكثر مما تعتمد على أموالها الخاصة، ولكن في نفس الوقت يعتبر ذلك الرأسمال خط الدفاع الأول وهامش أمان بالنسبة للمودعين، لذلك فإن السلطات النقدية تدعو البنوك عادة إلى زيادة رأس مالها، وفي ذلك تقوية لها وللنظام المصرفي ككل.[1]

وقد قامت مقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية على أساس تصنيف الدول إلى مجموعتين الأولى ذات المخاطر المتدنية، وتشمل مجموعة الدول التي تضم دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE)، بالإضافة إلى المملكة العربية السعودية، حيث ترى لجنة بازل أن مجموعة محددة من دول العالم ممثلة في هذه الدول يمكن أن يحدد لالتزامات حكوماتها المركزية أو البنوك المسجلة بها وزن مخاطر يقل عن الوزن المخصص لباقي دول العالم، أما المجموعة الثانية فتشمل باقي دول العالم، واعتبرتها لجنة بازل دول ذات مخاطر مرتفعة.

و فيما يلي نتعرض لمكونات معدل كفاية رأس المال والصيغة التي تم تحديده بها:

- الشريحة الأولى: وتدعى برأس المال الأساسي ويتمثل في:(رأس المال المدفوع + الاحتياطات المعلنة والاحتياطات العامة والقانونية + الأرباح غير الموزعة أو المحتجزة)؛
- الشريحة الثانية: ويدعى برأس المال التكميلي أو المساند ويتمثل في:(الاحتياطات غير المعلنة + احتياطات إعادة تقييم الأصول + مخصصات لمواجهة مخاطر عامة أو خسائر القروض).[2]

معدل كفاية رأس المال=[الشريحة الأولى+ الشريحة الثانية] / [مجموع الأصول مرجحة بأوزانها ومخاطرها] ≤ 8%.

---

[1] سليمان ناصر، مرجع سابق، ص ص 41-42.

[2] بعلي حسن مبارك، **إمكانية رفع كفاءة أداء الجهاز المصرفي الجزائري في ظل التغيرات الاقتصادية والمصرفية المعاصرة**، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم التسيير، جامعة قسنطينة, 2012، ص11-12.

➢ الحدود والقيود المحددة للشريحتين:

– أن يكون مجموع رأس المال المساند محددا بحد أقصى قدره 100% من مجموع مكونات رأس المال الأساسي؛

– الحد الأقصى لمجموع الديون طويلة الأجل من الدرجة الثانية هو 50% من مجموع مكونات رأس المال الأساسي؛

– تخضع احتياطيات إعادة تقييم الأصول التي تأخذ شكل أرباح كامنة ولكن غير محققة في الأوراق المالية إلى خصم قدره55% ؛

– عندما تتضمن المخصصات العامة والاحتياطيات العامة لخسائر القروض مبالغا تعكس تقييما اقل لبعض الموجودات أو خسائر كامنة ولكن غير مشخصة كما هو معروض في الميزانية العمومية، فإن مقدار هذه المخصصات أو الاحتياطيات ستكون محددة بحد أقصى 1.25% من الموجودات الخطرة.[1]

– وقد حدد إطار الاتفاق الأوزان الأساسية لمخاطر الموجودات وهي: (0، 10، 20، 50، 100) % حسب الأنواع المختلفة من الموجودات، وذلك كما هو مبين بالجدول الآتي:

الجدول رقم 2-2 : أوزان المخاطر المرجحة للأصول حسب اتفاقية بازل I

درجة المخاطرة	نوعية الأصول
% 0	النقدية+ المطلوبات من الحكومات المركزية والبنوك المركزية والمطلوبات بضمانات نقدية وبضمان أوراق مالية صادرة من الحكومات+ المطلوبة أو المضمونة من حكومات وبنوك مركزية في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OCDE.
10% إلى 50%	المطلوبات من هيئات القطاع العام المحلية (حسبما يتقرر وطنيا).
% 20	المطلوبات من بنوك التنمية الدولية وبنوك منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OCDE.
% 50	قروض مضمونة برهونات عقارية، ويشغلها ملاكها.
% 100	جميع الأصول الأخرى بما فيها القروض التجارية+ مطلوبات من القطاع

[1] ميرفت على أبو كمال، مرجع سابق، ص 33.

	الخاص+ مطلوبات من خارج منظمة OCDE+ مطلوبات من شركات القطاع العام الاقتصادي+ مساهمات في شركات أخرى.
أوزان المخاطرة بالنسبة للالتزامات خارج الميزانية	
% 100	بنود خاصة بالضمانات العامة للقروض.
% 50	بنود مرتبطة بمعاملات حسن الأداء (خطابات الضمان، الكفاءات).
% 20	بنود مرتبطة بمخاطر قصيرة الأجل كالاعتمادات المستندية.

المصدر: بعلي حسن مبارك، مرجع سابق ، ص 13.

يتم احتساب رأس المال المطلوب لحماية الأصول داخل الميزانية بوضع جميع الأصول وفق المخاطر الخاصة بكل منها فمثلا الأصول في الفئة مخاطر 0% هي أصول خالية تماما من احتمالات أن لا يتم استردادها، فهي لا تحتاج إلى أي رأس مال لحمايتها، أما الأصول من الفئة 100% فهي على درجة كبيرة من المخاطر وجميعها تحتاج إلى ما يقل عن 8% من إجمالي رأس المال، فإذا كان مجموع الأصول من فئة مخاطر 100% يساوي 100 مليون دولار، فأقل ما هو مطلوب 8 مليون دولار برأس مال إجمالي لحماية الأصول من هذه الفئة، هذه كخطوة أولى للوصول إلى رأس المال المطلوب، والخطوة الثانية يتم تجميع رأس المال المطلوب لكل الأصول حسب تقسيمها على فئات المخاطر للوصول إلى أدنى متطلبات رأس المال لحماية الأصول من داخل الميزانية، وبالنسبة لما تتعرض له المصارف من مخاطر مرتبطة بأصول خارج ميزانيتها من غير المشتقات المالية فقد تم وضع نظام لتحويل تلك الأصول إلى ما يعادلها من ائتمان، ووضعت كذلك مجموعة من أوزان المخاطر، وبهذا فإن التعرض للمخاطر من أصول خارج الميزانية يتحول إلى ما يقابلها من مخاطر الأصول داخل الميزانية.[1]

2- التعديلات التي أدخلت على اتفاقية بازل I :

بعد وضع النسبة السابقة لرأس المال قررت المصارف ضرورة إعادة النظر في احتساب كفاية رأس المال لديها، وذلك مقابل المخاطر المتنوعة التي أصبحت تتعرض لها، لذلك أصدرت لجنة بازل اتفاقية خاصة لاحتساب الملاءة، أي كفاية رأس المال لمواجهة

[1] فاطمة بن الناصر، **تسيير مخاطر صيغ التمويل بالمصارف الإسلامية**، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، قسم علوم التسيير، جامعة ورقلة، 2009 ، ص ص 71-72.

المخاطر السوقية بعد أن كانت الاتفاقية الأولى تُعنى بمخاطر الائتمان فقط، ومع أن هذه التعديلات أبقت على معدل الملاءة الإجمالية عند 8% كما ورد في اتِّفاق بازل I إلا أنها عدلت من مكونات النسبة بإضافة شريحة ثالثة إلى رأس المال بالإضافة إلى الشريحتين القائمتين وتتمثل هذه الشريحة في القروض المساندة لأجل سنتين، وذلك لمواجهة جزء من مخاطرها السوقية،[1] وقد وافق محافظو البنوك المركزية لدول مجموعة العشر بتاريخ 19 ديسمبر 1995 على هذه التعديلات على أن تصبح سارية المفعول في حد أقصى نهاية ديسمبر 1997 ، ويتطلب تنفيذ هذه التعديلات من البنوك تحمل عبئ المحافظة على رأس المال إضافي لمواجهة المخاطر الجديدة.[2]

ثانيا : بازل II ودعائمها

1- مضمون اتفاقية بازل II:

رغم نجاح اتفاقية لجنة بازل في زيادة رأس مال المصارف عالميا خلال عدة سنوات، إلا أن التطورات المالية أوجدت مخاطر لا يغطيها إطار معيار بازل بحيث أصبحت الاتفاقية أقل إلزاما ومجرد خطوط عريضة يمكن إتباعها، وبالتالي اهتمت بازل II بتحسين سلامة وملاءة النظام المالي من خلال الحث على وجود إدارة وضبط داخلي للبنوك، وإعادة النظر في عملية الرقابة وانضباط السوق ويقدم الإطار الجديد تحليلا لأساليب متقدمة لقياس كل من مخاطر الائتمان ومخاطر التشغيل، كما يحدد هيكلا مرنا لمتطلبات رأس المال الذي يضمن ملاءة البنك، وبالرغم من أن المقررات الجديدة للجنة بازل ستؤدي إلى زيادة التكاليف التي تتحملها البنوك من اجل استيفاء تلك المقررات، إلا أن النظام المصرفي سيكون أكثر أمانا وسلامة وكفاءة.[3]

ويرمي التعديل المقترح لمعيار كفاية رأس المال إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تشجيع المصارف على انتهاج ممارسات أفضل وأشمل لإدارة المخاطرة وخاصة إدارة

[1] سليمان ناصر، مرجع سابق، ص 43.

[2] بعلي حسن مبارك، مرجع سابق، ص 14.

[3] قايدي خميسي وأمينة بن خزناجي، **دور المشتقات المالية في إدارة مخاطر السوق دراسة تحليلية للفترة 2009-2013**، بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي حول منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية، جامعة برج بوعريريج، يوم5-6 ماي، 2014، ص ص 6-7.

مخاطر الائتمان، وإدخال أساليب متقدمة لقياس المخاطر وخاصة تطبيق أنظمة التصنيف الداخلي للمخاطر؛

– تطبيق الإطار الجديد يساهم في المحافظة على مستويات كفاية رأس المال تتلاءم مع المخاطر المحتملة وتغير الأعمال المصرفية، كما يعمل على تحسين الشفافية والإفصاح عن المخاطر؛

– تعزيز الأمان والسلامة للنظام المالي، بوجود نظام مصرفي قائم على مصارف ذات رؤوس أموال متينة، وقادرة على إدارة المخاطر المصرفية وفق مبادئ سليمة؛

– تحسين المنافسة في الصناعة المصرفية.[1]

2– الدعائم التي يستند إليها الإطار الجديد بازل II:

يركز إطار الاتفاقية على ثلاث دعائم أساسية، وإذا ما أردنا فحص تلك الدعامات نجد أنها تهدف في مجملها إلى سلامة النظام المالي والمصرفي من خلال فرض قواعد مشددة على البنوك، للوصول إلى رقابة مزدوجة داخلية عالية الكفاءة، وتدعمها رقابة واسعة النطاق من قبل الجهات الرسمية وسط مناخ يتسم بالشفافية الكاملة، وهو الأمر الذي يفرض أعباء على هيكل البنوك والسلطات الإشرافية في الدول النامية، وتتصف هذه الركائز بأنها تدعم بعضها البعض، لتحقيق الهدف منها بتعزيز سلامة وأمن النظام المالي، خصوصا في الأسواق المالية المتقدمة[2]، وهذه الدعامات هي:

2–1– المتطلبات الدنيا لرأس المال:

حددت المتطلبات الدنيا لرأس المال الرقابي، أي حجم رأس المال الذي يجب على المصارف تأمينه لتغطية المخاطر 8% من مجمل الموجودات الموجودة الموزونة بالمخاطر، إلا أن الإطار الجديد يعتبر أكثر شمولا في معالجة المخاطر التي تتعرض لها البنوك، بحيث يقدم المقترح الجديد طرق ومداخل تتراوح بين البسيط والمعقد بالنسبة لمنهجيات قياس المخاطر، هذا وقد صنفت لجنة بازل المخاطر التي تتعرض لها البنوك إلى ثلاث مجموعات رئيسية، وهي المخاطر الائتمانية، ومخاطر التشغيل، ومخاطر السوق.[3]

---

[1] ميرفت على أبو كمال، مرجع سابق، ص 42.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص ص 171 –172.

[3] بعلي حسن مبارك، مرجع سابق، ص 17.

وعلى هذا الأساس يحسب معدل كفاية رأس المال كما يلي:

معدل كفاية رأس المال= [إجمالي رأس المال] / [مخاطر الائتمان+ مخاطر التشغيل+ مخاطر السوق] ≤ 8%.

2-2- الرقابة الاحترازية:

تهدف عملية الرقابة الاحترازية على التأكد من أن وضعية رأسمال البنك وكفايته متماشية مع بنية وإستراتيجية المخاطر الإجمالية التي يتحملها، وهذا من خلال أن لجنة بازل أعطت الصلاحية للسلطات الرقابية الوطنية للتأكد من أن كل بنك يستخدم نظام مراقبة داخلي يسمح بجعل الأموال الخاصة القانونية في مستوى معين يتماشى مع تطورات نشاط البنك وبالتالي فالركيزة الثانية جاءت للتأكد من شمولية مفهوم المخاطر، من خلال معالجة بعض الجوانب التي لم تمس من طرف الركيزة الأولى، هذا ما يؤكد على ضرورة توفر لدى البنوك نظام خاص للقياس والمراقبة[1]، ولقد حددت لجنة بازل أربعة مبادئ أساسية تقوم عليها الرقابة الاحترازية يتوجب على البنوك العمل بها وهي:

- يجب أن يتوافر لدى البنك نظام فعال لتقييم وتحديد مستوى رأس المال اللازم الاحتفاظ به ، والذي يتناسب مع تصوراته لحجم المخاطر ومدى المخاطرة، كما يجب أن يتوافر لدى البنك إستراتيجية محددة تسمح بالمحافظة على هذا المستوى من رأس المال؛

- ضرورة قيام السلطات الرقابية باختبار وتقييم كل من النظم الداخلية المتبعة لتقدير مستويات رؤوس الأموال الواجب الاحتفاظ بها والإستراتيجيات المتبعة في هذا الشأن، هذا بالإضافة إلى التأكد من احترام المعدلات الخاصة بكفاية رأس المال المحددة من قبل لجنة بازل؛

- يجب أن تحث السلطات الرقابية البنوك بالاحتفاظ بمستويات من رؤوس الأموال أعلى من المعدلات المحددة، كما يجب أن تتمتع الجهات الرقابية بسلطة إجبار البنوك على الاحتفاظ بمستويات من رؤوس الأموال أعلى من الحدود الدنيا المطلوب الاحتفاظ بها وبالتالي تحسين

[1] سمير أيت عكاش، **تطورات القواعد الاحترازية للبنوك في ظل معايير لجنة بازل ومدى تطبيقها من طرف البنوك الجزائرية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتسيير، قسم العلوم الاقتصادية،جامعة الجزائر،2012-2013 ، ص 164-165.

الموقف في بعض البنوك التي تعمل عند الحدود الدنيا؛

– يجب أن تحاول السلطات الرقابية التدخل في مراحل مبكرة للحيلولة دون انخفاض رأس المال عن المستويات المحددة من قبل لجنة بازل لمواجهة الأخطار، كما يجب على تلك السلطات مطالبة البنك بإتباع إجراءات تصحيحية سريعة في حالة ما إذا لم يتم إعادة رأس المال إلى مستواه المستهدف.[1]

2-3- انضباط السوق:

الركيزة أو الدعامة الثالثة والأخيرة من الركائز التي يتكون منها إطار كفاية رأس المال الجديد وتتعلق بتحقيق الانضباط السوقي بما يكفل ويحقق هدف الحفاظ على سلامة وقوة الأنظمة المصرفية، وتهدف الركيزة الثالثة إلى تدعيم انضباط السوق عن طريق تعزيز درجة الشفافية وعملية الإفصاح، وتجدر الإشارة هنا أنه لتحقيق الانضباط الفعال للسوق يجب توافر نظام دقيق للمعلومات، ونظم محاسبية دقيقة، حتى تستطيع الأطراف المشاركة في السوق تقييم أداء المؤسسات ومدى كفاءتها ومعرفة مقدرتها على إدارة المخاطر.[2]

المبحث الثاني: مفهوم مؤشرات الحيطة والحذر الجزئية من منظور نظام camels

نظراً لتطور الأنشطة المصرفية وتزايد المخاطر الناجمة عنها الأمر الذي أدى إلى تطور مفهوم الرقابة ليشمل مفهوما أوسع وهو نظام رقابة المخاطر Risk Supervision، التي تعتبر بمثابة تطوير لأهداف الرقابة الميدانية، وفي سبيل ذلك فقد حاولت عدة جهات رقابية منها لجنة بازل اتخاذ الإجراءات اللازمة من خلال تبني أحدث نظم تقييم للمخاطر المصرفية منها نظام تقييم المصارف وفقاً للمؤشرات الناتجة عن عملية الفحص الميداني والتي تعكس أداء المصرف في ست مكونات رئيسة وهي مؤشرات الحيطة والحذر الجزئية.[3]

---

[1] عبد الرزاق حبار،**المنظومة المصرفية الجزائرية ومتطلبات استفتاء مقررات لجنة بازل**، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، 2005 ، ص ص 67-68.

[2] بعلي حسن مبارك، مرجع سابق، ص 18.

[3] احمد نور الدين الفرا، **تحليل نظام التقييم المصرفي الأمريكي camels كأداة للرقابة على القطاع المصرفي دراسة حالة بنك فلسطين**، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، قسم المحاسبة، الجامعة الإسلامية غزة ، ص 27.

المطلب الأول: أساسيات حول نظام التقييم المصرفي camels

أولا: تعريف معيار camels

يتكون معيار camels من مجموعة من المؤشرات الجزئية التي يتم من خلالها تحليل الوضعية المالية لأي مصرف ومعرفة درجة تصنيفه، ويعتبر أحد الوسائل الرقابية المباشرة التي تتم عن طريق التفتيش والمراقبة الميدانية حيث عملت السلطات الرقابية في أمريكا على الأخذ بنتائج معيار camels والاعتماد عليها في اتخاذ القرارات وذلك من خلال ستة مؤشرات تتمثل أساسا في العناصر التالية:

- كفاية رأس المال	- Capital Adequacy
- جودة الأصول	- Asset Quality
- جودة الإدارة	- Management Quality
- إدارة الربحية	- Earning Management
- درجة السيولة	- Liquidity Position
- الحساسية تجاه مخاطر السوق	- Sensitivity to Market Risk

حيث يرمز الحرف C لمدى كفاية رأس المال لحماية المودعين وتغطية المخاطر، والحرف A لجودة المنتجات وما يتوقع تحصيله من قيمتها الصافية داخل وخارج الميزانية ومدى وجود مخصصات لمقابلة الموجودات المشكوك في تحصيلها، بينما يرمز الحرف M للإدارة ومستوى كفاءتها وتعمقها والتزاماتها بالقوانين المنظمة للعمل المصرفي ومدى كفاءة أجهزة الضبط الداخلي للمؤسسة ووجود سياسات وتخطيط مستقبلي، أما الحرف E فيرمز لمستوى الربحية ومدى مساهمتها في نمو المصرف وزيادة رأس المال، والحرف L يرمز لقياس سلامة السيولة ومقدرة المصرف على الإيفاء بالتزاماته الحالية والمستقبلية المتوقعة وغير المتوقعة، وأخيرا الحرف S الذي يرمز لحساسية المصرف اتجاه مخاطر السوق.[1]

[1] شوقي بورقبة، **الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 2010- 2011 ، ص 73.

ثانيا : نشأة ودوافع استخدام معيار camels

بدأ الاهتمام المبكر باستخدام مؤشرات مالية لدعم البنوك والمؤسسات المالية من قبل لجنة بازل تحت رعاية بنك التسويات الدولي لوضع معايير لملاءة رأس المال في 1992، ومنذ ذلك الوقت توالت الجهود والدراسات لوضع نظم أو مؤشرات للحد من المخاطر وقياس صحة الجهاز المصرفي، حيث بدأ استخدام طريقة camels منذ عام 1979 من طرف البنك الفدرالي الأمريكي، وتعد الولايات المتحدة الأمريكية من أوائل الدول التي استخدمت معايير الإنذار المبكر وذلك بسبب الانهيارات المصرفية التي تعرضت لها في عام 1933 وأعلن بموجبها عن إفلاس أكثر من 4 آلاف مصرف محلي، وكان ذلك أحد أسباب إنشاء مؤسسة ضمان الودائع المصرفية، حيث تعرض النظام المصرفي بأكمله لظاهرة فقدان الثقة وتدافع الجمهور نحو المصارف لسحب ودائعهم ، ثم حدث انهيار مماثل في عام 1988 أدى إلى فشل 221 مصرف، حيث ظل البنك الاحتياطي الفدرالي يقوم بتصنيف المصارف ومد البنوك بنتائج التصنيف دون نشرها للجمهور إلى أن تمكنت السلطات المصرفية بالتنبؤ بالانهيار المصرفي قبل حدوثه فقل العدد إلى 3 فقط عام 1998 .[1]

ولقد أثارت نتائج التحليل الذي أجراه البنك الاحتياطي الفدرالي الأمريكي العديد من الأسئلة حول مصداقية المعيار في قياس سلامة الأوضاع المالية للمصارف، وقد توصل المحللين الاقتصاديين لهذا البنك إلى أن النتائج التي أظهرها استخدام هذا المعيار قد كشف أوجه الخلل بالمصارف، ومدى تحديد سلامتها المصرفية كانت أفضل من النتائج التي أستخدم فيها التحليل الإحصائي التقليدي الذي كان متبعا قبل استخدام هذا المعيار، كما أثبتت الدراسات أيضا مقدرة المعيار على تحديد درجة المخاطرة بالمصرف قبل كشفها عبر آلية السوق والأسعار واختيار التعامل مع البنوك ذات المخاطر الأقل والأداء الأفضل.[2]

[1] يوسف بوخلال، أثر تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي camels على فعالية نظام الرقابة على البنوك التجارية، **مجلة الباحث**، عدد 10، 2012، جامعة الأغواط ، ص 207.

[2] موفق عباس باقر شكارة، تقويم أداء المصارف بموجب معيار camels، **مجلة دراسات محاسبية ومالية**، المجلد السابع، العدد 18، سنة 2012، ص 143.

ثالثا: كيفية استخدام معيارcamels في قياس كفاءة أداء الفروع وتصنيفها

تم تطوير نظام التقييم المصرفي **camels** بإدخال بعض التعديلات عليه بجعله أكثر كفاءة لخدمة الدور الرقابي للبنك المركزي، وعملا بمبدأ الرقابة الذاتية الذي تسعى البنوك لتفعيله وفقا لمعايير لجنة بازل الثانية حتى يقوم كل بنك بتقييم نفسه بنفسه، ويقف على حقيقة موقفه المالي قبل أن يتم تقييمه بواسطة البنك المركزي ويتم تصنيف البنوك كما يلي:

الجدول رقم 2-3 : تصنيف البنوك حسب نظام التقييم المصرفي camels

درجة التصنيف Rating Scale	متوسط درجة تصنيف المؤشرات Range Rating	نوع التصنيف Rating Analysis	
1	[1-1.4]	Strong	قوي
2	[1.6-2.4]	Satisfactory	مرضي
3	[2.6-3.4]	fair	معقول
4	[3.6-4.4]	Marginal	هامشي (خطر)
5	[4.6-5]	Unsatisfactory	غير مرضي

Source ; Abdul Awwal Sarker ,**CAMELS Rating System in the context of Islamic Banking**, A proposed for Shariah framework , p 10.

يتطلب نظام التقييم الموحد إجراء تصنيف رقمي لكل مصرف بالاستناد إلى المؤشرات الأساسية المتضمنة فيه، ويتم تحديد التصنيف النهائي للمصرف استنادًا إلى تقييمات كل عنصر رئيسي من العناصر المذكورة والتي تأخذ في الاعتبار جميع العوامل المؤثرة في تقييمات العناصر المكونة لها ويحدد لكل عنصر تصنيف رقمي من (1 إلى5) حيث يكون التصنيف (1) الأفضل،والتصنيف (5) الأدنى، وبالتالي فإن المصارف التي يكون تصنيفها (4) أو(5) تشير إلى وجود مشاكل جدية وهامة فيها مما تتطلب رقابة جادة وإجراء علاجي خاص بها، فإذا ما تعرض المصرف إلى تهديد في ملاءته فإنه يصبح من الضروري توجيه الاهتمام الإداري والرقابي وإلى التصفية الإجبارية أو إعادة تنظيم المصرف، أما المصارف التي يكون تصنيفها (3) فهي بشكل عام تواجه بعض نقاط الضعف، وتستوجب اتخاذ الإجراءات اللازمة لتصحيحها في إطار زمني معقول، فقد يؤدي ذلك إلى ظهور مشاكل

بارزة في الملاءة والسيولة، مما يتطلب من البنك المركزي اتخاذ إجراءات إدارية مناسبة وتقديم إرشادات واضحة للإدارة لتحديد وتلافي نقاط الضعف المذكورة، أما المصارف التي يكون تصنيفها المركب (1 و2) فهي سليمة بصورة أساسية في معظم النواحي، وتعتبر ذات إدارة راسخة، وأن قدرتها على الصمود أمام التحديات جيدة باستثناء التقلبات الاقتصادية الحادة، إلا أن ذلك يتطلب وجود إشراف رقابي كحد أدنى لضمان استمرارية وصلاحية السلامة المصرفية الأساسية.[1]

➢ إن هذا التصنيف يحقق الأهداف التالية:

– تقييم أداء الفروع وفق معيار ثابت موحد في إطار التقييم الكلي للمصارف؛

– تصنف الفروع إلى خمس درجات وفق المؤشرات الجزئية مما يساعد إدارة البنك على الرفع من جودة الأداء ورفع كفاءة الفروع الأقل تصنيفا؛

– يحدد مواطن الضعف في أداء فروع البنك من خلال المؤشرات الستة المكونة للمعيار مما يساعد على سد الثغرات في المؤشرات ذات الأداء غير المرضي؛

– يتيح للمراقب مطابقة المعلومات المقدمة بواسطة رئاسة الفرع مع معلومات الفرع بغرض الوصول للتقييم النهائي لكل فرع على حدى وللمصارف ككل في آن واحد.[2]

رابعا: أهمية ومميزات نظام التقييم camels

تعد عملية تقييم الأداء المصرفي ذات أهمية كبيرة لتحقيق أهداف المصرف في الربحية، والسيولة والأمان من خلال الاستخدام الأمثل للموارد، والوصول إلى أعلى عائد بأدنى مخاطرة وبأقل تكلفة ممكنة، لذلك أصبح من الضروري أن يكون لدى المصارف نظام تقييم جديد يواكب التطورات الاقتصادية العالمية والابتعاد عن الأساليب التقليدية، ويمكن تلخيص أهم مميزات نظام camels في النقاط التالية:

– تصنيف البنوك وفق معيار ومنهج موحد، والعمل على تصنيف شامل للنظام المصرفي

---

[1] على عبد الله شاهين، **أثر تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي camels لدعم فعالية نظام التفتيش على البنوك التجارية**، كلية التجارة، قسم المحاسبة، الجامعة الإسلامية غزة، 2005، ص 20، متاح في الموقع:
http://site.iugaza.edu.ps/ashaheen تاريخ النقل 2015/05/17.

[2] أحمد مالك الرشيد، مقارنة بين معياري camel و cael كأدوات حديثة للرقابة المصرفية المميزات وعيوب التطبيق، **مجلة المصرفي** ،العدد 35، 2005، ص 8.

ككل وتحليل النتائج أفقيا لكل مصرف على حدة ولكل مجموعة متشابهة من المصارف ورأسيا لكل مؤشر من المؤشرات الستة المشار إليها للجهاز المصرفي ككل؛

– توحيد أسلوب كتابة التقارير، والاعتماد على التقييم الرقمي أكثر من الأسلوب الإنشائي في كتابة التقارير مما يقلل من حجم التقارير ويزيد في مصداقيتها؛

– اختصار زمن التفتيش بالتركيز على ستة بنود رئيسية وعدم تشتيت الجهود في تفتيش بنود غير ضرورية أو مؤثرة على سلامة الموقف المالي للبنك؛

– يساعد على تطبيق مبدأ الشفافية والإفصاح وإتاحة المعلومات لعملاء السوق والجمهور؛

–هو مقياس يسمح بمقارنة الأوضاع عبر الدول من خلال المؤشرات الجزئية المتضمنة فيه والكشف عن مخاطر انتقال الأزمات المالية والعمل على التقليل من حدتها.[1]

لكن رغم هذه المميزات فإن تنفيذ نظام camels يواجه بعض الصعوبات على الصعيد العملي من بينها مشاكل رئيسة تقترن بكفاية رأس المال ومراقبة نوعية أصول المصرف، ومن الصعوبات الأخرى هو كون الإدارة متغير نوعي يصعب قياسه، وكذلك فإن العلاقة بين ربحية المصرف ويسره هي علاقة يصعب تفسيرها، فمثلا يمكن أن يعزى تحقيق المصرف لأرباح عالية نتيجة قبوله بمخاطرة عالية، أما عنصر السيولة فإنه يتأثر بعوامل مختلفة من بينها مصادر التمويل وتباين آجال الاستحقاقات والإيرادات والإدارة السيئة للسيولة، وأخيرًا فيما يخص عنصر الحساسية، فهناك مشاكل عديدة ناجمة عن ازدياد تنوع عمليات المصارف ودخولها مجالات مثل صفقات صرف العملة وصفقات سوق الأسهم والسلع وحتى العقارات وتولد كل من هذه العمليات لها درجات متفاوتة من الخطر يصعب قياسه.[2]

[1] صورية عاشوري، مرجع سابق، ص 75.

[2] عمرو العمري ووليد الزغبي، **أهمية تطبيق المصارف الإسلامية للمعايير الشرعية في الحد من الأزمات المصرفية**، متاح في الموقع: http://www.docstoc.com/docs/133880394 تاريخ النقل 2014/11/14.

المطلب الثاني: مؤشرات كفاية رأس المال، جودة الأصول والإدارة

أولا : مفهوم مؤشر كفاية رأس المال من منظور نظام camels

1- كفاية رأس المال:

برز استخدام كفاية رأس المال في منتصف القرن الماضي بمعادلة بسيطة تعبر عن العلاقة بين رأس المال والودائع ثم تطور إلى أن توجت بقيام لجنة بازل للإشراف والرقابة المصرفية إعداد معيار (بازل 1) والذي اشتمل على وضع قواعد وأسس موحدة على مستوى العالم لقياس كفاية رأس المال من خلال تحديد العلاقة بين رأس المال المصرفي والموجودات الخطرة المرجحة داخل وخارج الميزانية، وحددت نسبته ب (8%) وطبقته المصارف العاملة في أكثر من (100) دولة، وانخفاض هذه النسب يعني زيادة تعرض بنود الميزانية إلى المخاطر واحتمال وجود نقص في كفاية رأس المال لمواجهة هذه المخاطر.[1]

وبالتالي فإن قياس كفاية رأس المال اكتسب أهمية كبرى في الآونة الأخيرة على المستوى الدولي للأسباب التالية:

- تتيح نتائج القياس مؤشرات قيمة للسلطات الرقابية والإدارات الداخلية للوقوف على حقيقة كفاية رأس المال والتي تعتبر عاملا محوريا في تحقيق السلامة المصرفية؛

- تعطي نتيجة القياس مؤشرا هاما للمخاطر المحتملة التي قد تتعرض لها المصارف، مما يساعد السلطات والإدارات الداخلية على اتخاذ التدابير اللازمة مبكرا، كالإجراءات المتعلقة برفع رأس المال؛

- قد تكشف النتائج الحاجة إلى إعادة النظر في أسس الضوابط الاحترازية المطبقة إلى جانب إعادة النظر في نظم وأطر الرقابة الداخلية للمصارف بما في ذلك الهياكل الإدارية.[2]

2- أسس تصنيف كفاية رأس المال حسب نظام التقييم المصرفي camels

- البنك الذي يصنف رأسماله (1) يتصف بالمؤشرات التالية:

أداء قوي للأرباح والنمو الجيد للأصول، ووجود خبرة إدارية جيدة في متابعة مسارات الأعمال المصرفية، وتحليل المخاطر المتعلقة بها وتحديد المستويات المناسبة لرأس المال اللازم لها كما يتميز بمعقولية توزيعات الأرباح على المساهمين، مع المحافظة على قدرة

[1] أحمد نور الدين الفرا، مرجع سابق، ص 45.

[2] عبد القادر زيتوني، مرجع سابق، ص 16.

المساهمين والشركات القابضة على زيادة رأس المال بصورة مقبولة، إضافة إلى الحجم المنخفض للأصول المتعثرة، وكفاية المخصصات المكونة لمقابلتها؛

- البنك الذي يصنف رأسماله (2): لديه نفس خصائص البنك الذي يصنف رأسماله (1) حيث تتجاوز نسب كفاية رأس المال المتطلبات القانونية، ولكن المصرف يمر بنقاط ضعف في عامل أو أكثر من العوامل المذكورة، فعلى سبيل المثال قد تكون ربحية المصرف قوية ويدير نموه بصورة جيدة ولكن أصوله تواجه مشاكل مرتفعة نسبياً، ورغم ذلك يمكن تصحيح نقاط الضعف المذكورة من خلال برامج زمنية معقولة.
- البنك الذي يصنف رأسماله(3): يتوافق مع كفاية رأس المال والمتطلبات التنظيمية للملاءة المصرفية، ولكن هناك نقاط ضعف رئيسية في عامل أو أكثر من العوامل المذكورة، مما يتطلب إشرافاً تنظيمياً لضمان مناقشة الإدارة أو المساهمين للقضايا ذات الشأن، واتخاذ الخطوات الضرورية لتحسين كفاية رأس المال.[1]
- البنك الذي يصنف رأسماله (4): يوجد مستوى عالٍ من الخسائر في القروض المتعثرة والتي تتجاوز أكثر من نصف إجمالي رأسماله،فإذا لم تتخذ الإدارة أو المساهمين إجراءً فورياً لتصحيح الاختلال فإنه يتوقع الإعسار الوشيك للمصرف.
- البنوك التي يصنف رأسمالها (5): تتطلب إشرافاً رقابياً قوياً لمواجهة خسائر المودعين والدائنين، حيث أن خسائر الاستثمارات والعمليات المصرفية وعمليات الإقراض تقارب أو تتجاوز رأس المال الإجمالي، مع وجود احتمال ضئيل بأن تمنع إجراءات الإدارة والمساهمين من الانهيار الكلي للمصرف.[2]

أما بالنسبة للدراسة التي قامت بها مؤسسة Examiner Orientation الأمريكية فقد قسمت رأس المال كالتالي:

- رأس المال الجيد: تكون نسبة رأس المال جيدة إذا كان إجمالي رأس المال الأساسي والمساند المبني على المخاطرة 10% فأكثر ونسبة رأس المال الأساسي للأصول المرجحة بالمخاطر 5% فأكثر ونسبة الرفع في رأس المال الأساسي 5% فأكثر.
- رأس المال الملائم: تكون نسبة رأس المال ملائمة إذا كان إجمالي رأس المال المبني

[1] أحمد نور الدين الفرا، مرجع سابق، ص 49.

[2] Haseeb Zaman Babar , **Camels Rating system for banking industry in Pakistan**, Master Thesis, Umea School of Business , 2011 , p 26.

على المخاطرة 8% فأكثر ونسبة رأس المال الأساسي إلى الأصول المرجحة بالمخاطرة4% فأكثر ونسبة الرفع المالي في رأس المال الأساسي 4% فأكثر.

- رأس المال الضعيف: تكون نسبة رأس المال ضعيفة إذا كان إجمالي رأس المال المبني على المخاطرة أقل من8% ونسبة رأس المال الأساسي إلى الأصول المرجحة بالمخاطر أقل من 4% ونسبة الرفع المالي في رأس المال الأساسي 4% فأقل.
- رأس المال الضعيف جدا: يكون رأس المال ضعيفا جدا إذا كان إجمالي رأس المال المبني على المخاطرة أقل من 6% ونسبة رأس المال الأساسي إلى الأصول المرجحة بالمخاطر أقل من 3% ونسبة الرفع في رأس المال الأساسي أقل من3% .
- رأس المال الضعيف بشكل حرج: يكون رأس المال ضعيفا بشكل حرج إذا كانت نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول تساوي أو أقل من2 %.[1]

ثانيا: مفهوم مؤشر جودة الأصول من منظور نظام camels

1- مؤشرات جودة الأصول:

بشكل عام تعتمد درجة مصداقية معدلات رأس المال على درجة موثوقية مؤشرات جودة ونوعية الأصول، كما أن مخاطر الإعسار في المؤسسات المالية تأتي في الغالب من نوعية الأصول وصعوبة تسييلها، ومن هنا تأتي أهمية مراقبة المؤشرات التي تدل على جودة الأصول، والتي تأخذ بعين الاعتبار مخاطر الائتمان المتضمنة في العمليات خارج الميزانية مثل الوكالات والرهونات والتجارة بالمشتقات.[2]

و تقييم جودة الأصول عادة ما ينظر إليه من خلال المؤشرات التالية:

- التركز لمجمل التسهيلات الائتمانية في قطاع اقتصادي معين قد يعني انكشاف القطاع المصرفي للتطورات في هذا القطاع، فكثير من الأزمات المصرفية حدثت وتضخمت بفعل انتقال الأزمة من بعض القطاعات الاقتصادية إلى القطاع المصرفي بفعل تركز القروض في هذه القطاعات؛
- الإقراض بالعملة الأجنبية لشركات محلية تفتقر لمصادر ثابتة من الإيرادات بالعملة الأجنبية مما يجعل هذه الشركات عرضة لمخاطر أسعار الصرف وانتقال هذه المخاطر على

[1] على عبد الله شاهين، مرجع سابق،ص 34.

[2] عبد القادر زيتوني، مرجع سابق، ص 16.

شكل مخاطر ائتمان إلى المؤسسات المصرفية المقرضة؛

– زيادة نسبة القروض غير العاملة إلى إجمالي القروض يشير إلى ضعف محفظة الإقراض للمؤسسة المالية وبالتالي هذا يؤثر على وضع التدفقات النقدية وصافي الدخل وحتى على درجة الإعسار في المؤسسة؛

– القروض الممنوحة من القطاع المصرفي للمؤسسات العامة الخاسرة يعني احتمال وجود مخاطر ائتمانية بالنسبة للمؤسسات المصرفية خصوصا أن بعض البلدان لا تصنف القروض الممنوحة للقطاع العام ضمن القروض غير العاملة حتى وإن لم تدفع بالكامل أو حدث تأخير في دفعها؛

– إن جودة القروض في محفظة الإقراض بالنسبة للمؤسسة المقرضة يعتمد على سلامة المؤشرات المالية للمؤسسة المقترضة، وخصوصا المؤسسات غير المصرفية، وبالتالي فإن أي تحليل لمؤشرات جودة الأصول يجب أن يأخذ بالاعتبار احتمال قدرة المقترض على سداد القروض وذلك يعتمد على ربحية المؤسسة المقترضة والتدفقات المالية لديها.[1]

2– أسس تصنيف مؤشرات جودة الأصول حسب نظام التقييم المصرفي camels

الجدول رقم 2–4 : تصنيف جودة أصول البنك

درجة التصنيف	نوع التصنيف	نسبة التصنيف المرجح **WCR**	نسبة إجمالي التصنيف **TCR**
1	قوية	أقل من 5%	أقل من 20%
2	مرضية	من 5%– 15%	من 20% – 50%
3	جيدة بعض الشئ	من 15%– 35%	من 50%– 80%
4	هامشي (حدية)	من 35% – 60%	من 80%– 100%
5	غير مرضية	60 %فأكثر	100 % فأكثر

المصدر: يوسف بوخلال، أثر تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي camels على فعالية نظام الرقابة على البنوك التجارية، **مجلة الباحث**، عدد 10، 2012، جامعة الأغواط، ص 215.

WCR (Weighted Classification Ratio).
TCR (Total Classification Ratio).

[1] أحمد طلفاح، مرجع سابق، ص ص 14– 15.

يبين الجدول السابق ما يلي:

– نسبة التصنيف المرجح **WCR** = [المخصصات]/[حقوق الملكية+ المخصصات].

حيث تقيس هذه النسبة حجم مخصصات الديون المتعثرة من حقوق الملكية والمخصصات، وكلما قلت هذه النسبة فهذا يعطي مؤشرات على أن حجم الديون المتعثرة لدى البنك قليلة ،كما توجد ديناميكية منتظمة في تحصيل أقساط القروض والفوائد المستحقة عليها إضافة إلى أداء إدارة جيدة وربحية أفضل وفرص نمو قوية.

– نسبة إجمالي التصنيف **TCR**=[القروض المتعثرة] /[حقوق الملكية + المخصصات].

حيث تقيس هذه النسبة حجم القروض المتعثرة إلى حقوق الملكية والمخصصات، فكلما قلت هذه النسبة كان أفضل لأنها تعطي مؤشرات على أن حجم مخصص الديون المتعثرة إلى حقوق الملكية قليل، كما أن ملاءة رأس المال قوية، إضافة إلى أن مخصصات الديون المتعثرة كافية لمواجهة هذه المخاطر، وكذلك سياسة منح الائتمان رشيدة مما يتيح فرصة أكبر لنو المصرف وتحقيق أهدافه.[1]

- البنك الذي يتم تصنيف جودة أصوله (1) يتصف بالمؤشرات التالية:

– حجم الأصول المتعثرة لا تتجاوز نسبة محدودة من رأس المال، كما يوجد اتجاه إيجابي وثابت في عمليات سداد القروض التي فات موعد تسديدها أو تلك التي تم تمديدها، بالإضافة إلى الضبط الجيد للتركيزات الائتمانية وقروض الموظفين بما يعطي حداً أدنى من المخاطرة، وكذلك قدرة احتفاظ الإدارة بالمخصصات الكافية واللازمة لمقابلة الخسائر المتوقعة في القروض.

- البنك الذي يتم تصنيف جودة أصوله(2): يظهر خصائص مشابهة لجودة الأصول المصنفة (1) ولكن يشهد نقاط ضعف أو عيوب في واحد أو أكثر من العوامل المذكورة، فالإدارة قادرة على معالجة نقاط الضعف بنفسها، كما تتصف بوجود حجم من الأصول المتعثرة.

- البنك الذي يتم تصنيف جودة أصوله (3): يظهر نقاط ضعف رئيسة، والتي إذا لم يتم تصحيحها مباشرة فإن ذلك يؤدي إلى هلاك رأس المال أو إعسار المصرف مما يستدعي وجود إشراف رقابي قوي لضمان اتخاذ الإدارة خطوات فورية لتدارك الأمر ودراسة نقاط

[1] صورية عاشوري، مرجع سابق، ص ص 92-93.

الضعف وتصحيح العيوب، كما يتميز هذا التصنيف بزيادة مستويات الائتمان المتعثرة و التي قد تؤثر على رأس المال أو تؤدي إلى حدوث الإعسار إذا لم يتم المسارعة في اتخاذ الإجراءات اللازمة للحد منها.

- البنك الذي يتم تصنيف جودة أصوله (4): يظهر ضعف عام في العديد من العناصر المذكورة مما تبرز الحاجة إلى اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة من قبل السلطة النقدية لإعادة تقوية الأوضاع وتوفير الحماية اللازمة لأموال المودعين ويتميز هذا التصنيف بكبر حجم الائتمان المتعثر، ورغم ذلك تتوفر احتمالات قبول نجاح إجراءات الإدارة لتحسين جودة تلك الأصول.
- البنك الذي يتم تصنيف جودة أصوله (5): يظهر مستوى عال من الأصول المتعثرة والتي تهدد رأس المال بصورة حادة مما يتطلب وجود إشراف رقابي قوي للحد من استنزاف رأس المال أكثر من ذلك وتوفير الحماية للمودعين والدائنين، ورغم ذلك قد يوجد احتمال ضئيل بنجاح إجراءات الإدارة في تحسين جودة أصول المصرف.[1]

ثالثا: مفهوم مؤشر كفاءة الإدارة من منظور نظام camels

1- مؤشر كفاءة الإدارة:

مؤشرات سلامة الإدارة مهمة جدا في أداء المؤسسات المالية، إلا أن معظم هذه المؤشرات تستخدم على مستوى الشركة وليس من السهل أخذ مؤشرات تجميعية في هذا السياق، وهي كذلك مؤشرات نوعية وليست كمية ومعظمها يطبق ضمن مخاطر العمليات.[2]
ويستند تصنيف كفاءة الإدارة إلى الاعتبارات التالية:

- فهم المخاطر الملازمة للنشاطات المصرفية والبيئية والاقتصادية السائدة؛
- الأداء المالي للمصرف بالنظر إلى نوعية الأصول، كفاية رأس المال، الأرباح والسيولة؛
- تطوير وتنفيذ الخطط والسياسات والضوابط في جميع مجالات العمل الرئيسية؛
- قوة وملائمة وظيفة وأعمال التدقيق الداخلي والخارجي؛
- الالتزام بتشريعات وأنظمة البنك المركزي السارية المفعول؛
- الالتزام بالقوانين ووجود تفاعل بين مجلس الإدارة والهيئة العامة للمساهمين؛

[1] أحمد نور الدين الفرا، مرجع سابق، ص ص 66-67.
[2] عبد القادر زيتوني، مرجع سابق، ص 19.

– توفير برامج تدريبية للموارد البشرية واستقطاب فعال لها وأنها تعمل بدرجة عالية من الجودة.[1]

ويمكن تلخيص هذه الاعتبارات في خمسة مؤشرات أساسية هي:

– الحكومة: حيث يتم تقييم عمل مجلس الإدارة على أساس تنوع الخبرة التقنية وقدرته على اتخاذ القرارات بشكل مستقل عن الإدارة وذلك بفعالية ومرونة.

– الموارد البشرية: ويشكل المعيار الثاني الذي يقيم ما إذا كانت مصلحة الموارد البشرية تقدم نصائح وتوجيهات وتؤثر بشكل واضح على المستخدمين، وذلك من خلال معيار التوظيف والتكوين، وكذلك نظام تحفيز العمال ونظام تقييم الأداء.

– عملية المراقبة والتدقيق: حيث يتم تقييم درجة تشكيل العمليات الأساسية ومدى فعاليتها في تسيير المخاطر على مستوى المنظمة، وذلك من خلال تقييم نظام الرقابة الداخلية ونوعية المراجعة الداخلية والخارجية.

– نظام المعلومات: والذي يقيم كفاءة وفعالية نظام المعلومات في توفير تقارير سنوية دقيقة وفي الوقت المناسب.

– التخطيط الاستراتيجي: والذي يحدد ما إذا كانت المؤسسة قد طورت منهج متكامل للتوقعات المالية قصيرة وطويلة الأجل.[2]

2– أسس تصنيف مؤشرات الإدارة وفق نظام التقييم المصرفي camels :

- الإدارة التي يتم تصنيفها (1): إدارة كفؤة قادرة على التأقلم مع المتغيرات والموقف المالي للبنك سليم .
- الإدارة التي يتم تصنيفها (2) :ظهور بعض نقاط الضعف لكن الأداء عموما لا بأس به ويمكن علاج اوجه القصور وهنالك عدم التزام إلى حد ما بالقوانين واللوائح المنظمة للعمل المصرفي ولكنه غير معتمد.[3]
- الإدارة التي يتم تصنيفها (3): تظهر بعض نقاط ضعف، حيث تتصف في العادة بإساءة الاستخدام بشكل بارز من قبل الموظفين، وتجاهل المتطلبات التنظيمية والتقييم الضعيف

[1] على عبد الله شاهين، مرجع سابق، ص 26 .

[2] شوقي بورقبة، مرجع سابق، ص 83 .

[3] أحمد مالك الرشيد، مرجع سابق،ص 10.

للمخاطر والعمليات التخطيطية لمسار الأعمال المصرفية وردود الفعل غير الملائمة في معالجة المصاعب الاقتصادية مما يتطلب وجود رقابة تنظيمية لضمان اتخاذ الإدارة الإجراءات التصحيحية المناسبة.

- الإدارة التي يتم تصنيفها (4): تظهر ضعف عام في عدد من العوامل المذكورة، مما تبرز الحاجة إلى إجراء تنظيمي قوي لضمان اتخاذ الإجراء التصحيحي اللازم من قبل البنك المركزي، خاصة إذا ما تفشت عمليات إساءة الاستخدام من قبل الموظفين والتجاهل للمتطلبات التنظيمية والإدارية التي قد تدمر الأداء المالي لدرجة احتمال أن يواجه البنك حالة إعسار.
- الإدارة التي يتم تصنيفها (5): هي غير فاعلة على الإطلاق وتتطلب إجراء رقابيا فوريا حيث تظهر هذه الإدارة عيوبا في معظم العوامل المذكورة أعلاه ويعاني البنك من ضعف شديد في أدائه المالي، مما يستوجب الأمر على البنك المركزي فرض الوصاية على الموجودات وإجراء التغيير الفوري للإدارة.[1]

المطلب الثالث: مؤشرات الربحية، السيولة، والحساسية لمخاطر السوق

أولا: مفهوم مؤشر الربحية من منظور نظام camels

1- مؤشرات الربحية:

إن المؤسسات المالية التي لا تحقق الأرباح تتعرض لخطر الإعسار، وإذا ما قارنا هذا العنصر بالعناصر السابقة، فإن تفسير اتجاهات الربحية قد تكون أكثر صعوبة،[2] فإنخفاض مؤشرات الربحية يمكن أن يعطي إشارة إلى وجود مشكلات في ربحية الشركات والمؤسسات المالية، في حين أن الارتفاع العالي في هذه المؤشرات قد يعكس سياسة استثمارية في محافظ مالية محفوفة بالمخاطر، ولعل أهم هذه النسب استعمالا في تقييم ربحية المؤسسات المالية هي نسب المردودية من معدل العائد على مجموع الأصول، ومعدل العائد على الأموال الخاصة.[3]

---

[1] على عبد الله شاهين، مرجع سابق، ص ص 26-27.

[2] عبد الرحمن بن شيخ، مرجع سابق، ص 74.

[3] علي عبد الرضا حمودي ، مرجع سابق، ص 8.

- معدل العائد على حقوق الملكية Return on Equity: ويقاس من خلال العلاقة التالية:
ROE = [صافي الدخل / حقوق الملكية].

إن هذه النسبة المقاسة إلى صافي الأرباح إلى حقوق الملكية يعكس معدل العائد الذي يحصل عليه المستثمرون الذين يحملون رأس مال المؤسسات المصرفية[1]، وتمثل هذه النسبة مدى نجاح البنك في توظيف أمواله، حيث إنه كلما زادت ربحية البنك كلما زادت القيمة السوقية للسهم، مما يؤثر على درجة السلامة والأمان المصرفي.

- معدل العائد على إجمالي الموجودات Return on Assets: ويقاس من خلال العلاقة التالية: **ROA** = [صافي الدخل / إجمالي الموجودات].

وتستخدم هذه النسبة للحكم على كفاية الإدارة في استغلال أصول المصرف، فكلما زاد معدل العائد على إجمالي الموجودات زادت قدرة حقوق الملكية على مقابلة الأصول الخطرة و ارتفاع كفاءة المصرف في استخدام أصوله والعكس صحيح.[2]

2- أسس تصنيف مؤشرات ربحية البنك حسب نظام التقييم المصرفي camels :

الجدول رقم 2-5 : تصنيف ربحية البنك

درجة التصنيف	نوع التصنيف	العائد من التمويل/ إجمالي العائدات (نرمز لها A)	معدل العائد على إجمالي الموجودات ROA
1	قوية	A>75%	ROA >1.5%
2	مرضية	50% <A<75%	0.75%< ROA<1.5%
3	جيدة بعض الشيء	20%<A<35%	0.4%< ROA <0.75%
4	هامشي	10%<A<20%	0 < ROA < 0.4 %
5	غير مرضية	A<10%	ROA<0

المصدر: موفق عباس باقر شكارة ، تقويم أداء المصارف بموجب معيار camels، **مجلة دراسات محاسبية ومالية** ، المجلد السابع، العدد 18 ، سنة 2012 ، ص 149.

[1] أحمد طلفاح، مرجع سابق، ص 31.

[2] علي عبد الله شاهين، أثر إدارة المخاطر على درجة الأمان في الجهاز المصرفي الفلسطيني، **مجلة جامعة الأقصى**، العدد الأول، 2011 ، ص 10.

➢ البنك الذي يتم تصنف أرباحه(1): يوفر الدخل الكافي تحقيق متطلبات تكوين الاحتياطي اللازم لنمو رأس المال و دفع توزيع الأرباح المعقولة للمساهمين، بالإضافة إلى سلامة أوضاع الميزانية والتخطيط والرقابة القوية على بنود الدخل والنفقات، والاتجاه الإيجابي في أنواع الدخل والنفقات الرئيسية.

➢ البنك الذي يتم تصنيف أرباحه(2): يولد دخلاً كافياً لتلبية متطلبات الاحتياطيات اللازمة، ويوفر نمو لرأس المال ويدفع حصص أرباح معقولة، إلا أن المصرف قد يشهد اتجاهات سلبية تبدأ بالاعتماد على الدخل الاستثنائي لزيادة الأرباح الصافية، مما يتطلب تحسين قدرة الإدارة في التخطيط والرقابة على العمليات المصرفية.[1]

➢ البنك الذي يتم تصنيف أرباحه(3): يظهر نقاط ضعف رئيسية في واحدة من أكثر العوامل المذكورة، وقد يشهد المصرف انخفاضا في أداء الأرباح بسبب إجراءات الإدارة أو عدم فعاليتها، مما يعيق تكوين الاحتياطات اللازمة، الأمر الذي يتطلب وجود رقابة تنظيمية لضمان اتخاذ الإدارة خطوات مناسبة لتحسين أداء الأرباح.

➢ البنك الذي يتم تصنيف أرباحه (4) : يشهد مشاكل حادة في الربحية وقد يكون صافي الربح إيجابي ولكنه غير كاف للاحتفاظ بالاحتياطي الملائم ونمو رأس المال المطلوب ويتطلب هنا وجود رقابة تنظيمية قوية لمنع خسارة رأس المال، ويجب على الإدارة أن تتخذ إجراء فوري لتحسين الدخل والرقابة على النفقات كما يتطلب من البنك المركزي أو الإدارة تقييد العمليات غير الإيجابية بوسائل إلغاء أو وقف الترخيص الممنوح لها وفرض متطلبات أساسية على مجلس الإدارة التنفيذية والمساهمين، حيث بدون إجراءات تصحيحية فورية قد تتطور الخسارة بصورة تهدد الملاءة المصرفية.

➢ البنك الذي يتم تصنيف أرباحه (5) : يشهد خسائر بصورة تعرض ملاءته للمخاطر مما يتطلب وجود رقابة تنظيمية قوية لتنفيذ الإجراءات التصحيحية، حيث أنه بدون إجراء فوري فإن الخسائر قد تتسبب بالإعسار الوشيك.[2]

---

[1] Patrick y. Trautmann , **Camels rating USAID- Funded Economic Governance projet** , presented to:CBI Bank Supervision Examiners ,2006 , p p 30-31.

[2] على عبد الله شاهين، أثر تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي لدعم فعالية نظام التفتيش على البنوك التجارية، مرجع سابق، ص ص 28-29.

ثانيا: مفهوم مؤشر السيولة من منظور نظام camels

1- مؤشر السيولة:

في كثير من الحالات يحدث الإعسار المالي للمؤسسات بسبب سوء الإدارة للسيولة، ومن هنا تأتي أهمية متابعة مؤشرات السيولة ، فهي مؤشرات تقيس قدرة المصرف على مواجهة أي طلب على ودائعه بسرعة، دون التعرض إلى خسائر نتيجة بيع أصل من أصوله، ويتطلب ذلك ضرورة توزيع موارد المصرف على أنواع مختلفة من الموجودات، لأن من غايات السيولة تعزيز ثقة المودعين والدائنين في المصرف، ومؤشرًا على الإدارة الجيدة لأمواله[1]، وتعتبر من أهم المؤشرات التي يعتمد عليها العملاء في تقييم البنوك والمفاضلة بينهم، حيث تمثل أهم وسائل وقاية البنك من مخاطر الإفلاس، وقدرته على مواجهة الالتزامات قصيرة الأجل في مواعيد استحقاقها دون أي تأخير.

ومن بين العوامل التي تحدد حجم سيولة البنك:

- طبيعة الموارد في البنك واستخدامات الأموال لديه ومدد وتواريخ استحقاقاتها؛
- مدى تقلب الودائع، إذ أن نسبة كبيرة من الودائع المسحوبة من بنك ما تذهب إلى الإيداع في بنك آخر؛
- الاحتفاظ بكميات كبيرة من الأوراق المالية وأثر ذلك على عائد المحفظة؛
- نسبة رأس المال إلى الاستثمارات الخطرة ومدى استعداد إدارة البنك لتحمل المخاطر؛
- الحالة الاقتصادية السائدة، فإذا كانت حالة انكماش فيفضل الاحتفاظ بدرجة عالية من السيولة، وذلك تخوفا من عدم إمكانية تسديد الزبائن مستحقاتهم، وأما إذا كانت حالة رواج فإن الطلب سيزداد على الأموال وبالتالي يقوم البنك بتمويل المؤسسات والأفراد الأمر الذي يؤدي حتما إلى انخفاض كمية السيولة في البنك.[2]

ويمكن تقييم سيولة البنك عن طريق تحليل النسب التالية:

- نسبة التوظيف (نسبة القروض إلى الودائع و ما في حكمها): وتشير هذه النسبة إلى مدى استخدام البنك للودائع وما في حكمها لتلبية حاجات الزبائن من القروض، وكلما ارتفعت هذه

[1] علي عبد الله شاهين، أثر إدارة المخاطر على درجة الأمان في الجهاز المصرفي الفلسطيني، مرجع سابق، ص 10.

[2] شوقي بورقبة ، **طريقة CAMELS في تقييم أداء البنوك الإسلامية** ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تفرغ علمي بمركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي ،جامعة الملك عبد العزيز(السعودية)، ص ص 10-11.

النسبة دل ذلك على قدرة البنك على تلبية القروض الجديدة، وهي في ذات الوقت تشير إلى انخفاض كفاءة البنك على الوفاء بالتزاماته المالية اتجاه المودعين أي أنها تظهر انخفاض السيولة، لذلك ينبغي على البنك أخذ الحيطة والحذر اتجاه طلبات القروض الجديدة حتى لا يكون في وضع غير قادر على تلبية التزاماته المالية مع الغير.

– نسبة السيولة الحاضرة (الاحتياطيات الأولية): تبين هذه النسبة مدى قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل الواجبة التسديد في مواعيدها المحددة باستعمال الأرصدة النقدية الموجودة في الصندوق أو لدى البنك المركزي، أو البنوك الأخرى[1] ، ويدل ارتفاع هذه النسبة على قدرة المصرف على مواجهة السحوبات من الودائع تحت الطلب وانخفاض مخاطر السيولة على اعتبار ذلك يمكن من زيادة النقد والاستثمارات التي يوجه بها المصرف التزاماته المختلفة.[2]

2– أسس تصنيف مؤشر السيولة حسب نظام التقييم المصرفي camels

الجدول رقم 2–6 : تصنيف سيولة البنك

درجة التصنيف	نوع التصنيف	نسب التوظيف	القروض/إجمالي الموجودات	السيولة الحاضرة
1	قوية	< 55 %	< 50 %	>15%
2	مرضية	< 60 %	< 60 %	>12 %
3	جيدة بعض الشيء	< 65 %	< 65 %	>10 %
4	هامشي	< 70 %	< 70 %	> 5 %
5	غير مرضية	>71 %	> 70 %	< 5 %

المصدر: أحمد مالك الرشيد، مقارنة بين معياري camel وcael كأدوات حديثة للرقابة المصرفية المميزات وعيوب التطبيق، **مجلة المصرفي** ،العدد 35، 2005، ص 12.

[1] صورية عاشوري ، مرجع سابق، ص107 .

[2] رجاء رشيد عبد الستار، **تقويم الأداء المالي لمصرف الرشيد وأهميته في قياس مخاطر السيولة المصرفية**، معهد الإدارة الرصافة، ص 126.

➢ البنك الذي يتم تصنيف سيولته (1): يتصف بتوفر الأصول السائلة لتلبية الطلب على الودائع والقروض بشكل طبيعي بالإضافة إلى الطلبات غير المتوقعة، ومحدودية الاعتماد على عمليات الاقتراض بين البنوك لاحتياجات السيولة، هذا بالإضافة إلى توفر متطلبات الرقابة والإشراف القوي على العمليات.[1]

➢ البنك الذي يتم تصنيف سيولته(2):له نفس خصائص التصنيف المذكورة ولكن المصرف يشهد نقاط ضعف واحدة أو أكثر من تلك العوامل، ويمكن تصحيح نقاط الضعف هذه من خلال تطبيق إطار زمني معقول بدون رقابة تنظيمية، فعلى سبيل المثال قد يلبي المصرف احتياجاته من السيولة ولكن تنقصه الخبرة الإدارية المناسبة أو التخطيط والرقابة، أو الإشراف الفعال للعمليات.

➢ البنك الذي يتم تصنيف سيولته (3): تظهر نقاط ضعف رئيسة في عدد من العوامل المذكورة، ويشير إلى عدم وجود الخبرة في إدارة السيولة مما يؤدي إلى ظهور مشكلات متكررة في السيولة، كما تبرز الحاجة أيضاً إلى تدارس الإدارة الفوري للاتجاهات السلبية السلبية لتجنب الأزمات في قدرة المصرف على تلبية الالتزامات اليومية ويتطلب الأمر وجود رقابة تنظيمية لضمان تدارس الإدارة بالشكل المناسب للأمور الهامة.

➢ البنك الذي يتم تصنيف سيولته (4): يشهد مشاكل سيولة حادة مما تتطلب رقابة تنظيمية فورية قوية لذلك يجب أن تتخذ إجراءات فورية لتقوية مركز السيولة لضمان تلبية المصرف لاحتياجاته الحالية، كما يجب أن يقوم المصرف بالتخطيط المكثف للتعامل مع احتياجات السيولة القصيرة المدى وغير المتوقعة.

➢ البنك الذي يتم تصنيف سيولته(5): يتطلب مساعدة البنك المركزي أو مساعدة مالية خارجية لتلبية احتياجاته الحالية من السيولة، وتبرز الحاجة لمثل هذه المساعدة الفورية لمنع تعثر المصرف وانهياره بسبب عدم قدرته على تلبية طلبات الدائنين والمودعين.[2]

ثالثا: مفهوم مؤشر الحساسية لمخاطر السوق من منظور نظام camels

1- مؤشرات الحساسية لمخاطر السوق:

مؤشرات الحساسية لمخاطر السوق تتعلق بالدرجة الأولى بالمحافظ الاستثمارية

[1] Patrick y. Trautmann , op-cit , p 37.

[2] أحمد نور الدين الفرا، مرجع سابق، ص ص 81- 82.

بالنسبة للمؤسسات المصرفية، حيث أن هذه المحافظ تحتوي على عدد كبير من الأدوات المالية من الأسهم والسندات الحكومية والأجنبية وسندات المؤسسات والمشتقات المالية مثل الخيارات والمستقبليات التي يتنوع فيها الأصل المالي ليشمل كافة الأصول المالية بما فيها أسعار السلع، وهذه الأدوات تخضع لمخاطر مختلفة مثل مخاطر أسعار الأسهم، مخاطر أسعار الصرف، ومخاطر أسعار الفائدة.[1]

ومن بين نسب مؤشرات الحساسية إلى مخاطر السوق:

➢ تحليل الفجوة:

إن تحليل مخاطرة معدل الفائدة يقارن حساسية دخل الفائدة للتغيرات في عوائد الموجودات بحساسية مصاريف الفائدة للتغيرات في كلفة الفائدة للمطلوبات وهذا يتم إجراءه باستخدام نموذج تحليل الفجوة (GAP)عن طريق تحديد الموجودات الحساسة لأسعار الفائدة (RSAs)، والمطلوبات الحساسة لأسعار الفائدة (RSLs)، ومن خلال تحليل الفجوة يتم العمل على إدارة الفجوة الناتجة سواء كانت فجوة موجبة أو سالبة أو فجوة صفرية.[2]

GAP= RSAs – RSLs

– فإذا كانت الأصول الحساسة للتغير في سعر الفائدة تساوي المطلوبات الحساسة للتغير في سعر الفائدة فهذا يعني بأن البنك لا يواجه مخاطر أسعار الفائدة.

– وإذا كانت الأصول الحساسة للتغير في سعر الفائدة أكبر من المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة فسيكون هناك فجوة موجبة مما يعني بأن ارتفاع الفوائد سيجعل البنك يربح وانخفاضها سيجعله يخسر.

– وإذا كانت الأصول الحساسة لسعر الفائدة أصغر من المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة فسيكون هناك فجوة سالبة مما يعني بأن ارتفاع الفوائد سيجعل البنك يخسر وانخفاضها سيجعله يربح.[3]

[1] عبد القادر زيتوني، مرجع سابق، ص21.

[2] صادق راشد الشمري، مرجع سابق، ص 102.

[3] صورية عاشوري، مرجع سابق، ص 109.

خلاصة الفصل الثاني

يتطلب تحقيق السلامة المالية تقييم وتحليل المخاطر الناشئة داخل النظام المالي، وذلك من خلال الاهتمام بمؤشرات الحيطة والحذر الكلية والتي تستخدم كمؤشرات تحذيرية حول احتمال وقوع البلد في أزمة مالية وهذا من خلال معرفة سلوكها السلبي واتخاذ الإجراءات الكفيلة لمنع الوقوع في أزمة مالية، وتعتبر البنوك أكثر المؤسسات حساسية للمخاطر التي لا يمكن تجنبها بشكل نهائي، وهذا يؤدي حتما إلى ضعف البنوك كمرحلة أولى ثم تعثرها كمرحلة ثانية ثم خلق أزمة مصرفية كمرحلة ثالثة، وذلك حال عدم التدخل المبكر في المرحلة الأولى أو الثانية بإجراءات وقائية من الأزمات المصرفية المتوقعة، وعلى ذلك تدخلت لجنة بازل لإثراء قواعد وأسس يجب على البنوك الالتزام بها تحاشيا لأزمات يمكن انتقالها بين الدول، وكذلك تم اقتراح نظام التقييم المصرفي camels والذي يتضمن مؤشرات جزئية هدفها استشعار الأزمات قبل حدوثها وذلك من خلال تصنيفها وتقييمها ثم اكتشاف نقاط الضعف في العمليات المالية والتشغيلية والإدارية للمصرف والتي تتطلب بذل عناية رقابية خاصة أو تدخل السلطة النقدية لمعالجة الأمر.

3 الفصل الثالث

تحليل مؤشرات البنك الوطني الجزائري باستخدام نظام camels

تمهيد:

بعد ما تم استعراض الجانب النظري للموضوع من خلال الفصليين السابقين، نحاول من خلال هذا الفصل إجراء عملية إسقاط لأهم المفاهيم النظرية التي تم تناولها على بنك تجاري جزائري وهو البنك الوطني الجزائري، لذلك سنحاول تحليل مؤشرات السلامة للبنك الوطني الجزائري باستخدام نظام التقييم camels .

المبحث الأول : تقديم البنك الوطني الجزائري BNA

سنتطرق في هذا المبحث إلى التعريف بالبنك محل الدراسة (البنك الوطني الجزائري)، ومن أجل ذلك سوف يتم تعريف البنك من خلال إعطاء بطاقة تعريفية له من خلال نشأته وأهم وظائفه والهيكل التنظيمي له ثم سنحاول معرفة مدى تطبيق البنك الوطني الجزائري لمقررات لجنة بازل وكذلك نتطرق إلى أهم الأقسام التي تعمل على تطبيق القواعد الاحترازية التي فرضها عليه بنك الجزائر في إطار تطبيق معايير لجنة بازل الأولى.

المطلب الأول : النشأة والوظائف والهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري

أولا: نشأة البنك الوطني الجزائري

تأسس هذا البنك بموجب الأمر رقم 176/66 الصادر في 14 جوان 1966، ويعتبر أول البنوك التجارية التي تم إنشاؤها في الجزائر المستقلة برأس مال قدره 20 مليون دينار جزائري،[1] ليحل محل البنوك التالية :

- القرض العقاري الجزائري التونسي 1966/07/10؛
- القرض الصناعي والتجاري 1967/07/01؛
- بنك الصناعة و التجارة في إفريقيا 1968/07/01؛
- بنك باريس وهولندا 1968/05/04؛
- بنك معسكر للخصم 1966/07/01؛
- وفي سنة 1988 وفي إطار الإصلاحات التي فرضها القانون رقم 01/88 المتضمن قانون المؤسسات العمومية الاقتصادية المنظمة في شكل شركات أسهم، فانه تم تحويل البنك

[1] الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر،2007، ص 188 .

الوطني الجزائري إلى مؤسسة مالية ذات أسهم برأسمال يقدر ب 3.4 مليار دينار جزائري، وبفضل قانون النقد والقرض رقم 90-10 من 14 أفريل 1990 الذي شكل إصلاح جذري للنظام المصرفي حتى يتماشى مع السياسات الاقتصادية الجديدة للبلاد أصبح البنك الوطني الجزائري بمثابة بنك شامل، وفي جوان 2009 تم زيادة رأس مال البنك الوطني الجزائري من 14600 مليار دينار إلى 41600 مليار دينار عن طريق إصدار 27000 سهم بمليون دينار لكل سهم.[1]

ثانيا: وظائف ومهام البنك الوطني الجزائري

تتلخص وظائف البنك الوطني الجزائري فيما يلي:

-يقوم بالوظائف البنكية وفقا للأسس المصرفية التقليدية المتعلقة بالمخاطر وضمان القروض وتسهيلات الصندوق والسحب على المكشوف وكذا العمل على خطة الدولة المتضمنة موضوع الائتمان قصير متوسط و طويل الأجل؛

- إقراض المؤسسات الصناعية العامة منها والخاصة؛

-خصم الأوراق التجارية؛

- تدويل عمليات التجارة الخارجية؛

- قبول الودائع من طرف الجمهور ومختلف المؤسسات لإعادة استثمارها؛

- التدخل في عمليات الصرف الآجل و العاجل؛

- يلعب دور " البنك المراسل " بالنسبة للبنوك الأجنبية؛

- إعطاء الضمانات لكل الأسواق العمومية؛

- يمنح الائتمان الزراعي للقطاع المسير ذاتيا ويساهم في الرقابة على وحدات الإنتاج.

ومن بين الأهداف التي يسعى البنك الوطني الجزائري لتحقيقها نذكر منها:

- تحسين التسيير وجعله أكتر فاعلية للتكييف معا لتطورات وذلك بإدخال تقنيات حديثة وجديدة في ميدان التسيير والتسويق؛

- توسيع الشبكة البنكية و تقريبها من الزبائن؛

[1] موقع البنك الوطني الجزائري www.bna.dz .

- تحسين وتطوير أنظمة المعلومات والوسائل التقنية؛
- فرض الرقابة عن طريق تقدير الوسائل المادية والتقنية.

ثالثا: الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري

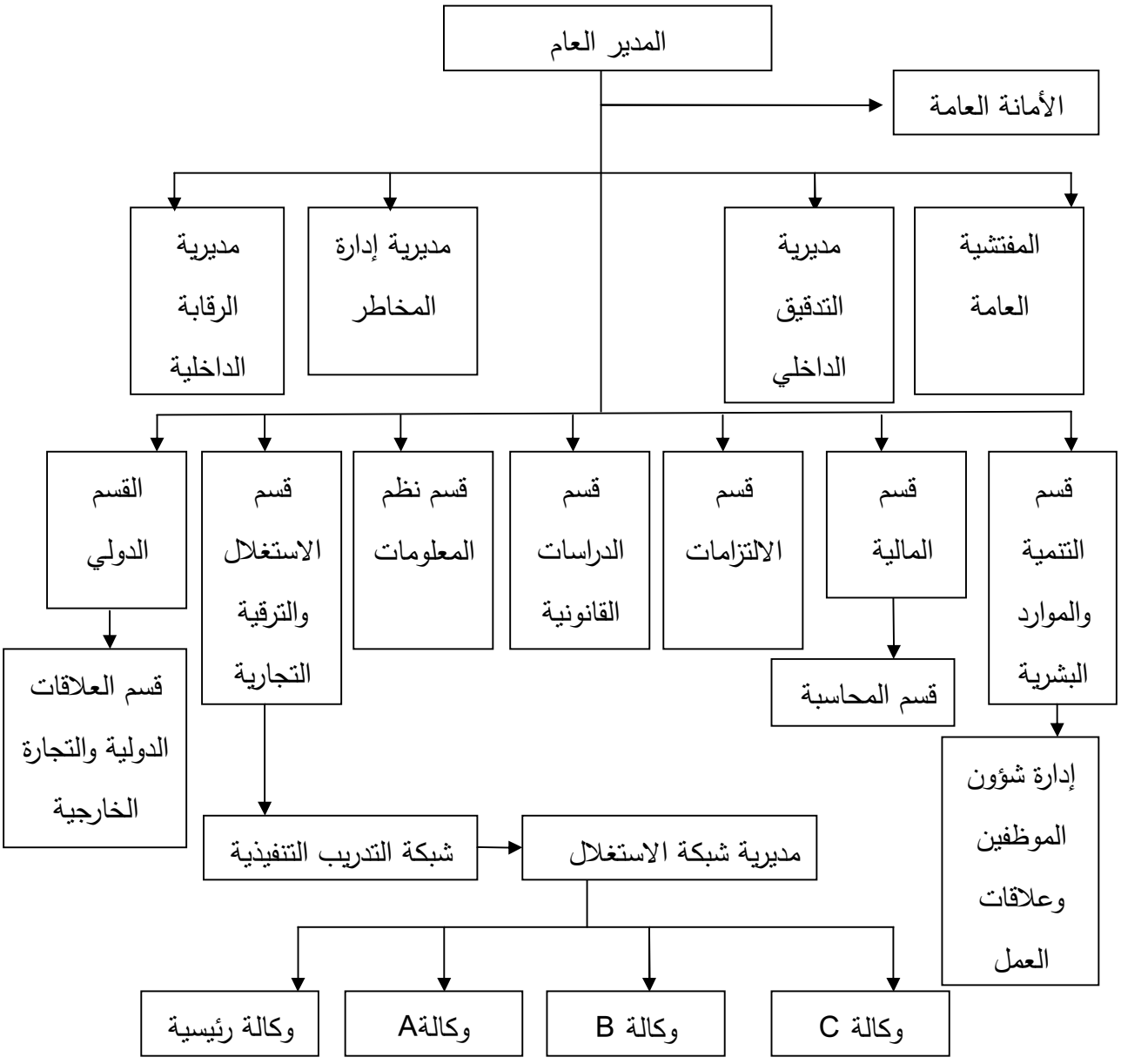

من إعداد الطالبة بالاعتماد على موقع البنك الوطني الجزائري

يتكون البنك الوطني الجزائري من أربع مديريات منها مديرية إدارة المخاطر،مديرية التدقيق الداخلي، مديرية الرقابة الداخلية والمفتشية العامة ويقسم وظائفه عبر سبعة أقسام هي: القسم

الدولي، قسم الاستغلال والترقية التجارية،قسم نظم المعلومات، قسم الدراسات القانونية، قسم الالتزامات ، قسم المالية وقسم التنمية والموارد البشرية.

المطلب الثاني: البنك الوطني الجزائري ومقررات لجنة بازل

تفرض لجنة بازل للرقابة المصرفية على بنوك الجزائر إتباع سياسة صارمة وواضحة المعالم في إطار مهامه الإشرافية والرقابية على متعاملي الجهاز المصرفي الوطني والبنك الوطني الجزائري كغيره من البنوك التجارية الجزائرية يخضع للقواعد التي تبنتها السلطات النقدية في الجزائر من خلال قانون النقد والقرض والتعديلات المتمثلة في التوصيات الصادرة عن لجنة بازل الأولى، ونظرا للمجال الواسع للتدخلات البنكية أصبح من الضروري أن تتصرف بحذر في تعاملاتها المالية بشكل يحافظ على توازن هيكلها المالي والوفاء بالتزاماتها تجاه الغير من أصحاب الودائع الخاصة وقد حدد البنك المركزي باعتباره سلطة نقدية أدوات تنظيم تحدد فيها شروط للنشاط البنكي وكذا القواعد الاحترازية والتي شرع في تطبيقها ابتداء من جانفي 1992 تطبيقا للتعليمة رقم 91-34 الصادرة بتاريخ 14 نوفمبر 1991 والمتعلقة بتحديد النظم الاحترازية في تسيير البنوك والمؤسسات المالية.[1]

أولا: القواعد الاحترازية المطبقة على البنك الوطني الجزائري

سعت السلطات النقدية في كل دولة إلى إجبار البنوك على إتباع القواعد الاحترازية والتقيد بها، حماية لتلك البنوك ومودعيها، وحفاظاً على سلامة النظام المصرفي ككل حيث يمكن أن نميز القواعد التالية:

1- رأس المال الأدنى:

يعتبر أول نظام في الجزائر المحدد لرأسمال الأدنى هو النظام رقم 90-01 الصادر في 04 جويلية 1990 المتعلق بالحد الأدنى لرأسمال البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر والذي نص على أن يكون الحد الأدنى لرأسمال البنوك 500 مليون دج دون أن يقل هذا المبلغ عن 33% من الأموال الخاصة، وقد تم تعديل الحد الأدنى لرأسمال البنوك

[1] سمير أيت عكاش، مرجع سابق، ص 226.

والمؤسسات المالية سنة 2004 ليصبح محددا ب 2.5 مليار دج بالنسبة للبنوك و500 مليون دج بالنسبة للمؤسسات المالية.[1]

2 – نسبة تقسيم المخاطر:

تهدف هذه النسبة إلى تحديد سقف العلاقة بين الأموال الذاتية للبنك والتزاماته على أهم مدينيه فرديا أو جماعيا، وهذا من أجل تخفيف تأثير إفلاس مدين أو أكثر، وتحدد القواعد الاحترازية المطبقة في الجزائر نوعين من تقسيم المخاطر التي يتوجب على كل بنك و مؤسسة مالية احترامها وهي:

– نسبة قصوى بين مجموع المخاطر الناتجة عن عملياته مع نفس المستفيد ومبلغ صافي الأموال الذاتية أي: [المخاطر الناتجة عن المستفيد / صافي الأموال الذاتية] ≤ 25 %. تتعلق المخاطر الناتجة عن الزبون بمخاطر الميزانية وتلك خارج الميزانية ويؤدي تجاوز هذه النسبة إلى تخصيص تغطية للمخاطر تتمثل في ضعف نسبة الملاءة أي16% .

– نسبة قصوى بين مجموع المخاطر التي يتعرض لها بسبب عملياته مع المستفيدين الذين يحصل كل واحد منهم على حجم قروض تتجاوز نسبة 15% من صافي الأموال الذاتية، لا يجب أن تفوق 10 مرات صافي الأموال الذاتية للبنك والمؤسسة المالية.[2]

3 –متابعة الالتزامات والتأمين على الودائع:

لقد نصت قواعد الحذر في الجزائر على ضرورة المتابعة المستمرة للقروض الممنوحة وذلك من خلال ترتيبها حسب درجة المخاطرة وتكوين المخصصات اللازمة لها، كما يجب على أي بنك أن يقوم بالتأمين على الودائع التي لديه لمواجهة المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها وذلك لحماية أموال المودعين والحفاظ على مبدأ الأمان، ويعتبر وضع نظام لضمان الودائع من أهم مقترحات لجنة بازل لمعالجة إفلاس البنوك.[3]

---

[1] المادة 2 من التعليمة رقم 90–01، المؤرخة في 2004/03/04 المتعلقة بالحد الأدنى لرأسمال البنوك و المؤسسات المالية العاملة في الجزائر.

[2] جدايني ميمي، **دور استقلالية بنك الجزائر في تفعيل تطبيق القواعد الاحترازية**، مداخلة مقدمة ضمن المؤتمر العلمي الدولي حول اصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، جامعة ورقلة ،يوم 11–12 مارس، 2008، ص11.

[3] صورية عاشوري، مرجع سابق، ص 121.

4- نسبة تغطية المخاطر:

وهي تمثل العلاقة بين الأموال الخاصة الصافية ومجموع مخاطر القرض الناتجة عن عملية توزيع القروض تعرف بنسبة الملاءة المالية أو نسبة كوك حيث:

نسبة كوك = [الأموال الخاصة الصافية / مجموع الأخطار المرجحة].

وقد حددت هذه النسبة ب 8% كحد أدنى يجب على البنوك والمؤسسات المالية احترامها وهذا ابتداء من نهاية ديسمبر 1999 إذ حددت قبل ذلك بنسب أخرى كالتالي:

- 4 % ابتداء من نهاية جوان 1995؛
- 5 % ابتداء من نهاية ديسمبر 1996؛
- 6% ابتداء من نهاية ديسمبر 1997؛
- 7% ابتداء من نهاية ديسمبر 1998.[1]

5- السيولة:

هذه النسبة تعرف بالعلاقة بين عناصر الأصول السائلة في الأجل القصير وعناصر والخصوم قصيرة الأجل، حيث تهدف من جهة إلى ضمان قدرة البنوك والمؤسسات المالية على الدفع لأصحاب الودائع في أي لحظة من اللحظات، ومن جهة أخرى إلى قياس ومتابعة خطر عدم السيولة للبنوك والمؤسسات المالية حيث تكون هذه البنوك والمؤسسات مستعدة لتسديد ديونها في أجال استحقاقها وضمان قدرتها على تقديم القروض للغير في الوقت نفسه تجنب اللجوء إلى البنك المركزي لتصحيح وضعية خزينة البنوك والمؤسسات المالية، ويشترط في هذه النسبة أن تكون أكبر أو تساوي 100% أي:

نسبة السيولة=[الأصول السائلة في المدى القصير/الخصوم المستحقة في المدى القصير]≤ 100% [2]

6- وضعيات المصرف:

تهدف هذه القاعدة إلى تخفيف آثار المخاطر الناجمة عن العمليات بالعملة الصعبة، و في هذا الإطار وضعت السلطة النقدية نسبتين، ويتعلق الأمر ب:

---

[1] سمير أيت عكاش، مرجع سابق، ص 228.

[2] دريس رشيد و بحري سفيان، **مقررات لجنة بازل والنظم الاحترازية في الجزائر**،جامعة الجزائر، ص8، متاح في الموقع: http://elbassair.net/Centre%23%A9chargement/maktaba/%D8%B1%D تاريخ النقل 2015/05/14.

– نسبة قصوى محددة ب 10% بين مبلغ وضعية الصرف (قصيرة أو طويلة) مع مبلغ صافي الأموال الذاتية أي: [مجموع وضعيات الصرف في كل عملة/ صافي الأموال الذاتية] ≤ **10 %** .

– نسبة قصوى لا تتعدى 30% بين مجموع وضعيات الصرف لجميع العملات ومبلغ صافي الأموال الذاتية أي: [مجموع وضعيات الصرف لجميع العملات / صافي الأموال الذاتية] ≤ **30 %**.[1]

ثانيا: الهيئات المعنية بوضع ومتابعة القواعد الاحترازية البنكية في الجزائر

إن التنظيم الجديد للنظام البنكي الجزائري، الذي فتح المجال أمام المبادرة الخاصة والأجنبية، والذي يعتمد على السوق، يتطلب أن تكون للسلطة النقدية آليات وهيئات للرقابة على هذا النظام وذلك من خلال وضع مجموعة من القواعد الاحترازية والسهر على احترام وتطبيق البنوك لهذه القواعد، من بين هذه الهيئات نذكر ما يلي:

1– مجلس النقد والقرض:

يقوم مجلس النقد والقرض بمجموعة من المهام الرئيسية من أهمها:

– يحدد قواعد الحذر في تسيير البنوك؛

– باعتباره مجلس إدارة بنك الجزائر، يقوم بإجراء مداولات حول تنظيم البنك المركزي، كما يقوم بتحديد ميزانية البنك؛

– باعتباره سلطة نقدية، يقوم بتنظيم إصدار النقود، يحدد شروط تنفيذ عمليات البنك في علاقته مع البنوك والمؤسسات المالية؛

– يسير السياسة النقدية ويقوم بوضع شروط فتح الفروع والمكاتب التمثيلية للبنوك والمؤسسات المالية الأجنبية.

2– اللجنة المصرفية:

تمتلك اللجنة المصرفية حق مراقبة كل مؤسسات الإقراض، فهي مكلفة أساسا بمراقبة مدى احترام المؤسسات المعنية التشريعات والتنظيمات البنكية سارية المفعول، هذا وقد حدد الأمر رقم03 –11 المؤرخ بتاريخ 26 أوت 2003 المهام الرئيسية للجنة المصرفية، حيث

[1] المادة 03 من التعليمة رقم 95–78 المؤرخة في 1995/12/26 المتضمنة القواعد المتعلقة بوضعيات المصرف.

تتمثل هذه المهام في:

– مراقبة مدى احترام البنوك والمؤسسات المالية للأحكام التشريعية والتنظيمية المطبقة عليها؛

– المعاقبة على الاختلالات التي تتم معاينتها؛

– تفحص اللجنة شروط استغلال البنوك والمؤسسات المالية وتسهر على نوعية وضعياتها المالية؛

– تسهر على احترام قواعد حسن سير المهنة؛

– تعاين عند الاقتضاء المخالفات التي يرتكبها أشخاص يمارسون نشاطات البنك أو المؤسسة المالية دون أن يتم اعتمادهم، وتطبق عليهم العقوبات التأديبية المنصوص عليها في هذا الأمر دون المساس بالملاحقات الأخرى الجزائية والمدنية.

3– المديرية العامة للمفتشية العامة:

تتمثل مهمة المديرية العامة للمفتشية العامة في مراجعة ومراقبة كل أنشطة البنك المرتبطة بالتنظيم والتسيير الإداري من جهة، وبالعمليات البنكية والمالية للبنوك والمؤسسات المالية فيما يتعلق بتوزيع القروض وتسيير الالتزامات المالية وسوق الصرف وحركة رؤوس الأموال مع الخارج من جهة أخرى, كما تقوم المديرية العامة للمفتشية العامة بمراقبة مدى احترام البنوك والمؤسسات المالية للأحكام القانونية لصالح اللجنة المصرفية وذلك بتنظيم عمليات الرقابة على أساس المستندات وكذا الرقابة الميدانية لممارسة مهاما.[1]

المبحث الثاني: محاولة تطبيق نظام camels على البنك الوطني الجزائري

سنقوم في هذا المبحث بتحليل وتصنيف كل مؤشر من مؤشرات نظام camels واكتشاف نقاط الاختلال والضعف في هذه المؤشرات وفقا للسياسة التي يتبعها هذا النظام، وبالنسبة لمؤشر الإدارة للبنك الوطني الجزائري، لم نقم بإدراجها في معيار camels لعدم توفر البيانات والمعطيات في القوائم المالية والموقع الرسمي للبنك حول تحليل وتقييم الإدارة.

[1] أحمد قارون، **مدى التزام البنوك الجزائرية بتطبيق كفاية رأس المال وفقا لتوصيات لجنة بازل**، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية،قسم العلوم التجارية،جامعة سطيف،2013 ،ص 100–101.

المطلب الأول: تحليل مؤشرات كفاية رأس المال وجودة الأصول والربحية

أولا: تحليل مؤشر رأس مال البنك الوطني الجزائري

1- نسبة رأس المال الأساسي إلى متوسط الأصول

تمثل هذه النسبة ماتم استعماله من رأس المال الأساسي لتمويل أصول البنك وحسب نظام camels والدراسة التي قامت بها مؤسسة examiner oriontation الأمريكية إذا كانت النسبة أكبر من 5% فهذا مؤشر على أن رأس مال البنك جيد، أما إذا كانت أكبر من 4% فهذا يعني أن رأس مال البنك ملائم، في حين إذا كانت أقل من 4% فهذا يعني أن رأس مال البنك ضعيف، أما إذا كانت أقل من 3% فهذا يعني أن رأس مال البنك ضعيف جدا، ولمعرفة مدى ملائمة رأس مال البنك الوطني الجزائري خلال الأربع سنوات الأخيرة نقوم بإعداد الجدول التالي:

الجدول رقم 3-1 : نسبة رأس المال الأساسي إلى متوسط الأصول

الوحدة: 1000 دج

البيان	2009	2010	2011	2012
رأس المال المدفوع	41600000	41600000	41600000	41600000
الاحتياطات	8026164	24839732	65647403	86804864
أموال لمواجهة الأخطار المصرفية العامة	28417616	42859591	42034337	40612095
الأرباح المحتجزة	13746086	13746086	661676	2000000
نحصل على رأس المال الأساسي				
رأس المال الأساسي	91789866	123045409	149943416	171016959
متوسط الأصول	1190013203	1341211616	1521174069	1840371250
رأس المال الأساسي / متوسط الأصول	% 7.71	%9.17	%9.85	%9.29
متوسط النسبة	%9.00			

تصنيف رأس مال البنك	1

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على القوائم المالية للبنك

من الجدول أعلاه يتبين أن نسبة رأس المال الأساسي إلى إجمالي الأصول في ارتفاع عبر السنوات حيث:

خلال سنة 2009 كان البنك الوطني الجزائري يملك حوالي91 مليون دج رأس مال أساسي والذي يغطي 7.71% من متوسط الأصول التي بلغت حوالي 1190 مليون دج ثم ارتفعت النسب في السنوات الأخيرة إلى9%وذلك بسبب إصدار بنك الجزائر قرار برفع رأس مال البنك الوطني الجزائري فقام هذا الأخير بإصدار27000 سهم قامت بشراءها الخزينة العمومية.

وباستعراض متوسط نسبة رأس المال الأساسي إلى متوسط الأصول والبالغة 9% والتي تقيس مدى قوة أو ضعف ملاءة رأس مال البنك وبمقارنتها مع النسب المقررة وفقا لنظام camels نجد أنها أكبر من 5% أي تقع في المستوى الأول بمعنى أن البنك يملك رأس مال جيد ويتوافق مع المتطلبات التنظيمية للملاءة المصرفية، أي أن رأس المال كاف لتمويل أصول البنك، وزيادة رأس المال الأساسي بما يتناسب مع حجم موجوداته يضمن سلامة واستقرار البنك.

ثانيا : تحليل جودة أصول البنك الوطني الجزائري

كما سبق القول تعتبر جودة الأصول ذات أهمية خاصة في نظام التقييم المصرفي الأمريكي لأنها الجزء الحاسم في نشاط البنك الذي يقود عملياته نحو تحقيق الإيرادات، لأن امتلاك البنك لأصول جيدة سوف يعني توليد دخل أكثر وتقييم أفضل لكل من السيولة والإدارة ورأس المال، ولأغراض الوقوف على مدى جودة الأصول بالبنك، يتم حساب وتحليل النسب التالية:

1- نسبة الأصول المرجحة **WCR**:

تقيس هذه النسبة حجم مخصصات الديون المتعثرة من حقوق الملكية والمخصصات وكلما قلت هذه النسبة فهذا يعني أن حجم الديون المتعثرة لدى البنك قليلة، ولديه حركة منتظمة في تحصيل أقساط القروض والفوائد وللبنك ربحية أفضل وفرص نمو قوية، حيث: نسبة الأصول المرجحة = [المخصصات] / [حقوق الملكية + المخصصات].

الجدول رقم 3-2: نسبة الأصول المرجحة

الوحدة: 1000 دج

البيان	2009	2010	2011	2012
مخصصات القطاع العام	1101774	1050681	1050681	1023538
مخصصات القطاع الخاص	2057344	3765695	1968904	1875623
المخصصات الإجمالية	3159118	4816376	3019585	2899161
رأس المال المدفوع	41600000	41600000	41600000	41600000
الاحتياطات	8026164	24839732	65647403	86804864
حقوق الملكية	496266164	66439732	107247403	128404864
نسبة التصنيف المرجح	%0.63	%6.75	%2.73	%2.20
متوسط النسبة **WCR**	%3.07			
درجة التصنيف	1			

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على القوائم المالية للبنك

من الجدول السابق نلاحظ أن نسبة التصنيف المرجح غير مستقرة عبر السنوات الأربعة حيث:

خلال سنة 2009-2010 نلاحظ أن النسبة ارتفعت من 0.63% إلى 6.75% وهو مؤشر على وجود حجم من الديون المتعثرة ثم انخفضت هذه النسبة خلال السنوات 2011-2012 ب 2.73%- 2.20% على التوالي وهذا مؤشر جيد ويرجع سبب الانخفاض إلى ارتفاع الاحتياطات وارتفاع حقوق الملكية بمعنى أن البنك أدرك الخطأ الحاصل في نشاطه فيما يخص حجم الديون المتعثرة.

وباستعراض متوسط النسبة **WCR** البالغة 3.07%، والتي تقيس مدى قوة أو ضعف جودة أصول البنك وبمقارنتها مع النسب المقررة حسب الجدول (رقم2-4 ص52)، فإن هذه النسبة أقل من 5% بمعنى أن أصول البنك قوية وهو ما يجعلنا نمنحها التصنيف رقم (1)، ولكن هذه النسبة غير كافية للحكم على مؤشر جودة الأصول لذلك سوف نقوم بتحليل النسبة التالية:

2-نسبة التصنيف الإجمالي**TCR** :

حيث تقيس هذه النسبة حجم القروض المتعثرة إلى حقوق الملكية والمخصصات، فكلما قلت هذه النسبة كان أفضل لأنها تعطي مؤشرات على أن حجم مخصص الديون المتعثرة إلى حقوق الملكية قليل، كما أن ملاءة رأس المال قوية، إضافة إلى أن مخصصات الديون المتعثرة كافية لمواجهة هذه المخاطر، وكذلك سياسة منح الائتمان رشيدة مما يتيح فرصة أكبر لنو المصرف وتحقيق أهدافه.

نسبة إجمالي التصنيف **TCR**= [القروض المتعثرة] / [حقوق الملكية + المخصصات].

الجدول رقم 3-3 : نسبة التصنيف الإجمالي

الوحدة: 1000 دج

البيان	2009	2010	2011	2012
القروض المتعثرة بالقطاع العام	60174302	60105132	58592234	57129132
القروض المتعثرة بالقطاع الخاص	103324729	100249743	1076335347	106473450
إجمالي القروض المتعثرة	163499031	160354875	1134927581	163602582
المخصصات الإجمالية	3159118	4816376	3019585	2899161
حقوق الملكية	496266164	66439732	107247403	128404864
نسبة التصنيف الإجمالي **TCR**	%32.73	%225.04	%1029.25	%124.59
متوسط النسب **TCR**	%352.90			
درجة التصنيف	5			

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على القوائم المالية للبنك

من الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة التصنيف الإجمالي غير مستقرة عبر السنوات الأربعة حيث:

خلال سنة2009-2010 ارتفعت نسبة التصنيف الإجمالي من 32.73% إلى 225.04% بسبب زيادة الديون المتعثرة حيث تفوق تقريبا حقوق الملكية والمخصصات بكثير، ورغم زيادة حقوق الملكية سنة 2011 إلا أن النسبة **TCR** ارتفعت إلى 1029.25% وهذا مؤشر على وجود اختلال في نشاط البنك، وملاءة رأس المال ومخصصات الديون المتعثرة غير كافية لمواجهة المخاطر، وعلى الرغم من انخفاض النسبة سنة 2012 إلا أن الديون المتعثرة مازالت تفوق تقريبا حقوق الملكية والمخصصات وهذا مؤشر على وجود مستوى عال من الأصول المتعثرة والتي تهدد رأس المال بصورة حادة.

وباستعراض متوسط النسبة **TCR** البالغة 352.90% والتي تقيس مدى قوة أو ضعف جودة أصول البنك وبمقارنتها مع النسب المقررة حسب الجدول(رقم2-4 ص52)، فإن هذه النسبة أكبر من100% بمعنى أن أصول البنك غير مرضية وهو ما يجعلنا نمنحها التصنيف رقم (5) وهو الأسوء.

مما سبق يمكن تلخيص أهم النسب التي استعملت لتحليل مؤشر جودة الأصول في الجدول التالي:

الجدول رقم 3-4: ملخص نسب تحليل مؤشر جودة الأصول

البيان	درجة التصنيف
التصنيف المرجح **WCR**	1
التصنيف الإجمالي **TCR**	5
تصنيف أصول البنك	3

المصدر: من إعداد الطالبة

ملاحظة : تصنيف أصول البنك = 1+5 / 2 = 3.

من الجدول أعلاه يتبين أن أصول البنك الوطني الجزائري جيدة بعض الشيء وتقع في المستوى الثالث، بمعنى أن البنك يظهر نقاط ضعف رئيسة، والتي إذا لم يتم تصحيحها مباشرة فإن ذلك يؤدي إلى هلاك رأس المال أو إعسار المصرف مما يستدعي وجود إشراف رقابي قوي لضمان اتخاذ الإدارة خطوات فورية لتدارك الأمر ودراسة نقاط الضعف وتصحيح العيوب، كما يتميز هذا التصنيف بزيادة مستويات الائتمان المتعثرة والتي قد تؤثر على رأس المال أو تؤدي إلى حدوث إعسار البنك إذا لم يتم المسارعة في اتخاذ الإجراءات اللازمة

للحد منها.

ثالثا : تحليل مؤشرات الربحية للبنك الوطني الجزائري

كما سبق القول فإن الإدارة تنظر إلى الأرباح كأحد العناصر الهامة لضمان استمرارية أداء البنك فانخفاض مؤشرات الربحية يمكن أن يعطي إشارة إلى وجود مشكلات في ربحية الشركات والمؤسسات المالية، في حين أن الارتفاع العالي في هذه المؤشرات قد يعكس سياسة استثمارية في محافظ مالية محفوفة بالمخاطر، ولأغراض الوقوف على مدى ربحية البنك يتم حساب وتحليل النسب التالية:

1 –معدل العائد على إجمالي الموجودات:

تستخدم هذه النسبة للحكم على كفاية الإدارة في استغلال أصول المصرف، فكلما زاد معدل العائد على إجمالي الموجودات زادت قدرة حقوق الملكية على مقابلة الأصول الخطرة وارتفاع كفاءة المصرف في استخدام أصوله والتحكم في التكاليف والعكس صحيح ويقاس هذا المعدل بالعلاقة التالية: **ROA** = [صافي الدخل] / [إجمالي الموجودات].

والجدول الموالي يبين العائد على إجمالي الموجودات للأربع سنوات الأخيرة للبنك الوطني الجزائري.

الجدول رقم3–5 : معدل العائد على إجمالي الموجودات **ROA**

الوحدة: 1000 دج

البيان	2009	2010	2011	2012
إجمالي الموجودات	1260737875	1421685356	1620662782	2060079717
متوسط الأصول	1190013203	1341211616	1521174069	1840371250
صافي الدخل	21016960	32599909	34819139	27180499
معدل العائد على متوسط الاصول	%1.66	%2.29	%2.14	%1.31
متوسط نسب **ROA**	%1.85			
درجة التصنيف	1			

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على القوائم المالية للبنك

من الجدول السابق نلاحظ أن معدل العائد على متوسط الأصول في ارتفاع مستمر عبر السنوات 2009-2010-2011 وهذا نتيجة تزايد أرباح البنك بعلاقة طردية مع أصوله ورغم انخفاض النسبة سنة 2012 بسبب انخفاض الدخل إلا أن النسبة 1.31% تعتبر مؤشر جيد على أداء البنك وارتفاع كفاءة المصرف في استخدام أصوله.

و باستعراض متوسط النسبة **ROA** البالغة 1.85%، والتي تقيس مدى قوة أو ضعف ربحية البنك وبمقارنتها مع النسب المقررة حسب الجدول(رقم2-5 ص57)، فإن هذه النسبة أكبر من 1.5 % بمعنى أن ربحية البنك جيدة وهو ما يجعلنا نمنحها التصنيف رقم(1)، إلا أن حساب هذا المعدل غير كاف للحكم على مؤشر ربحية البنك لذلك يتطلب الأمر تحليل نسبة الدخل من التمويل إلى إجمالي الدخل.

2- نسبة الدخل من التمويل إلى إجمالي الدخل

تقيس هذه النسبة مدى كفاءة الإدارة في توليد الدخل من نشاط البنك العادي وهو قيامه بعمليات التمويل، حيث كلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على أن للإدارة القدرة على توليد أرباح من نشاط البنك العادي بغض النظر عن النشاط غير العادي، والجدول الموالي يبين تطور هذه النسبة خلال أربع سنوات الأخيرة للبنك الوطني الجزائري.

الجدول رقم3-6: نسبة الدخل من التمويل إلى إجمالي الدخل

الوحدة: 1000 دج

البيان	2009	2010	2011	2012
الدخل من التمويل	52437400	41960887	57012496	64150441
إجمالي الدخل	73454360	74560796	91831635	91330940
نسبة الدخل من التمويل إلى إجمالي الدخل	%71.38	%56.27	%62.08	%70.23
متوسط النسب	%64.99			
درجة التصنيف	2			

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على القوائم المالية للبنك

من الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة الدخل من التمويل إلى إجمالي الدخل غير مستقرة حيث: بمقارنة سنة 2010 بسنة 2009: في سنة 2009 بلغت نسبة الدخل من التمويل إلى

إجمالي الدخل 71.38% بمعنى أن البنك الوطني الجزائري يحقق 71.38% من إيراداته بالاعتماد على نشاطه العادي، أما في سنة 2010 فقد انخفضت هذه النسبة إلى56.27% نتيجة ارتفاع الدخل ثم ارتفعت النسب سنة 2011-2012 ب 62.08%- 70.23% على التوالي نتيجة ارتفاع الدخل من التمويل بنسبة أكبر من ارتفاع الدخل من النشاط غير العادي للبنك.

وباستعراض متوسط نسب الدخل من التمويل إلى إجمالي الدخل البالغة 64.99% والتي تقيس مدى قوة أو ضعف ربحية البنك وبمقارنتها مع النسب المقررة حسب الجدول (رقم2-5 ص57)، فإن هذه النسبة تقع في المجال [50% - 75%] بمعنى أن ربحية البنك مرضية وهو ما يجعلنا نمنحها التصنيف رقم (2).

مما سبق يمكن تلخيص أهم النسب التي استعملت لتحليل مؤشر الربحية في الجدول التالي:

الجدول رقم3-7: تلخيص نسب تحليل مؤشر الربحية

البيان	درجة التصنيف
معدل العائد على الأصول ROA	1
نسب الدخل من التمويل إلى إجمالي الدخل	2
تصنيف ربحية البنك	2

المصدر: من إعداد الطالبة

ملاحظة : تصنيف ربحية البنك = 2+1 /2=1.5 ويمنح لها التصنيف رقم (2).

من الجدول أعلاه يتبين أن ربحية البنك الوطني الجزائري مرضية وتقع في المستوى الثاني أي أن البنك الوطني الجزائري يولد دخلاً كافياً لتلبية متطلبات الاحتياطيات اللازمة، ويوفر نمو لرأس المال ويدفع حصص أرباح معقولة، إلا أن المصرف قد يشهد اتجاهات سلبية تبدأ بالاعتماد على الدخل الاستثنائي لزيادة الأرباح الصافية، مما يتطلب تحسين قدرة الإدارة في التخطيط والرقابة على العمليات المصرفية، كما يتوجب على الإدارة دراسة نقاط الضعف من أجل مسار أفضل للبنك.

المطلب الثاني: تحليل مؤشرات السيولة والحساسية لمخاطر السوق

أولا: تحليل مؤشرات السيولة للبنك الوطني الجزائري

كما سبق القول فإن عنصر السيولة يعتبر من العناصر الأساسية المكونة لنظام التقييم فتستخدم كأدوات لتقييم المركز الائتماني للمصرف والذي يعبر عادةً عن مدى قدرتها في الوفاء بالتزاماته، وفي كثير من الحالات يحدث الإعسار المالي للمؤسسات بسبب سوء الإدارة للسيولة، ومن هنا تأتي أهمية متابعة مؤشرات السيولة, حيث تمثل أهم وسائل وقاية البنك من مخاطر الإفلاس، وقدرته على مواجهة الالتزامات قصيرة الأجل في مواعيد استحقاقها دون أي تأخير، وتحليل عنصر السيولة يستند إلى مجموعة من النسب المالية نذكر منها:

1- نسب السيولة الحاضرة:

تبين هذه النسبة مدى قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل الواجبة التسديد في مواعيدها المحددة باستعمال الأرصدة النقدية الموجودة في الصندوق أو لدى البنك المركزي، أو البنوك الأخرى، ويدل ارتفاع هذه النسبة على قدرة المصرف على مواجهة السحوبات من الودائع تحت الطلب وانخفاض مخاطر السيولة على اعتبار ذلك يمكن من زيادة النقد والاستثمارات التي يوجه بها المصرف التزاماته المختلفة، ولمعرفة مدى قدرة البنك الوطني الجزائري على الوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل باستخدام سيولته الحاضرة نقوم بإعداد الجدول التالي:

الجدول رقم3-8 : نسب السيولة الحاضرة

الوحدة: 1000 دج

البيان	2009	2010	2011	2012
قيم في الصندوق، البنك المركزي، مركز الصكوك	82826670	121610230	213006730	246496510
سندات عمومية	296	296	296	220
السيولة الحاضرة	82826966	121610526	213007026	246496730

ديون بذمة المؤسسات المالية	201088954	290560461	48006753	110841943
ودائع العملاء	723959223	738292584	970673130	1325198501
خصوم أخرى	37985095	43414989	277474800	278753158
الخصوم المستحقة على المدى القصير	963033272	1072268034	1296154683	1714793602
نسبة السيولة الحاضرة	%8.60	%11.34	%16.43	%14.37
متوسط النسبة	%12.68			
درجة التصنيف	2			

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على القوائم المالية للبنك

من الجدول السابق نلاحظ أن نسبة السيولة الحاضرة غير مستقرة عبر السنوات الأربعة حيث: بلغت نسبة السيولة الحاضرة 8.60% سنة 2009 وهي غير كافية لمواجهة الالتزامات قصيرة الأجل ثم ارتفعت سنة 2010-2011 بنسب 11.34%- 16.43% على التوالي بسبب ارتفاع السيولة الحاضرة بنسب أكبر من ارتفاع الودائع وما في حكمها وهذا مؤشر على قدرة المصرف على مواجهة السحوبات من الودائع تحت الطلب ثم انخفضت النسبة سنة 2012 ب 14.37% نتيجة ارتفاع الخصوم المستحقة بنسبة أكبر من ارتفاع السيولة الحاضرة لدى البنك الوطني الجزائري.

و باستعراض متوسط النسبة البالغة 12.68% والتي تقيس مدى قوة أو ضعف سيولة البنك وبمقارنتها مع النسب المقررة حسب الجدول (رقم2-6 ص60)، فإن هذه النسبة أكبر من 12%وهو ما يجعلنا نمنحها التصنيف رقم (2)، إلا أن حساب هذا المعدل غير كاف للحكم على مؤشر سيولة البنك لذا يتطلب الأمر تحليل نسب التوظيف.

2 - نسبة التوظيف:

تشير هذه النسبة إلى مدى استخدام البنك للودائع وما في حكمها لتلبية حاجات الزبائن من القروض، وكلما ارتفعت هذه النسبة فهذا مؤشر على قدرة البنك على تلبية القروض الجديدة، وهي في ذات الوقت تشير إلى انخفاض كفاءة البنك على الوفاء بالتزاماته

المالية اتجاه المودعين أي أنها تظهر انخفاض السيولة، لذلك ينبغي على البنك أخذ الحيطة والحذر اتجاه طلبات القروض الجديدة حتى لا يكون في وضع غير قادر على تلبية التزاماته المالية مع الغير.

الجدول رقم3-9 : نسبة القروض إلى الودائع

الوحدة: 1000 دج

البيان	2009	2010	2011	2012
القروض	876073468	858981230	1018304299	1414035360
الودائع	963033272	1072268034	1296154683	1714793602
نسب التوظيف	%90.97	%80.10	%78.56	%82.46
متوسط نسب التوظيف	%83.02			
درجة التصنيف	5			

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على القوائم المالية للبنك

من الجدول السابق يتضح أن نسبة التوظيف غير مستقرة عبر السنوات الأربعة حيث: خلال سنة 2009 بلغت نسبة التوظيف 90.97% وهي نسبة كبيرة جدا وهذا مؤشر على ضعف قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته المالية كما أن البنك يمنح حجما كبيرا من القروض على حساب سيولته ثم انخفضت خلال سنوات 2010-2011 بنسبة 80.10%- 78.56% على التوالي بسبب ارتفاع الودائع وكذلك انخفاض النسبة التي كانت القروض تمنح بها، ثم نجد أنها ارتفعت سنة 2012 إلى 82.46% بسبب ارتفاع القروض.

و باستعراض متوسط نسب التوظيف البالغة 83.02% والتي تقيس مدى قوة أو ضعف سيولة البنك وبمقارنتها مع النسب المقررة حسب الجدول (رقم2-6 ص60)، فإن هذه النسبة أكبر من 71% بمعنى أن سيولة البنك غير مرضية وهو ما يجعلنا نمنحها التصنيف رقم (5) وهو الأسوء، إلا أن حساب نسبة التوظيف غير كافية للحكم على مؤشر السيولة لذلك يتطلب الأمر تحليل نسبة القروض إلى إجمالي الأصول.

3- نسبة القروض إلى إجمالي الأصول:

الجدول رقم3-10 : نسبة القروض إلى إجمالي الأصول

البيان	2009	2010	2011	2012
القروض	876073468	858981230	1018304299	1414035360
الأصول	1260737875	1421685356	1620662782	2060079717
نسبة القروض إلى إجمالي الأصول	%69.48	%60.41	%62.83	%68.63
متوسط النسبة	%65.33			
درجة التصنيف	4			

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على القوائم المالية للبنك

من الجدول أعلاه يتضح أن نسبة القروض إلى إجمالي الأصول في ارتفاع مستمر حيث: خلال سنة 2009 بلغت النسبة 69.48% بمعنى أن 69.48% من أصول البنك هي قروض ممنوحة ثم انخفضت النسبة إلى 60.41% بسبب زيادة الأصول ونلاحظ خلال سنة 2011-2012 ارتفاع النسب ب62.83%- 68.63% على التوالي نتيجة ارتفاع القروض بنسب أكبر من ارتفاع الأصول.

و باستعراض متوسط النسبة البالغة 65.33% والتي تقيس مدى قوة أو ضعف سيولة البنك وبمقارنتها مع النسب المقررة حسب الجدول (رقم2-6 ص60)، فإن هذه النسبة أقل من 70% وهو ما يجعلنا نمنحها التصنيف رقم (4)، مما سبق يمكن تلخيص أهم النسب التي تم استخدامها في تحليل مؤشر السيولة.

الجدول رقم3-11 : تلخيص نسب تحليل مؤشر السيولة

البيان	درجة التصنيف
نسب التوظيف	5
نسبة القروض إلى إجمالي الأصول	4
نسب السيولة الحاضرة	2
تصنيف سيولة البنك	4

المصدر: من إعداد الطالبة

ملاحظة : تصنيف سيولة البنك = 5+4+2 /3 =3.6 ويمنح لها التصنيف رقم (4).

من الجدول أعلاه يتبين أن سيولة البنك الوطني الجزائري هامشية وتقع في المستوى الرابع أي أن البنك يشهد مشاكل سيولة حادة مما تتطلب رقابة تنظيمية فورية قوية لذلك يجب أن تتخذ إجراءات فورية لتقوية مركز السيولة لضمان تلبية المصرف لاحتياجاته الحالية، كما يجب أن يقوم المصرف بالتخطيط المكثف للتعامل مع احتياجات السيولة القصيرة المدى وغير المتوقعة.

ثانيا: تحليل حساسية البنك الوطني الجزائري لمخاطر أسعار الفائدة

كما سبق القول فإن مخاطر أسعار الفائدة تمثل أحد أهم مخاطر السوق، وباعتبار أن المصدر الأساسي لربحية البنك هو هامش الفائدة فإن تغير سعر الفائدة في السوق سيؤثر على الفوائد المقبوضة، والجدول التالي يبين الموجودات والالتزامات الحساسة للفائدة خلال أربع سنوات:

الجدول رقم3-12 : تحليل فجوة الاستثمار بين الموجودات والالتزامات الحساسة للفائدة.

الوحدة: 1000 دج

البيان	2009	2010	2011	2012
الأصول ذات الحساسية للتغير في سعر الفائدة	876073764	759219526	1018304595	393035580
حقوق على المؤسسات المالية	76375280	111800873	117835306	279869346
حقوق على العملاء	799698188	747418357	900468993	113166014
أسهم وسندات ذات مردودية متغيرة	296	296	296	220
الخصوم ذات الحساسية للتغير في سعر الفائدة	977155561	1086390323	1060549972	1728915940
ديون بذمة المؤسسات المالية	201088954	290560461	48006753	110841943

ودائع العملاء	723959223	738292584	970673130	13251985501
خصوم أخرى	37985095	43414989	27747800	278753158
ديون تابعة	141222289	141222289	141222289	141222289
الفجوة	(101081797)	(327170797)	(42245377)	(1335880360)

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على القوائم المالية للبنك

ملاحظة: تم الحساب بالاعتماد على العلاقة التالية:

الفجوة **GAP** = [الأصول ذات الحساسية اتجاه سعر الفائدة] – [الخصوم ذات الحساسية اتجاه سعر الفائدة].

من الجدول السابق نلاحظ أن الخصوم الحساسة للتغير في أسعار الفائدة أكبر من الأصول الحساسة للتغير في أسعار الفائدة، وبما أن الفجوة سالبة خلال الأربع سنوات محل الدراسة فهذا يعني أن ارتفاع الفوائد سيجعل البنك يخسر وانخفاضها سيجعله يربح أي الناتج يوضح أن هناك مخاطر في جانب الالتزامات يمكن أن يتعرض لها البنك في حال ارتفاع أسعار الفائدة فيتم العمل على إدارة مخاطر سعر الفائدة من خلال الفجوة الناتجة بواسطة إجراءات رقابية تصحيحية قوية، حيث أنه بدون هذه الإجراءات فإن خسائر فادحة قد تتسبب في انهيار البنك.

مما سبق يمكن التوصل إلى الوضعية المالية للبنك الوطني الجزائري فيما يتعلق بمؤشرات الحيطة والحذر الجزئية، والذي يتم تقييمها استنادا للتصنيف المركب camels.

جدول رقم3-13 : تصنيف مؤشرات السلامة للبنك الوطني الجزائري

البيان	درجة التصنيف
تصنيف رأس مال البنك	1
تصنيف جودة أصول البنك	3
تصنيف ربحية البنك	2
تصنيف سيولة البنك	4
التصنيف الكلي للبنك	2.5

المصدر: من إعداد الطالبة

ملاحظة: التصنيف الكلي للبنك = 1+2+3+4/4 = 2.5 .

من الجدول أعلاه يتبين أن البنك الوطني الجزائري وفقا لسياسة التقييم المركب camels وحسب الجدول (رقم 2-3 ص46) فإنه يقع في المستوى الثالث بمعنى أن البنك تواجهه بعض نقاط الضعف، مثل تزايد حجم القروض المتعثرة وعدم قدرته على إدارة السيولة وقد يؤدي ذلك إلى ظهور مشاكل بارزة في الملاءة والسيولة وتستوجب اتخاذ الإجراءات اللازمة لتصحيحها في إطار زمني معقول قبل تفاقمها.

خلاصة الفصل الثالث

رأينا من خلال دراستنا التطبيقية كيف يمكن إبراز أهمية نظام camels في قياس سلامة وصحة الجهاز المصرفي حيث يعالج مشاكل البنوك في ستة مجالات دون غيرها وهي رأس المال، الأصول، الإدارة، الربحية، السيولة والحساسية لمخاطر السوق، وهي مؤشرات تحويطية حيث يتم متابعتها وتقييمها ومعرفة سلوكها بصفة دائمة ومن خلالها يتم التعرف على الوضعية الكلية للبنك حيث تبين أن البنك الوطني الجزائري يصنف في المستوى الثالث وعليه بذل المزيد من الجهود وذلك للحد من القروض المتعثرة التي تؤدي إلى رداءة الأصول التي يمتلكها وكذلك دراسة نقاط ضعف البنك من أجل الحد من تفاقمها، خاصة من جانب السيولة، ويشترك النظام الأمريكي camels مع القواعد الاحترازية التي تطبق في الجزائر في الأخذ بعين الاعتبار كل من كفاية رأس المال والسيولة.

الخاتمة

الخلاصة العامة:

إن موضوع البحث يهدف إلى تحديد دور مؤشرات الحيطة والحذر الجزئية والتي تعرف بإطار camels في الحد من مخاطر الأزمات المصرفية والتقليل من حدتها، فالأزمة المصرفية تتميز عن الأزمات المالية الأخرى بشدتها وتأثيرها على النظام المالي ككل، بسبب الدور الذي تلعبه البنوك في التأثير على فعالية النظام الاقتصادي والمالي سلبا أو إيجابا والذي يتحقق من خلال عملية الوساطة المالية والنقدية التي تقوم بها، وهذا يعني أن تعرض البنوك للاختلال سيؤدي إلى عدم استقرار النظام المصرفي، وهذا بدوره سيؤدي إلى حصول آثار مناوئة للنظام المالي ككل .

الأزمة المصرفية بشكل عام تحدث في صورة أزمة سيولة أو أزمة ائتمان، فالأولى تحدث عندما يواجه بنك ما زيادة كبيرة ومفاجئة في طلب سحب الودائع، في الوقت الذي يقوم فيه البنك بإقراض أو تشغيل معظم الودائع التي لديه ويحتفظ بنسبة بسيطة لمواجهة طلبات السحب اليومي، وهو ما يجعله عاجزا بطبيعة الحال عن الاستجابة لطلبات المودعين إذا ما تخطت تلك النسبة، وبالتالي تحدث الأزمة، أو تحدث في صورة أزمة ائتمان عندما تتوافر الودائع لدى البنوك وترفض تلك البنوك منح القروض، خوفا من عدم قدرتها على الوفاء بطلبات السحب التي تحدث أزمة في الإقراض، وهو ما يسمى بأزمة ائتمان.

إن مخاطر الائتمان والسيولة تتطلب رقابة وإشراف مستمرين ووضع أسس ومعايير رشيدة لمنح الائتمان وتخطيط سليم للسيولة، والمتابعة المستمرة لمؤشرات السلامة المالية لأن ذلك يدخل في صلب عملية إدارة المخاطر التي تطور قابلية التنبؤ والحد من المخاطر وتقليلها إلى أدنى حد ممكن, وهذا يدفع دائما للبحث عن هذه المؤشرات التي تساعد على كشف الثغرات ونقاط الضعف والأسباب التي أدت إلى تلك الوضعية، وهذا كله يتم في حالة توفر البيانات اللازمة وفي الوقت المناسب، من أجل إعطاء الوقت الكافي لمواجهة أي أمر طارئ قبل فوات الأوان، وبالتالي فإن هذه المؤشرات تلعب دورا كبيرا في تحقيق السلامة المالية للبنك، وإذا ما تم متابعتها بشكل دائم ومستمر فإن ذلك يضمن المسار الأفضل للبنك والحد من قابلية تعرض القطاع المصرفي للانهيار.

➢ **نتائج البحث:**

على ضوء ما تقدم من دراسة لهذا الموضوع يمكن الخروج بالنتائج التالية:

– تعتبر مؤشرات الحيطة والحذر بشقيها الكلية والجزئية الإطار الذي يضمن تحقيق الأهداف التي تطمح إليها المؤسسات المالية فهي تسمح بأن يكون تقييم سلامة النظام المالي مبنيًا على مقاييس كمية موضوعية مما يساعد في الاكتشاف المبكر للأزمات المالية، وتعد أفضل من الأدوات الرقابية وذلك لاعتمادها التقييم التقييم الرقمي أكثر من الأسلوب الإنشائي في كتابة التقارير مما يقلل من حجم التقارير ويزيد في مصداقيتها؛

– ترتكز مؤشرات الحيطة والحذر الجزئية على التطورات داخل النظام المصرفي فتسمح على التعرف على مدى كفاية رأس المال لمواجهة المخاطر المالية البنك، وكذلك التحليل الكمي والنوعي لنوعية موجوداته لتحديد سلامة عمليات استخدام أمواله، وتقييم سيولة البنك وقدرته على تسديد التزاماته، ونوعية أرباحه وسلامة أوضاع الميزانية والتخطيط والرقابة القوية على بنود الدخل والنفقات، وتقييم إدارة البنك ومدى قدرتها على احتواء المخاطر ومتابعة الأنشطة التشغيلية للبنك.

– تضع لجنة بازل معايير وقواعد احترازية مشددة تسعى البنوك إلى إتباعها والتقيد بها، حماية لتلك البنوك ومودعيها، وحفاظاً على سلامة واستقرار النظام المالي والمصرفي.

– يعتبر نظام camels أسلوب من أساليب تحليل المخاطر فيتطلب وجود إدارة سليمة، ومهارات وقدرات للتحكم في استخدام هذه الأساليب، والأهم من ذلك مدى اهتمام البنوك بإنشاء أنظمة حديثة لإدارة المخاطر في ظل عصر ثورة تكنولوجيا المعلومات وازدياد المخاطر على الساحة المصرفية.

– يساعد نظام camels على تطبيق مبدأ الشفافية والإفصاح وإتاحة المعلومات لعملاء السوق وبالتالي تحقيق قدر عالي من الشفافية يساعد على فرض انضباط السوق وهو أحد الدعامات الأساسية التي تقوم عليها مقررات لجنة بازل الثانية للرقابة المصرفية.

*وبتطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي camels على البنك الوطني الجزائري فقد توصلنا إلى النتائج التالية:

– البنوك الجزائرية لا تملك نظام تقييم مصرفي يعتمد عليه بنك الجزائر في مراقبته لهذه الأخيرة، بل يعتمد على القواعد الاحترازية التي تصدرها السلطة النقدية في الجزائر.

– يمتلك البنك الوطني الجزائري رأس مال جيد يتناسب مع حجم موجوداته وودائعه بما يضمن السلامة المالية للبنك.

– يساهم مؤشر جودة الأصول في الكشف عن تزايد مستويات الائتمان المتعثرة والتي قد تؤثر على رأس المال وإذا لم يتم تصحيحها مباشرة فإن ذلك يؤدي إلى هلاك رأس المال أو إعسار البنك وهذا ما يجعلنا نمنح أصوله التصنيف (3) وهذا يستدعي وجود إشراف رقابي قوي ودراسة نقاط الضعف وتصحيح العيوب.

– يساهم مؤشر السيولة في الكشف عن مشكلات متكررة في السيولة قد تؤدي إلى انهيار البنك وهذا ما جعلنا نمنحها التصنيف رقم (4) وهذا يستدعي التخطيط المكثف للتعامل مع احتياجات السيولة القصيرة المدى وغير المتوقعة .

– يحقق مؤشر ربحية البنك الوطني الجزائري أرباحا مرضية تضمن له البقاء وهذا ما جعلنا نمنحها التصنيف رقم (2) .

– توجد مخاطر في جانب الالتزامات يمكن أن يتعرض لها البنك في حالة ارتفاع أسعار الفائدة.

– يتميز البنك الوطني الجزائري حسب النظام المطبق بمستوى معقول أي يمنح له التصنيف (3) وتواجهه بعض نقاط الضعف وتستوجب اتخاذ الإجراءات اللازمة لتصحيحها في إطار زمني معقول وإذا لم تعالج سوف يؤدي ذلك إلى ظهور مشاكل بارزة في الملاءة والسيولة مما يتطلب من البنك المركزي اتخاذ إجراءات إدارية مناسبة وتقديم إرشادات واضحة للإدارة لمعالجة نقاط الضعف المذكورة.

➢ **نتائج اختبار الفرضيات:**

كانت نتائج اختبار الفرضيات الموضوعة في بداية البحث، كما يلي:

– الأزمة المصرفية هي شكل من أشكال الأزمة المالية، فتحدث في صورة أزمة سيولة، أو أزمة ائتمان ومن الأسباب الرئيسية للأزمات المصرفية يرجع إلى تراكم الديون المتعثرة وقيام البنوك ببعض الممارسات غير السليمة، وضعف تخطيط السيولة بالبنك وهو ما يرجع بدوره إلى عدم التزام البنوك بالقواعد التنظيمية الحذرة, وهذا كله يرجع إلى عدم التقيد والاهتمام بقواعد وأنظمة إدارة المخاطر بالبنوك, وهذا ما يثبت صحة الفرضية.

– توجد مؤشرات كلية ترتكز على النظام المالي ككل وتهدف إلى الحد من تأثيرات الأزمة على نطاق المنظومة الاقتصادية تتمثل في الغالب بمتغيرات الاقتصاد الكلي التي يمكن أن تصلح كإشارات تحذير للأزمات المالية وبالتالي اتخاذ الإجراءات الكفيلة للوقاية والحد منها, وهذا ما يثبت صحة الفرضية.

– تساعد المعلومات التي يكشف عنها نظام camels على قياس صحة وسلامة البنك, من خلال تقييم كل مؤشر من المؤشرات الجزئية المتضمنة فيه ومعرفة درجة تصنيفها ثم تحديد نقاط الضعف التي تشكل خطرا بارزا لانهيار البنك وهذا بطريقة شاملة تساعد في معالجة الاختلال وسد الثغرات في المؤشرات ذات الأداء المرضي أو السيئ قبل تفاقمها, وهذا ما يضمن مسار أفضل للبنك وبالتالي سلامة الجهاز المصرفي والحد من قابلية تعرضه للأزمة، وبالنسبة للبنك الوطني الجزائري فإنه لا يملك نظام تقييم مصرفي خاص به بل يعتمد على القواعد الاحترازية التي يفرضها بنك الجزائر حيث تشترك مع النظام الأمريكي في الأخذ بعين الاعتبار كل من كفاية رأس المال والسيولة, وهذا ما يثبت صحة الفرضية.

➢ **الاقتراحات:**

بعد استخلاصنا لنتائج البحث وإثبات صحة الفرضيات يمكننا اقتراح جملة من الاقتراحات كما يلي:

– الاستمرار في تحليل مؤشرات الحيطة الكلية بشّقيها مؤشرات الحيطة الجزئية ومؤشرات الاقتصاد الكلي لغرض استخدامها كمؤشرات تحذيرية حول احتمال وقوع البلد في أزمة مالية وذلك من خلال معرفة سلوكها، وإذا نجح هذا التنبؤ فإنه يساعد القائمين على السياسة الاقتصادية باتخاذ الإجراءات الكفيلة لمنع الوقوع في أزمة مالية قد تكون تكاليفها باهظة على الإنتاج والاستخدام والنمو الاقتصادي؛

– ضرورة تطبيق المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة وتبني قواعد الشفافية والإفصاح التي أقرتها لجنة بازل الثانية، وتعزيز وتطوير أساليب الرقابة المصرفية في الجزائر والعمل بأسلوب الرقابة بالتركيز على المخاطر الذي يقوم على أساس استعمال نظم التقييم بما يضمن سلامة الجهاز المصرفي.

– ضرورة استحداث قسم خاص بإدارة المخاطر يكون من مسؤولية إدارة جميع المخاطر

بأنواعها وتكوين أطر مهارية تجيد التعامل مع المخاطر المصرفية المتعددة واستخدام معايير حديثة وفعالة تمكن من تحديد المخاطر تحديدا صحيحا، وبالتالي قياسها ومن ثم الحد منها؛

– ضرورة تبني أنظمة ومعايير حديثة كمعيار camels من أجل تقييم مستوى أداء البنوك وعملا بمبدأ الرقابة الذاتية التي تسعى إليها لجنة بازل الثانية؛

* أما بالنسبة للبنك الوطني الجزائري بصفة خاصة فيتم وضع الاقتراحات التالية:

– ضرورة تبني البنوك الجزائرية أنظمة تقييم حديثة ومتطورة كنظام camels تساعد على التعرف على إشارات الإنذار المبكر للأزمات وبشكل دقيق، بالإضافة إلى امتلاك أدوات التحليل والتنبؤ بالأزمات؛

– القيام بإجراءات سريعة من أجل التخلص من تزايد القروض المتعثرة التي تؤدي إلى رداءة الأصول التي يمتلكها ومع مرور الزمن قد تؤدي إلى نقص رأس المال، وعليه أيضا أن يحقق التوازن بين توظيف السيولة والاحتفاظ بها حتى لا يتعرض لمشاكل مستقبلية.

– ضرورة انتقال البنك محل الدراسة من التصنيف الثالث إلى التصنيف الأول بعد معالجة نقاط ضعفه وتعزيز مواطن قوته التي حددها التقييم الشامل بنظام camels، بما يضمن الوصول إلى قطاع مصرفي سليم يحافظ عل حقوق المودعين والمستثمرين ويضمن سلامة البنك.

– ضرورة الالتزام بتطبيق القواعد الاحترازية والرامية للحد من المخاطر والتي تكتسي صبغة عالمية ممثلة في متطلبات لجنة بازل للسلامة المصرفية؛

➢ **آفاق البحث:**

يبقى أن نشير إلى أن هذا البحث المتواضع ما هو إلا جزء في مجال واسع بقيت العديد من جوانبه لم تكتمل بعد ومنها:

– دور القواعد الاحترازية الكلية في الحد من الأزمات المالية والمصرفية في البنوك الخاصة؛

– مدى إمكانية تطبيق بازل 3 وملائمتها للمنظومة المصرفية الجزائرية؛

– دور نظم التقييم الشامل لمخاطر البنك في تعزيز سلامة وأمن القطاع المالي والمصرفي.

قائمة المراجع

قائمة المراجع باللغة العربية

أولا: الكتب

1- لطرش الطاهر، **تقنيات البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر،2007.

2- محمود رمزي، **الأزمات المالية والاقتصادية في ضوء الرأسمالية والإسلام**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية،2012 .

3-عبد الحميد عبد المطلب، **الديون المصرفية المتعثرة والأزمة المالية المصرفية العالمية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009 .

4- رضا عبد المعطي وجودة محفوظ أحمد، **إدارة الائتمان**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان،1999 .

5- الشمري صادق راشد، **إستراتيجية إدارة المخاطر المصرفية وأثرها في الأداء المالي للمصارف التجارية**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2013 .

6- الخطيب سمير، **قياس وإدارة المخاطر بالبنوك**، منشأة المعارف للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2005 .

ثانيا: مذكرات ماجستير وأطروحات دكتوراه

7- أبو كمال ميرفت على، **الإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف وفقا للمعايير الدولية بازل 2**، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، قسم إدارة الأعمال، الجامعة الإسلامية غزة، 2007 .

8- أيت عكاش سمير، **تطورات القواعد الاحترازية للبنوك في ظل معايير لجنة بازل ومدى تطبيقها من طرف البنوك الجزائرية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،2012-2013 .

9- بادن عبد القادر، **دور حوكمة النظام المصرفي في الحد من الأزمات المالية والمصرفية**، مذكرة ماجستير غير منشورة،كلية العلوم الاقتصادية،جامعة الشلف،2007-2008 .

10- بورقبة شوقي، **الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 2010- 2011 .

11- بن الناصر فاطمة، **تسيير مخاطر صيغ التمويل بالمصارف الإسلامية**، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، قسم علوم التسيير، جامعة ورقلة، 2009 .

12- بن منصور نجيم، **الأزمات المالية والعالمية والمهام الجديدة لصندوق النقد الدولي**، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2009-2010 .

13- بن شيخ عبد الرحمن، **اتجاهات تقييم استقرار النظام المالي في الإطار العالمي الجديد دراسة حالة الجزائر**، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر, 2009 .

14- دبار حمزة، **انعكاسات الأزمة المالية العالمية على الأمن الغذائي في الوطن العربي**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2013 .

15- هادف حيزية، **كيفية مواجهة الأزمات المالية في الدول النامية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة تلمسان،2013 .

16- حبار عبد الرزاق، **المنظومة المصرفية الجزائرية ومتطلبات استفتاء مقررات لجنة بازل**، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، 2005 .

17- مبارك بعلي حسن، **إمكانية رفع كفاءة أداء الجهاز المصرفي الجزائري في ظل التغيرات الاقتصادية والمصرفية المعاصرة**، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم التسيير، جامعة قسنطينة, 2012 .

18- عاشور بشرى،**الاقتصاديات النامية بين الأزمات المالية وتحديات الإصلاح الاقتصادي**،أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2008.

19- عاشوري صورية، **دور نظام التقييم المصرفي في دعم الرقابة على البنوك التجارية دراسة حالة البنك الوطني الجزائري**، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم التجارية، جامعة سطيف، 2011 .

20- العقون نادية، **العولمة الاقتصادية والأزمات المالية الوقاية والعلاج دراسة لأزمة الرهن العقاري في الو م ا**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، 2013 .

21- الفرا احمد نور الدين، **تحليل نظام التقييم المصرفي الأمريكي camels كأداة للرقابة على القطاع المصرفي دراسة حالة بنك فلسطين**، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة ، قسم المحاسبة، الجامعة الإسلامية (غزة) .

22- قارون أحمد، **مدى التزام البنوك الجزائرية بتطبيق كفاية رأس المال وفقا لتوصيات لجنة بازل**، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، قسم العلوم التجارية، جامعة سطيف,2013 .

23- ذهبي ريمة، **الاستقرار المالي النظامي بناء مؤشر تجميعي للنظام المالي الجزائري للفترة 2003-2011**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، 2013 .

ثالثا: المجلات والمنشورات:

24- بورقبة شوقي، **طريقة CAMELS في تقييم أداء البنوك الإسلامية**، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تفرغ علمي بمركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي ،جامعة الملك عبد العزيز(السعودية) .

25- بوخلال يوسف، أثر تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي camels على فعالية نظام الرقابة على البنوك التجارية، **مجلة الباحث**، عدد 10، 2012 .

26- الجابري قصي، رصد التغيرات في الطلب على النقود خلال الأزمات المصرفية باستخدام نماذج التكامل المشترك، **مجلة الإدارة والاقتصاد**، العدد 80، 2009/11/3, كلية الإدارة والاقتصاد .

27- جميل هيل عجمي، الأزمات المالية مفهومها ومؤشراتها وإمكانية التنبؤ بها في بلدان مختارة ، **مجلة جامعة دمشق**، العدد 01، 2003 , كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية.

28- حمودي علي عبد الرضا، **مؤشرات الحيطة الكلية وإمكانية التنبؤ المبكر بالأزمات دراسة تطبيقية حالة العراق**، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، البنك المركزي العراقي.

29- طلفاح أحمد،**مؤشرات الحيطة الكلية لتقييم سلامة القطاع المالي**،المعهد العربي للتخطيط ،2005 .

30- ناصر سليمان، المعايير الاحترازية في العمل المصرفي ومدى تطبيقها في المنظومة المصرفية الجزائرية، **مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير**، جامعة ورقلة، العدد 14، 2014 .

31- عبد اللطيف مصيطفى، الوضعية النقدية ومؤشرات التطور المالي في الجزائر بعد انتهاء برنامج التسهيل الموسع، **مجلة الباحث**، عدد 06، 2008, جامعة ورقلة .

32- عبد الستار رجاء رشيد، **تقويم الأداء المالي لمصرف الرشيد وأهميته في قياس مخاطر السيولة المصرفية**، معهد الإدارة الرصافة .

33- الرشيد أحمد مالك، مقارنة بين معياري camel وcael كأدوات حديثة للرقابة المصرفية المميزات وعيوب التطبيق، **مجلة المصرفي** ،العدد 35، 2005 .

34- شاهين علي عبد الله، أثر إدارة المخاطر على درجة الأمان في الجهاز المصرفي الفلسطيني، **مجلة جامعة الأقصى**، العدد الأول، 2011 .

35- شكارة موفق عباس باقر، تقويم أداء المصارف بموجب معيار camels، **مجلة دراسات محاسبية ومالية**، المجلد السابع، العدد 18، سنة 2012 .

36- خان طارق الله، **إدارة المخاطر تحليل قضايا في الصناعة المالية والإسلامية**، ترجمة عثمان بابكر احمد، البنك الإسلامي للتنمية ،المملكة العربية السعودية، 2003 .

رابعا: الملتقيات والمؤتمرات

37- حريري عبد الغني، **دور التحرير المالي في الأزمات والتعثر المصرفي**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، يوم 20-21 أكتوبر، 2009 .

38- كورتل فريد، **الأزمة المالية العالمية التنبؤ بالأزمة فرص الاستثمار المتاحة في ظلها والحلول الممكنة لمواجهتها**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، يوم 20-21 أكتوبر، 2009 .

39- ميمي جدايني، **دور استقلالية بنك الجزائر في تفعيل تطبيق القواعد الاحترازية**، مداخلة مقدمة ضمن المؤتمر العلمي الدولي حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة ، جامعة ورقلة ،يوم 11-12 مارس، 2008 .

40- مرابط مساعد، **الأزمة المالية العالمية 2008 الجذور والتداعيات**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، يوم 20-21 أكتوبر، 2009 .

41- عصماني عبد القادر،**أهمية بناء أنظمة لإدارة المخاطر لمواجهة الأزمات في المؤسسات المالية**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، يوم 20-21 أكتوبر، 2009 .

42- فرحوش سهام، **دور الأساليب الحديثة لإدارة المخاطر الائتمانية للبنوك في التخفيف من حدة الأزمة المالية الحالية**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة سطيف، يوم 20-21 أكتوبر، 2009.

43- خميسي قايدي وبن خزناجي أمينة، **دور المشتقات المالية في إدارة مخاطر السوق دراسة تحليلية للفترة 2009 -2013** ، بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي حول منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية، جامعة برج بوعريريج، يوم 5-6 ماي، 2014 .

خامسا: المواد والتشريعات

44- المادة 02 من التعليمة رقم90-01 المؤرخة في 2004/03/04 المتعلقة بالحد الأدنى لرأسمال البنوك و المؤسسات المالية العاملة في الجزائر.

45- المادة 03 من التعليمة رقم 95-78 المؤرخة في 1995/12/26 المتضمنة القواعد المتعلقة بوضعيات المصرف.

قائمة المراجع باللغة الأجنبية:

46- Awwal Sarker Abdul ,**Camels Rating System in the context of Islamic Banking**, A proposed for Shariah framework .

47- Trautmann Patrick. Y,**Camels Rating USAID Funded Economic Governance projet**, presented to:CBI Bank Supervision Examiners ,2006 .

48- Zaman Babar Haseeb, **Camels Rating System for banking industry in Pakistan**, Master Thesis, Umea School of Business ,2011 .

المواقع الالكترونية

49- أبو فارة يوسف، **قراءة في الأزمة المالية العالمية 2008**، كلية العلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة فلسطين، متاح في الموقع:

http://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads تاريخ النقل 2014/12/01 .

50- زيتوني عبد القادر، **دراسة المؤشرات الدولية الحديثة لتقييم أداء البنوك**، تخصص نقود وبنوك، جامعة الجزائر، متاح في الموقع:

http:// iefpedia.com/arab/wp-content/uploads تاريخ النقل 2014/10/14 .

51- حسين بلعجوز ورابح بوقرة، **إدارة المخاطر المصرفية بالإشارة إلى حالة الجزائر**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، متاح في الموقع:

http://www.docstoc.com/doc تاريخ النقل 2014/11/03 .

52- الطوخي عبد النبي إسماعيل، **التنبؤ المبكر بالأزمات المالية باستخدام المؤشرات المالية القائدة**، كلية التجارة، جامعة مصر ، متاح في الموقع:
www.kantakji.com/media/1110/104.doc تاريخ النقل 2015/02/14 .

53- العمري عمرو والزغبي وليد، **أهمية تطبيق المصارف الإسلامية للمعايير الشرعية في الحد من الأزمات المصرفية**، متاح في الموقع:
http://www.docstoc.com/docs/133880 تاريخ النقل 2015/05/17 .

54- رشيد دريس وبحري سفيان، **مقررات لجنة بازل والنظم الاحترازية في الجزائر**،جامعة الجزائر ،متاح في الموقع:
http://elbassair.net/Centre%23%A9chargement/maktaba/%D8%B تاريخ النقل2015/05/17 .

55- شاهين على عبد الله، **أثر تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي camels لدعم فعالية نظام التفتيش على البنوك التجارية**، كلية التجارة، قسم المحاسبة، الجامعة الإسلامية غزة، 2005، متاح في الموقع:
http://site.iugaza.edu.ps/ashaheen تاريخ النقل 2015/05/17 .

56- تطوير مؤشرات للتنبؤ بالأزمات المصرفية، متاح في الموقع:
http://cbl.gov.ly/pdf/04obK1uIE41EL5E7E4 تاريخ النقل 2015/02/14 .

57- www.bna.dz موقع البنك الوطني الجزائري .

﴿ قائمة الملاحق ﴾

الملحق رقم 01 : القوائم المالية للبنك الوطني الجزائري للسنوات 2009-2010

BANQUE NATIONALE D'ALGERIE

BILAN AU 31 12 2010

En Milliers DZD

	ACTIF	Note	Montant 31 12 2010	Montant 31 12 2009
1	Caisse, Banques Centrales, Centre des chèques Postaux et Trésor Public	2-1	121 610 230	82 826 670
2	Actifs financiers destinés à des fins de transaction	2-2	296	296
3	Actifs financiers disponibles à la vente	2-3	4 119 000	4 350 000
4	Créances sur les Institutions Financières	2-4	111 800 873	76 375 280
5	Créances sur la Clientèle	2-5	747 180 357	799 698 188
6	Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance	2-6	255 299 287	122 449 001
7	Impôts courants- Actif	2-7	9 377 985	3 347 858
8	Impôts différés- Actif	2-7	437 637	386 230
9	Autres actifs	2-8	39 521 062	33 886 853
10	Comptes de régularisation	2-9	102 860 996	110 740 827
11	Participation dans les filiales les co-entreprises ou les entités associées	2-10	6 571 382	4 566 297
12	Immeubles de placement			
13	Immobilisations corporelles	2-11	22 494 631	21 768 684
14	Immobilisations incorporelles	2-12	411 619	341 691
15	Ecart d'acquisition			
	TOTAL ACTIF		1 421 685 356	1 260 737 875

تابع للملحق رقم 01

BANQUE NATIONALE D'ALGERIE

BILAN AU 31 12 2010

En Milliers DZD

	PASSIF	Note	Montant 31/12/2010	Montant 31/12/2009
1	Banque Centrale,			
2	Dettes envers les institutions financières	2-13	200 560 461	201 000 054
3	Dettes envers la clientèle	2-14	738 292 584	723 959 223
4	Dettes représentées par des titres	2-15	19 237 930	19 365 870
5	Impôt courant -Passif	2-16	12 981 444	10 419 983
6	Impôt différés - Passif	2-17	163 339	163 339
7	Autres Passifs	2-18	43 414 989	37 985 095
8	Comptes de régularisation	2-19	126 175 661	122 274 955
9	Provisions pour risques et charges	2-20	7 091 341	4 551 341
10	Subventions d'équipement autres subventions d'investissements			
11	Provisions Pour risques Bancaires Généraux	2-21	42 859 591	28 417 616
12	Dettes subordonnées	2-22	14 000 000	14 000 000
13	Capital Social	09	41 600 000	41 600 000
14	Primes liées au Capital			
15	Réserves	2-23	24 839 732	8 026 164
16	Ecart d'évaluation			
17	Ecart de Réévaluation	2-24	14 122 289	14 122 289
18	Report à nouveau	2-25	13 746 086	13 746 086
	Report à nouveau		14 407 762	14 407 762
	Report à nouveau "Changement de méthodes comptables "		- 661 676	- 661 676
19	Résultat de l'exercice (+)	2-26	32 599 909	21 016 960
	TOTAL PASSIF		1 421 685 356	1 260 737 875

تابع للملحق رقم 01

BANQUE NATIONALE D'ALGERIE
COMPTE DE RESULTATS

En Milliers DZD

	COMPTE DE RESULTATS	Notes	Montant au 31/12/2010	Montant au 31/12/2009
1	Intérêts et produits assimilés	4.1	46 880 213	36 080 379
2	Intérêts et charges assimilés	4.1	-9 145 734	-7 893 916
3	Commissions (Produits)	4.2	12 371 927	12 575 569
4	Commissions (Charges)	4.2	-5 383	-12 008
5	Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction	4.3		
6	Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponibles à la vente	4.4	1 179 840	
7	Produits des autres activités	4.5	1 177 435	453 382
8	Charges des autres activités	4.5	-935	- 122 518
9	**PRODUIT NET BANCAIRE**		**52 437 100**	**41 960 887**
10	Charges générales d'exploitation	4.6	9 061 522	8 886 767
11	Dotations aux Amortis / immobilisations	4.7	858 151	853 070
12	**RESULTAT BRUT D'EXPLOITATION**		**41 517 427**	**32 242 051**
13	Dotations aux provisions et pertes de valeur sur créances irrécouvrables	4.9	-30 882 070	-15 082 700
14	Reprise de provision, de perte de valeur et récupération sur créances amorties	4.8	94 894 591	14 277 592
15	**RESULTAT D'EXPLOITATION**		**45 529 948**	**31 436 943**
16	Gain ou perte nets sur autres actifs	4.10		
17	Eléments extraordinaires (Produits)	4.11	0	0
18	Eléments extraordinaires (Charges)	4.11	0	0
19	**RESULTAT AVANT IMPOT**		**45 529 948**	**31 436 943**
20	Impôt sur les résultats et assimilés	4.12	-12 881 444 511 406	-10 419 983
21	**RESULTAT NET DE L'EXERCICE**	4.13	**32 648 504**	**21 016 960**

الملحق رقم 02: القوائم المالية للبنك الوطني الجزائري 2011-2012

	En milliers de DA ACTIF	NOTE	Montant EXERCICE2012	Montant EXERCICE 2011
	Caisse, banque centrale,trésor public,centre de chèques postau	2-1	246 496 510	213 006 730
	Actifsfinanciers détenus à des fins de transaction	2-2	220	296
	Actifs financiers disponibles à la vente	2-3	226 777 743	239 656 853
	Prêts et créances sur les institutions financières	2-4	279 869 346	117 835 306
	Prêts et créances sur la clientèle	2-5	1 134 166 014	900 468 993
	Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance	2-6	14 032 319	14 032 319
	Impôts courants - Actif	2-7	10 545 014	11 683 300
	Impôts différés - Actif	2-7	542 827	476 378
	Autres actifs	2-8	36 353 484	25 336 651
	Comptes de régularisation	2-9	80 246 683	67 628 733
	Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	2-10	7 753 425	7 404 622
	Immeubles de placement	-	-	-
	Immobilisations corporelles	2-11	23 070 561	23 012 318
	Immobilisations incorporelles	2-12	225 572	120 283
	Ecart d'acquisition	-	-	-
TOTAL DE L'ACTIF			**2 060 079 717**	**1 620 662 782**

تابع للملحق رقم 02

En milliers de DA PASSIF	NOTE	Montant EXERCICE 2012	Montant EXERCICE 2011
Banque centrale	-	-	**-**
Dettes envers les institutions financières	2-13	110 841 943	48 006 753
Dettes envers la clientèle	2-14	1 325 198 501	970 673 130
Dettes représentées par un titre	2-15	16 266 146	16 506 818
Impôts courants - Passif	2-16	9 156 526	11 382 862
Impôts différés - Passif	2-17	164 757	163 339
Autres passifs	2-18	278 753 158	277 474 800
Comptes de régularisation	2-19	85 374 798	80 954 116
Provisions pour risques et charges	2-20	9 059 412	3 711 700
Subventions d'équipement-autres subventions d'investissements		-	**-**
Fonds pour risques bancaires généraux	2-21	40 612 095	42 034 337
Dettes subordonnées	2-22	14 000 000	14 000 000
Capital	09	41 600 000	41 600 000
Primes liées au capital		-	
Réserves	2-23	86 804 864	65 647 403
Ecart d'évaluation		944 726	227 772
Ecart de réévaluation	2-24	14 122 289	14 122 289
Report à nouveau	2-25	2	661 676
Résultat de l'exercicee	2-26	27 180 499	34 819 139
TOTAL DU PASSIF		**2 060 079 717**	**1 620 662 782**

تابع للملحق رقم02

COMPTE DE RESULTAT AU 31 DECEMBRE 2012

En milliers de DA	NOTES	EXERCICE 2012	EXERCICE 2011
+ Intérêts et produits assimilés	4.1	75 390 049	64 529 067
- Intérêts et charges assimilées	4.1	- 13 144 951	- 9 464 869
+ Commissions (produits)	4.2	1 744 808	1 884 608
- Commissions (charges)	4.2	- 11 561	- 19 769
+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction	4.3	- 64	10
+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponibles à la vente	4.4	88 954	- 8 734
+ Produits des autres activités	4.5	83 206	92 183
- Charges des autres activités		-	-
PRODUIT NET BANCAIRE		**64 150 441**	**57 012 496**
- Charges générales d'exploitation	4.6	- 14 356 324	- 12 700 957
- Dotations aux amortissements et aux pertes de valeurs sur immobilisations incorporelles et corporelles	4.7	- 1 184 170	- 1 089 917
RESULTAT BRUT D'EXPLOITATION		**48 609 947**	**43 221 622**
- Dotations aux provisions, aux pertes de valeurs et créances irrécouvrables	4.8	- 20 899 748	- 13 206 079
+ Reprises de provisions, de pertes de valeur et récupération sur créances amorties	4.9	8 561 795	16 147 717
RESULTAT D'EXPLOITATION		**36 271 994**	**46 163 260**
+/- Gains ou pertes nets sur autres actifs	4.10		
+ Eléments extraordinaires (produits)	4.11		
- Eléments extraordinaires (charges)	4.11		
RESULTAT AVANT IMPOT		**36 271 994**	**46 163 260**
- Impôts sur les résultats et assimilés	4.12	- 9 156 526	- 11 382 862
Impôts différés sur résultat	4.13	65 031	38 741
RESULTAT NET DE L'EXERCICE	4.14	**27 180 499**	**34 819 139**

تمت بحمد الله

الملخص

ترتبط مؤشرات الأزمة المصرفية التي يتعرض لها القطاع المصرفي بصورة مباشرة بسلامة النظام المالي، وتحقيق مبدأ السلامة المالية يتطلب أن تتمتع كل وحدة من وحدات النظام بموقف مالي سليم، فالهدف من هذه الدراسة هو إبراز أهمية ونجاعة مؤشرات الحيطة الجزئية والتي تعرف بإطار CAMELS في الحد من المخاطر المالية التي يمكنها خلق أزمات مصرفية، مع تبيان الكيفية التي تستخدم بها هذه المؤشرات في البنوك، وخلصنا إلى أن نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS يعالج مشاكل البنوك في ستة مؤشرات جزئية دون غيرها وهي: كفاية رأس المال، جودة الأصول، الإدارة، الربحية، السيولة والحساسية لمخاطر السوق فتعمل هذه المؤشرات على الاكتشاف المبكر لنقاط الضعف الخطرة في أداءها ومعالجتها قبل تفاقمها، وكذلك اكتشاف نقاط القوة ومحاولة تعزيزها، وبهذا فإن هذه المؤشرات تساهم بشكل كبير في تحقيق متطلبات التخطيط المالي السليم وتأثيرها الفعال على نمو واستمرارية البنك وبالتالي حماية الجهاز المصرفي والحد من قابلية تعرضه للأزمات المصرفية.

الكلمات المفتاحية : الأزمة المصرفية، مؤشرات CAMELS، معايير بازل .

Abstract

The indicators of banking crisis who touch the banking sector related directly with the stability of financial system , this stability demand that every unit between financial system units have an efficient financial case, this study aimed to show the importance and the efficacy of CAMELS indicators to eliminate the financial risks which create banking crisis, with showing the method of using this indicators in banking , this study result that American system of evaluating banking CAMELS treated the banking problem in six micro- indicators which are: capital adequacy, asset quality, management quality ,earning, liquidity Position ,sensitivity to market risk, this indicators help more to apply the financial planning, and the efficient impact on the growth and the continuity of bank and protecting the banking system from the banking crisis .

Key words : banking crisis ,indicators CAMELS, Bazel .